



جامعة الشيخ العربي التبسي تبسة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



الإستراتيجية الأمنية التركية في منطقة

شرق المتوسط

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

تخصص: دراسات إستراتيجية وأمنية

إشراف الدكتورة:

لعجال ليلي

اعداد الطالبة:

✓ سماعيل آسيا

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
كيم سمير	أ. محاضر قسم -أ-	رئيسا
لعجال ليلي	أ. محاضر قسم -أ-	مشرفا ومقررا
نموشي نسرين	أ. محاضر قسم -ب-	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2021/2020



الشكر

الشكر والحمد لله عز وجل الذي بنعمته تتم الصالحات و بنوره

تنزل البركات وفقنا لإتمام هذا العمل فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم :

« من لم يشكر الناس لم يشكره الله » ثم الشكر والتقدير للأستاذة

المشرفة: لعجال ليلي، لما قدمته لي من عون ونصح وإرشاد فلها فائق

الإحترام وجزيل الشكر.

"فجزاهم الله الخير والبركة"

الإهداء

اليوم ها أنا ذا يا أبي كم تمنيت وجودك معي
في لحظات فرحي ولكن شاء القدر ان تكون
تحت التراب يكفيني فخرا اني أحمل اسمك
وإسم أمي الغالية دمت تاجا وسندا لي يا
اجمل عطايا الله، وإلى جميع من هم أقرب
بصفة خاصة، الذين جعلهم الله عوناً لي.

سماعل آسيا

فهرس المحتويات

الفهرس العام

الصفحة	العنوان
	فهرس المحتويات
02	المقدمة.....
11	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري
11	المبحث الأول: تطور مفهوم الإستراتيجية والإستراتيجية الأمنية
11	المطلب الأول: تعريف الإستراتيجية.
15	المطلب الثاني: تعريف الإستراتيجية الأمنية
18	المطلب الثالث: مقتربات دراسة الإستراتيجية "مقترب الارتباط نموذجاً"
21	المبحث الثاني: العلاقة بين مفهوم الإستراتيجية والمفاهيم الأخرى
21	المطلب الأول: الإستراتيجية والمفاهيم المرتبطة بها
24	المطلب الثاني: عناصر الإستراتيجية ومستوياته.
26	المطلب الثالث: رؤية مستقبلية للصراع في شرق المتوسط
29	المبحث الثالث: مفهوم الأمن وأهم الأطر النظرية التي تدرسه
30	المطلب الأول: الأمن ضبط مفاهيمي للمصطلح
34	المطلب الثاني: أهم الأطر النظرية التي تعرضت لمفهوم الأمن
37	المطلب الثالث: التحول في الإستراتيجية الأمنية التقليدية
42	الفصل الثاني: شرق المتوسط دراسة جيوبوليتيكية وأمنية
43	المبحث الأول: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق المتوسط
43	المطلب الأول: ميزان القوى الدولي في منطقة الشرق المتوسط
46	المطلب الثاني: الأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة الشرق المتوسط
51	المطلب الثالث: المشهد الاستراتيجي و انعكاساته على منطقة الشرق المتوسط وآليات اختراقه
53	المبحث الثاني: محددات القوة الإقتصادية والعسكرية لمنطقة الشرق المتوسط
53	المطلب الأول: تأثير المنافسة بين القوى الكبرى على الشرق المتوسط
56	المطلب الثاني: الأسس الرئيسية لإستراتيجية الشراكة
59	المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية لمنطقة المتوسط.
61	المبحث الثالث: تركيا وشرق المتوسط: الإستراتيجية الأمنية والأدوار الجديدة

61	المطلب الأول: السياسة الخارجية التركية في الشرق المتوسط
65	المطلب الثاني: محددات الدور الإقليمي التركي في منطقة الشرق المتوسط
68	المطلب الثالث: طموحات تركيا في الشرق المتوسط
72	الفصل الثالث: التوجهات الإستراتيجية للسياسة الأمنية التركية شرق المتوسط
73	المبحث الأول: التهديدات الأمنية والاستراتيجية في منطقة الشرق المتوسط
73	المطلب الأول: ملامح تحول السياسة التركية نحو الجماعة الأوروبية
75	المطلب الثاني: التهدة التكتيكية التركية في الشرق المتوسط
77	المطلب الثالث: التهديدات الأمنية في المتوسط
82	المبحث الثاني: محددات وأهداف الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط
82	المطلب الأول: محددات الدور التركي في منطقة الشرق المتوسط
86	المطلب الثاني، أهداف الدور التركي في منطقة الشرق المتوسط
88	المطلب الثالث: المكانة التركية في مشروع النظام الشرق أوسطي
90	المبحث الثالث: الصراع على الغاز وترسيم الحدود في الشرق المتوسط
91	المطلب الأول: المطلب الأول: أهمية غاز شرق حوض البحر الأبيض المتوسط
94	المطلب الثاني: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة شرق المتوسط
97	المطلب الثالث: أطراف الصراع في شرق المتوسط
101	المطلب الرابع: مسار ومآلات الصراع في الشرق المتوسط في ظل الإستراتيجية التركية
106	الخاتمة:
110	قائمة المصادر و المراجع.....

المقدمة

زادت الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة شرق البحر المتوسط مع الاكتشافات الهائلة للثروات الطبيعية من النفط والغاز الطبيعي، ما أدى إلى حدوث توترات عكست تضارب مصالح القوى المحلية والإقليمية والدولية. وهناك مجموعة من العوامل الأخرى التي أسهمت في زيادة حدة هذه التوترات، من بينها الإرث التاريخي للصراعات بين تركيا واليونان، كما اشتدت هذه التوترات مع تنامي مساعي تركيا لتصبح قوة إقليمية ليس في شرق البحر الأبيض المتوسط فقط، بل وفي الشرق الأوسط عموماً. وقد اتخذت هذه التوترات مظاهر عدة من بينها إرسال تركيا سفن الاستكشاف والتنقيب في منطقة مُتنازع عليها مع اليونان، ما أُنذر بنشوب مواجهة عسكرية كان من الممكن أن تتطور إلى حرب شاملة بين البلدين، وتسعى هذه الورقة، في هذا الإطار، إلى إلقاء الضوء على هذه التوترات ورصد انعكاساتها على تركيا وعلى المنطقة من خلال مجموعة من المحاور التي تحلل الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة شرق المتوسط، ودوافع التوتر في المنطقة وانعكاساته على تركيا في ما يتعلق داخلياً بأوضاعها السياسية والاقتصادية، وخارجياً في علاقاتها الشرق أوسطية والدولية وصولاً إلى التطورات المحتملة التي يمكن أن تأول إليها هذه التوترات.

تكتسب منطقة الشرق المتوسط أهمية جيوبوليتكية وجيوستراتيجية كبيرة ما جعلها محطة أطماع وأنظار العديد من القوى، التي تحاول بسط نفوذها في المنطقة لتحقيق أهدافها ومصالحها الإستراتيجية، ومع اختلاف هذه المصالح وتشابكها، عرفت المنطقة العديد من الصراعات والأزمات انعكست سلبياتها. فقد شهدت صراعات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في إطار الثنائية القطبية، حيث سعى كل طرف لكسب مساحة أكبر وحلفاء أكثر للقضاء على الطرف الآخر، ومع نجاح الولايات المتحدة الأمريكية وإنفرادها بالزعامة الدولية عززت وجودها في المنطقة وسعت للحفاظ على مصالحها بكل الطرق والمشاريع الإستراتيجية وصولاً لاستخدام القوة أكثر من مرة لتكريس الأحادية القطبية خاصة في ظل غياب روسيا التي لم يكن لها قدرة تنافسية لما كانت تعانيه من أوضاع داخلية صعبة انشغلت بإصلاحها، ولكن سرعان ما استرجعت قواها ووجهت أنظارها للمنطقة محاولة استعادة علاقاتها ومصالحها من جديد وتزامن ذلك مع صعود الدول الآسيوية وعلى رأسها الصين التي تنادي بالتعددية القطبية وتسعى لأن تكون قوة دولية، ومع غياب فعالية النظام الإقليمي العربي برزت قوى إقليمية على رأسها إيران وتركيا محاولة سد ملاء الفراغ الموجود حملت هي الأخرى مصالح وإستراتيجيات سعت لتنفيذها وتحقيقها في المنطقة، وفي إطار كل ذلك بدأت

أحداث الربيع العربي التي شهدت من خلالها المنطقة ما لم تشهده لفترة زمنية طويلة ففي محاولة للتخلص من الظلم والتسلط والاستبداد، تصاعدت دعوات بتحسين الظروف الاجتماعية الاقتصادية والسياسية، ومع إنحراف وخروج تلك الأحداث عن مسارها الطبيعي، وتحولها إلى أوضاع أفرزت نتائج كانت عكس الإنطلاقة وعكس الأهداف المرجوة خاصة.

تتبعاً لمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط موقعاً استراتيجياً مهماً، حيث تعد مركزاً للنقل التجاري، وتؤمن الوصول إلى المحيط الهندي كما تعد مجالاً للتجارة البحرية بنسبة 30% ومن أبرز نقاط عبور النفط والغاز الطبيعي من الشرق الأوسط إلى دول الاتحاد الأوروبي، بواقع ما يقدر بـ 35% من للغاز و50% من النفط وتمثل المنطقة أيضاً مركزاً للدعم الأمني، حيث تقف "جدار صد" ضد التهديدات الإرهابية العابرة في اتجاه الدول الأوروبية.

كما تحتوي المنطقة على كميات هائلة من الثروات الطبيعية من النفط والغاز الطبيعي، وفقاً لهيئة المساحة الجيولوجية الأمريكية التي أصدرت تقييماً في مارس عام 2010 يقول بأن منطقة حوض بلاد الشام، والتي تشمل الأجزاء البحرية لغزة وإسرائيل ولبنان وسوريا وقبرص، يمكن أن تحتوي على نحو 120 تريليون قدم مكعب (3.4 مليار متر مكعب) من الغاز القابل للاستخراج، و1.7 مليار برميل من النفط، تتراوح قيمتها بين 700 مليار دولار، و3 تريليونات دولار.

1- أهمية الموضوع:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال أهمية الموضوع في حد ذاته، بإعتبار الأهمية الأمنية لمنطقة شرق المتوسط إضافة الى تفاقم التوترات في منطقة شرق المتوسط مؤخراً مع إصرار تركيا على التنقيب عن الغاز في المنطقة، وقد يصعب على المتابع رسم خريطة لتعقيدات ملف الحدود البحرية في شرق المتوسط، لذا وجبا علينا دراسة هذا الموضوع من عدة جوانب مختلفة.

2- أسباب الإختيار الموضوع:

لقد تم اختيار هذا الموضوع وفق لمجموعة من الدوافع والمبررات الموضوعية والذاتية تتمثل:

أ-أسباب موضوعية: لما تلقاه هذا الموضوع من اهتمام وانتشار واسع داخل الأوساط الأكاديمية الدراسات السياسية ومراكز البحث، وذلك نظرا لحدائته وعدم اكتماله بعد خاصة فيما يخص الحالة السورية. ندرة الدراسات المتعلقة بالاستراتيجيات الإقليمية والدولية في ظل لتطورات الراهنة فإن وجدت تتناول استراتيجية دولة أو دولتين إقليميتين أو دوليتين أو واحدة إقليمية وأخرى دولية لذلك كان لا بدّ من وجود دراسة تشمل جميع الأطراف الإقليمية والدولية التي كان لها دور وتأثير مباشر في أحداث الربيع العربي خاصة في أزمة الغاز التركي.

ب-أسباب ذاتية: إن ميولاتنا الذاتية والشخصية وحبنا للبحث والتعمق في مجريات أحداث الربيع العربي هي من دفعنا لاختيار هذا الموضوع لمعرفة خفايا هذه الأحداث، وكشف مصالح سياسات وإستراتيجيات الأطراف الإقليمية والدولية وأهدافها تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظلّ والتطورات الراهنة، مما ساعدنا على تنمية مداركنا العلمية حول هذا الموضوع وإضافة ولو بسيطة لخدمة الباحثين والدارسين في هذا المجال، وتوصيل ولو جزءا بسيطا من حقيقة ما يدور في منطقة الشرق المتوسط من أحداث و توظيف مختلف الجوانب النظرية والمعرفية التي استقينها وتعلمناها خلال مشوارنا ادراسي في العلوم السياسية والعلاقات الدولية عامة وتخصصنا في دراسات اقليمية شرق أوسطية خاصة. ولعل من أهم الأسباب التي كانت من وراء اختيار موضوع البحث:

- الرغبة والميول الشخصي في معالجة مثل هذه المواضيع.
- حداثة الموضوع وقابلية البحث فيه.
- معرفة الجوانب المعلنة والخفية التي تقوم عليها السياسة الخارجية بالنسبة لكل من إيران، تركيا، والإحتلال الإسرائيلي ونفس الشيء بالنسبة للقوى الكبرى المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا والصين.
- البحث في أهمية منطقة الشرق المتوسط الجيوسياسية لفهم التنافس والتنازع القائم بين الأطراف الإقليمية والدولية لوسط نفوذها في المنطقة، وكيف انعكس ذلك سلبا عليها.

3- الهدف من البحث

نظرا للاعتبارات السابقة، فإن الأهداف المرجوة من هذا البحث تتمثل فيمايلي:

- التعرف على الإطار النظري والمفاهيمي لمفهوم الإستراتيجية والإستراتيجية الأمنية وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى.
- تحديد المقاربات النظرية المفسرة لأهمية الشرق المتوسط ومحددات القوة الاقتصادية والعسكرية له.
- التعرف على الدور التركي الإستراتيجي والأمني وطموحاتها في الشرق المتوسط وما هي العوامل المساعد على ذلك.
- توضيح كيفية تعامل الدبلوماسية التركية مع أزمة الغاز وترسيم الحدود في لشرق المتوسط.

4- الدراسات السابقة

من خلال دراسة موضوع السياسة الخارجية الجزائرية تجاه النزاع في ليبيا اعتمدت الدراسة على العديد من الادبيات السابقة نذكر منها:

أ- دراسة أحمد سعيد نوفل وآخرون، بعنوان: "التداعيات الجيوسياسية للشورات العربية" قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، عرض الكتاب البنية الجيوسياسية في الوطن العربي ومشروع الشرق المتوسط الكبير كنموذج عن الاختراق وإعادة التشكيل في المنطقة وعرض التغيرات الجيوسياسية التي طرأت في المنطقة أثناء أزمة الغاز، خاصة مع وصول الأحداث إلى سوريا وما أفرزته هذه الأحداث من اختلاف في مواقع اللاعبين الإقليميون والدوليون كما عرضت أهداف تركيا واستراتيجياتها في المنطقة وكذلك العلاقات العربية الأوروبية حتى بداية الربيع العربي والسلوك الصيني الروسي إزاء موجة الربيع العربي والأهداف والمصالح الإغبرانية التركية الإسرائيلية في المنطقة، وصولاً إلى الربيع العربي بعد جيوسياسي مهم خاصة الأزمة الغاز التركي في الشرق المتوسط التي أظهرت تفاعلات بين النظامين.

ب- دراسة براك أوباما كتاب الشرق المتوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما وترامب والمؤلف لـ 7 كتب أخرى. حيث تعصف بالمنطقة منذ بداية هذا القرن تحولات جيوسياسية كبرى وتواتر أحداث مفصلية تركت أثراً وتداعيات سياسية على العالم بشكل عام والشرق العربي بشكل خاص، ولما كانت الجغرافيا السياسية هي العامل الأكثر تأثيراً في رسم سياسات الدول الإستراتيجية والاقتصادية، وتحديد موقع هذه الدول في الإستراتيجيات الإقليمية والعالمية، ونظراً لأهمية موقع الهلال الخصيب الجيوسياسي كنقطة التقاء ثلاث قارات وعقدة طرق برية وبحرية وجوية تربط العالم، وهي منطقة مفصلية في الإستراتيجية الأمريكية والروسية اللتين كانتا وما تزالان محور حركة الصراع

الكوني للسيطرة على العالم. لذا كان ولا بد منا قراءة مستفيضة وتحليلية لجريات الواقع العربي يأتي هذا المؤلف كإضافة، لتناول مجمل التحولات والتطورات والأبعاد للسياسية الخارجية الأمريكية في الفترة الانتقالية بين باراك اوباما ودونالد ترامب على الشرق المتوسط.

ج- دراسة برهان الدين دوران، كمال إينات، محي الدين أتامان: شرق المتوسط وتركيا، عن مركز سيتا للدراسات باللغة التركية في نهاية عام 2019، أي في خضم أزمة الطاقة الإقليمية، التي تمتد تداعيتها حتى وقتنا هذا في المنطقة. يحاول الكتاب إبراز الموقف التركي في شرق المتوسط وتحليله من خلال منظور شامل للجوانب السياسية والاقتصادية والقانونية والتاريخية.

شارك في تحرير الكتاب 13 كاتبًا من مختلف التخصصات العلمية، أهمهم: كمال إينات، ومحيي الدين أتامان، وبرهان الدين ضوران. جاء الكتاب في أربعة أجزاء تحوي 12 فصلًا عن الجوانب المختلفة للقضية المناقشة. نجح الكتاب في تقديم الموضوعات المدروسة فيه بشكل مفصل، وبعملية انتقال سلسلة بين أجزائه المختلفة، وهذا يسهل على القارئ تحليل النص وفهمه. ولكن بالرغم من ذلك كان من الممكن أن يستفيد الكتاب بدراسة أعمق للعوامل والدوافع الأيديولوجية والفكرية الكامنة خلف سياسات دول شرق المتوسط، في الختام، يقدم كتاب: شرق المتوسط وتركيا تحليلًا شاملًا لأهمية الإقليم وللموقف التركي من تطورات الصراع فيه، كما يشمل اقتراحات لأسلم الخطوات التي يجب على تركيا والدول الأخرى المعنية بالصراع اتباعها للخروج بأكبر المكاسب الشرعية والمتاحة منه. يمثل توقيت ظهور الكتاب نقطة قوة أخرى لمصلحته، حيث إنه صدر وقت تصاعد الأحداث بشكل درامي في الإقليم. نجح الكتاب أيضًا في تقديم مختلف أنواع الأدلة والمصادر العددية والتنوع للبرهنة على الأطروحات التي يحاول تقديمها. ولتلك الأسباب يمثل الكتاب مصدرًا مهمًا لفهم الموقف والعلاقات التركية من نزاع شرق المتوسط الذي يستمر حتى وقتنا هذا.

5- الإشكالية

تسعى العديد من القوى الإقليمية والكبرى للعب دور مؤثر في منطقة الشرق الأوسط لما تحضاه هذه الأخيرة من أهمية جيواستراتيجية كبيرة، وتضع هذه الدول خطط وإستراتيجيات مباشرة أو غير مباشرة

علنية أو خفية، تحمل في طياتها العديد من الأهداف والغايات تسعى لتنفيذها لكن إقليم شرق البحر الأبيض المتوسط لا يعبر فقط عن الحقائق «الجيو اقتصادية» المتعلقة بالثروة واستغلالها وتوزيعها وتحقيق الرخاء للدول الضالعة فيه، وإنما هو أيضاً يعبر عن حقائق «جيو سياسية» تبدأ أولاً أن الإقليم ملاصق لصراعات تاريخية ممتلئة بتناقضات المصالح وسباق التسلح مثل الصراع العربي الإسرائيلي والصراع اليوناني التركي إقليم شرق البحر الأبيض المتوسط هكذا يبدأ من نقطة التعاون الاقتصادي الإقليمي الذي يوفر للدول المشاركة فيه فرصة للتنمية والتقدم والاعتماد المتبادل، حتى إقامة السلام وتسوية نزاعات قائمة. لكن تركيا في هذه المعادلة تمثل للقيادة التركية امتداداً آخر للعثمانية الجديدة ومن خلال هذا يمكن طرح الإشكالية التالية:

الى أي مدى يمكن للاستراتيجية الأمنية التركية التأثير في مواجهة تهديدات منطقة شرق المتوسط؟

ولتوضيح هذه الإشكالية يمكن الاستعانة بالأسئلة الجزئية الموالية:

- 1- ماهي التهديدات الامنية الرئيسية التي تواجه تركيا في منطقة شرق المتوسط؟
- 2- كيف يمكن وصف تعامل تركيا مع الدول المهتدة لأمنها في منطقة شرق المتوسط؟
- 3- ماهي التوجهات الإستراتيجية للسياسة الأمنية التركية في شرق المتوسط؟.

6- فرضيات البحث وحدوده الزمانية والمكانية

تعتبر الفرضيات تكهنات مسبقة حول الموضوع حيث يضعها الباحث لمعرفة الصلات بين النتائج والأسباب، لتأتي خطوات الدراسة لتثبتها أو تنفيها، وعليه نبي دراستنا هذه على جملة من الفرضيات نحاول من خلالها تقديم حلول لتخمينات ومواقف مبدئية حول موضوع دراستنا، وخطوات دراستنا اللاحقة ليتم إثباتها أو نفيها:

- 1- كلما صاغت القوى الإقليمية والكبرى استراتيجيتها تجاه منطقة الشرق المتوسط، كلما ازدادت المنطقة اضطراباً وتوتراً.
 - 2- كلما تعارضت المصالح الإستراتيجية الإقليمية والدولية في منطقة الشرق المتوسط، كلما ازدادت حدة الصراع فيها و طال أمدتها.
 - 3- حل او إطالة أمد أزمة الغاز مرهون بمصالح الأطراف الفاعلة في هذه الازمة.
- 7- تحديد الإطار المنهجي للدراسة

الموضوع الذي هو محل الدراسة يتطلب الاستعانة بعدة مناهج والتي نوردتها في:

أ- **المنهج التاريخي:** يرى هذا المنهج أن العلاقات الدولية المعاصرة لها جذور وإمدادات تاريخية سابقة ينبغي الإحاطة بها من كافة الجوانب، فالتاريخ وفق هذا المنهج اختبار العلاقة التي تنشأ بين الأسباب والنتائج في السياسة الدولية على قاعدة أن لكل موقف دولي طبيعة وخصائصه المميزة، فالروابط والصراعات والأحقاد التاريخية من بين القوى الرئيسية التي تتحكم في الاتجاهات السياسية للدول، فاستخدام هذا المنهج يؤدي إلى فهم أكبر وأعمق للاتجاهات التي تسلكها تطور العلاقات السياسية بين الدول.

كما استعنا بالمنهج الوصفي الذي تم من خلاله تحديد خصائص وأبعاد الظاهرة المدروسة ووصفها وصفا موضوعيا عبر جمع الحقائق باستخدام أدوات وتقنيات البحث العلمي.

وقد اعتمدنا على منهج دراسة الحالة لأنه يعد من أقدم المناهج الوصفية التي استخدمت في العلوم الاجتماعية وهي تمثل طريقة أو مدخل لبحث يتم التركيز فيه على حالة معينة يقوم بدراستها، وقد تكون هذه الحالة نظام أو فرد أو جماعة أو مجتمع أو مؤسسة أو تنظيم أو ثقافة فرعية، وتكون دراسة هذه الحالة بشكل مستفيض ووافي يتناول كامل المتغيرات والظواهر المرتبطة بالوصف الكامل والتحليل، وهذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال التركيز على حالة تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على الشرق المتوسط.

ب- **المنهج المقارن:** يقوم على التمييز بين الخصائص والصفات المشتركة أو المختلفة بين الظواهر للمقارنة بينهما بهدف الوصول إلى معرفة نقاط التشابه والاختلاف بينها لقد تم الإستعانة بهذا المنهج من خلال المقارنة بين مبادئ السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق المتوسط وإبراز أوجه التشابه والاختلاف بين السياستين.

ج- **المنهج التحليلي:** يقوم على تعريف وتقويم الأجزاء التي يتكون منها الكل، أي تعريف كل الأجزاء المكونة للموضوع قيد البحث للوصول إلى معرفة جديدة وإدراك أعم وأشمل للموضوع حيث يأخذ المنهج التحليلي أشكالاً ومستويات مختلفة طبقاً لكل موضوع.

وقد تم استخدامه في تحليل أهداف الدول ومصالحها وحاجاتها الذي يساعد على فهم سياستها الخارجية في الشرق المتوسط عامة.

د- منهج دراسة الحالة: يقتضي البعض في دراسة وحدة واحدة سواء كانت حالة أو فرد أو منظمة أو نظام سياسي أو دولة... إلخ، وذلك قصد الإحاطة بها وإدراك خفاياها ومعرفة العوامل المؤثرة في تلك الوحدة وإبراز الارتباطات والعلاقات السببية بين أجزاء الظاهرة، كما ينظر إلى الجزئيات على أنها جانب من الحقيقة الكلية وقد تم الإستعانة بالمنهج أثناء التطرق إلى موقف القوى الإقليمية والدولية من الإستراتيجيات الأمنية حيث تم التركيز على الحالة التركيبية خاصة لإظهار كيف أثرت مواقف هذه القوى على مسار أزمة الغاز.

6- صعوبات دراسة الموضوع

لكل باحث يلقى صعوبات خلال إجراء بحثه، وموضوع: الاستراتيجية الامنية التركيبية في منطقة شرق المتوسط حيث نجد الكثير من الكتابات الكثيرة التي تناولته بالبحث والدراسة، فإنه لا يزال موضوع شائك ومن الصعب الخوض فيه، وهذا لتأثير المستجدات الدولية ولكثرة المتغيرات التي تتحكم في الموضوع، ونحن بدورنا من خلال تناولنا لهذا الموضوع واجهتنا جملة من الصعوبات، لعل أهمها هو البحث عن الإطار النظري، والمتمثل في تطور مفهوم الإستراتيجية ولإستراتيجية الأمنية المقاربة الأمنية الإقليمية التي تسعى تركيا إلى إتباعها في مواجهة التحديات الأمنية لهذه المنطقة التي تعتبر من التحديات الجديدة في العلاقات الدولية، والمادة العلمية الخاصة بهذه المقاربة قليلة، إضافة إلى ذلك فإن كثرة المذكرات العلمية التي تضمنت المضمون سواء كان ذلك في الجزائر أو في بلدان عربية أخرى تناولت في مجملها طبيعة تلك التحديات الامنية الصرفة المهددة لأمن المنطقة في الشرق المتوسط ما جعلنا في أكثر من مرة أمام إعادة البحث مرة أخرى على تقسيم جديد للخطة وللمضمون لتفادي الوقوع في فخ التكرار.

وتجدر الإشارة الى ان إنجاز هذا العمل لم يكن من الأمور الميسرة، هذا راجع الى وجود بعض المشاكل من ندرة المراجع المتخصصة في الموضوع.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري

للدراسة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

العديد من العلوم المتعلقة بالإنسان لديها فرضية أو مسلّمة وهي ادعاء الفهم و الإدراك لظاهرة ما أكثر من هؤلاء الذين يعيشونها، و الإستراتيجية هي إحدى هذه العلوم الإنسانية التي تؤمن بهذه الفرضية. إنها تحاول أن تكون علما شاملا يقود جميع أنواع الصراعات، ولكن مهما كان تعريفها أو اختلفنا فيه مع الآخرين فهي عمل "نبيل" لا يمارسه إلا نخبة من الناس لهم مستوى عال من المسؤولية و أهمها العلمية و المعرفية. لقد طرأ على علم الإستراتيجية تحولات مختلفة وكثيرة، فقد تحدث "هيربرت روزينسكي" في الماضي عن الإستراتيجية الفطرية "الغريزية"، أما في العصر الحديث فقد تحول علم الإستراتيجية إلى مادة تدرس في الأكاديميات العسكرية وهذا تكون قد تحولت الإستراتيجية إلى "علم الإستراتيجية" أو "الإستراتيجية العلمية"¹.

ويؤكد الإستراتيجي الصيني **Sun Zi** حيث يقول: "إن الأكثر تميزا من القادة والسياسيين في وضع خططهم الإستراتيجية هم الأكثر حكمة وعلما واستشرافا". وأكد على هذه المقولة القانون العسكري الياباني، حيث فرض على العسكريين أن يعرفوا في نفس الوقت العلوم والفنون الأخرى. ثم أتى فريدريك الثاني في أوروبا فيؤكد أن: "قراءة الأدب والرسائل هي ضرورية للقادة العسكريين في جيوشه". وأصبح واضحا ضرورة قراءة الإستراتيجية كعلم من أجل الحصول على تطبيق عملي فعال فالحصول على الإستراتيجية كفن يتطلب التركيز على المعرفة النظرية كسابقة على العمل التنفيذي، أضف إلى ذلك أن تحديد الإطار النظري والمفاهيمي لمصطلح معين أمر جد هام من حيث ضبط لغة المناقشة والتفسير فتوضيح مفهوم الإستراتيجية سواء على المستوى الضيق أو الأشمل، أمر جد هام للإجابة عن أهم التساؤلات التي سوف تطرحها الدراسة فيما بعد.

ورغم الصعوبات المذكورة آنفا إلا أن تحديد المفاهيم لأي دراسة يعتبر ضبطا لمجالها، فالإستراتيجية وتحديد أطرها النظرية والتركيز على مقترب الارتباط منها سيكون محور المناقشة في هذا الفصل وفق التقسيم التالي:

المبحث الأول: تطور مفهوم الإستراتيجية والإستراتيجية الأمنية

المطلب الأول: الإستراتيجية والمفاهيم المرتبطة بها؛

المطلب الثاني: عناصر الإستراتيجية ومستوياته؛

المطلب الثالث: مقتربات دراسة الإستراتيجية "مقترب الارتباط أنموذجا".

¹ - أبو هلال فارس أبو هلال، إيران والثورات العربية، الموقف والتداعيات، الدوحة، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011)، ص: 135.

المبحث الأول: تطور مفهوم الإستراتيجية والإستراتيجية الأمنية

تعتبر الإستراتيجية من المفاهيم التي أصبحت تحظى باهتمام كبير من طرف الباحثين والمختصين خاصة في ظل عالم يتميز بالتوجه المتزايد نحو التداخل والتعقد، حيث نجد أن هذا المفهوم يطرح بشكل كبير في الدراسات الإستراتيجية.

المطلب الأول: تعريف الإستراتيجية

إن الإستراتيجية من المفاهيم التي لها العديد من التعاريف، وذلك راجع لاختلاف المفكرين حول تناول التعريف من عدة زوايا، وفي هذا المطلب سوف نحاول التفصيل في أهم التعاريف ومعرفة الاختلاف بينهم.

1/ التعريف الاصطلاحي.

أصبح مصطلح الإستراتيجية شائع التداول في الأدبيات النظرية والعلمية والأنشطة البشرية المختلفة، حيث لا يكاد يخلو القاموس الاصطلاحي لرجال السياسة والاقتصاد والثقافة وغيرها من العلوم والفنون من مصطلح الإستراتيجية للدلالة على التخطيط، التدبير، القيادة والتفكير العميق والنظر الثاقب المستوعب لتغيرات الزمان والمكان. ولكن الإستراتيجية بالمعنى الدقيق هي استخدام القوة لبلوغ الأهداف السياسية وبعبارة أخرى الإستراتيجية هي قيادة مجمل العمليات العسكرية، أما السياسية فهي التصور الخارجي للمصلحة الوطنية وتعرف الإستراتيجية أيضا بوصفها العلم والفن الخاصان باستخدام القوة المسلحة لدول محاربة لتحقيق أهداف الحرب، أو إنها العلم والفن الخاصان بالقيادة العسكرية اللذان يتوسل بهما مجابهو عدو في معركة.¹

إن الإستراتيجية في مفهومها تقوم على ثلاثة بنود أساسية:

البند الأول: ينطوي على تعريف دقيق ومحدد لمجموعة المصالح الوطنية في النسق الدولي.

البند الثاني: مجموعة التهديدات الكامنة والمحتملة والقائمة التي يمكن أن تؤثر على المصالح الوطنية.²

¹ منير شفيق، الإستراتيجية والتكتيك في فن علم الحرب (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008) ص 51.

² عز الدين عبد الله أبو سمهانة، الإستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط 2000، 2008، رسالة ماجستير (جامعة غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، برنامج العلوم السياسية، 2012) ص 28.

البند الثالث: الوسائل الواجب استعمالها لتحقيق المصالح والغايات الوطنية من جهة، ومواجهة التهديدات التي تستهدف هذه المصالح من جهة أخرى، والوسائل التي تسعى الإستراتيجية لتعبئتها ولا تتوقف على القوة العسكرية بل تعمل على توظيف متكامل منهجي لعناصر القوتين الصلبة والمرنة في السياسة الدولية.¹

فالإستراتيجية لها العديد من الزوايا التي ينظر منها لهذا المصطلح، فهي عبارة عن مصالح أو مواجهة تهديدات أو تحقيق أهداف داخلية، وتشمل العديد من الوسائل لتطبيقها، وسوف نرى تعريف الإستراتيجية من طرف العديد من المفكرين والمنظرين.

يعرف صان تسو الإستراتيجية بشكل مختصر على أنها: " الإدارة العامة للعمليات العسكرية فالإستراتيجية هي علم خاص بالعسكريين بالدرجة الأولى ولكنها أيضا مرتبطة ارتباطا وثيقا برجال السياسة والدبلوماسية.² وهنا كز على أنها خاصة بالجانب العسكري.

عَرَفَ ريمون أرون الإستراتيجية بأنها: " قيادة وتوجيه مجمل العمليات العسكرية، أما الدبلوماسية فهي توجيه العلاقات مع الدول الأخرى على أن تكون الإستراتيجية والدبلوماسية تابعين للسياسة ".³ إذن فالإستراتيجية والدبلوماسية خاضعتان للسياسة.

عرف ليدل هارت الإستراتيجية بالقول: " هي فن توزيع و استخدام مختلف الوسائل العسكرية لتحقيق هدف السياسة إذ أن الإستراتيجية لا تعتمد على حركات الجيوش فحسب ولكنها تعتمد أيضا على نتائج هذه الحركات وعندما يؤدي استخدام واسطة الحرب إلى معركة حقيقية فإن الاستعدادات التي تتخذ لإعداد مثل هذا العمل وتنفيذه تشكل ما يسمى التكتيك) ويمكن الفصل بين الإستراتيجية والتكتيك نظريا أثناء الحديث بينما يتعذر ذلك في الأمثلة العملية نظرا لتشابكهما وتأثير كل واحد منهما على الآخر ".⁴

¹ عز الدين عبد الله أبو سمهدانة، المرجع السابق، ص 28.

² منير شفيق، المرجع السابق، ص 54.

³ عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى الدراسات الإستراتيجية، (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006) ص، 19.

⁴ ليدل هارت، تر: الهيثم الأيوبي، الإستراتيجية وتاريخها في العالم، (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 2000)، ص 276.

عرف كلاوزفيتس الإستراتيجية بأنها: " استخدام الاشتباك وسيلة للوصول إلى هدف الحرب، والطريقة المثلى لخوض الحروب بواسطة بين الربط بين نتائج العمليات العسكرية في الزمان والمكان بحيث تتمكن القوة المتحاربة من تحقيق حالة متفوقة لا تتيح للقوة المعادية اللجوء إلى وسائل تمكنها من تغيير سير القتال وعند ذلك يصبح من الممكن إرغام القوة المعادية على التكيف مع الأهداف المتوخاة من الحرب، كما يربط كلاوزفيتس التكتيك بمسألة استخدام القوة العسكرية ويضع مهمة الإستراتيجية لتحقيق الهدف السياسي للحرب من خلال استخدام المعارك ". فالإستراتيجية ليست الهدف السياسي، وإنما هي نظرية استخدام المعارك لتحقيق الهدف السياسي فعلاقتها بالهدف هي علاقة الوسيلة بالغاية.¹

يذهب الدكتور النعيمي إلى القول: " إن الإستراتيجية في معناها المعاصر بدأت تحتوي علي جوانب سياسية واقتصادية ودعائية وفنية، وبهذا المعنى أصبحت الإستراتيجية المعاصرة تدخل في التخطيط الاقتصادي لتكون الإستراتيجية الاقتصادية، والتخطيط السياسي لتكون الإستراتيجية السياسية ". إن مفهوم الإستراتيجية تتقاطع حوله عدة تخصصات وفروع علمية فهي عند الإداريين، تعني خطة موحدة وشاملة ومتكاملة تربط المنافع الإستراتيجية للمؤسسة بالتحديات البيئية، والتي تبنى لتأكيد تحقيق الأهداف الأساسية للمؤسسة من خلال التنفيذ المناسب من قبل المؤسسة.²

أما بالنسبة للتعريف الحالي للإستراتيجية في قاموس المصطلحات العسكرية الأمريكية يثبت أن معنى كلمة إستراتيجية ابتعد كثيرا وتوسع في محيطه عن معناه ومفهومه الأصليين، لكن على الرغم من ذلك كله لازال مضمون المعنى والمفهوم الأساسيين يشكلان جزءا من التعريف الحالي والذي ينص على أن الإستراتيجية هي فن وعلم إعداد واستخدام القوى السياسية والاقتصادية والنفسية والعسكرية حسب الحاجة في السلم والحرب لتحقيق أقصى دعم ممكن للسياسات. فالمدرسة الأمريكية ترى أن الإستراتيجية لا تركز على الجانب العسكري فقط بل تشكل جميع الجوانب لتحقيق النجاح سواء كان في فترة السلم أو في فترة الحرب ويعتبر هذا التعريف من اشمل التعاريف لمفهوم الإستراتيجية.³

إذا انطلقنا من التحليل الكلاسيكي للمصطلحات نجد أن مفهوم أو مصطلح الإستراتيجية يوجد في مختلف اللغات ففيما يخص الفكر العسكري السوفيياتي فقد قدم تعريفا للإستراتيجية على لسان المارشال

¹ - عبد القادر محمد فهمي، المرجع السابق، ص 20.

² - عز الدين عبد الله أبو سمهدانة، المرجع السابق، ص 27.

³ - منير شفيق، المرجع السابق، ص 27.

سلوكوفسيكي في كتابه الموسوم الإستراتيجية العسكرية السوفياتية: "بأنها مجموعة من المعارف النظرية التي تعالج قوانين الحرب كصراع مسلح دفاعا عن مصالح طبقة محددة فهي تشمل أساليب تعريف الحرب ووجهات نظر العدو المحتملة وأوضاع الحرب المقبلة وطرائق الإعداد لها وتسيير دقتها وفروع القوات المسلحة وأسس استخدامها بالإضافة إلى أسس الحرب المادية والتقنية". فالإستراتيجية بهذا المعنى ليست مجالا للعسكريين وحدهم، فهي بحكم امتدادها إلى مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية، تهم مختلف الاختصاصيين وعلماء السياسة والاقتصاد والاجتماع ورجال الإستراتيجية وكل هذه الأبعاد تتدرج عند رجل الإستراتيجية في منطلق واحد غايته الإعداد لاستخدام القوة العسكرية من اجل الدفاع عن المصلحة الوطنية.¹

المطلب الثاني: تعريف الإستراتيجية الأمنية

إن تعريف الإستراتيجية الأمنية يعتبر مدخلا حتميا يلزم علينا التطرق إليه في سبيل الوصول إلى إرساء المبادئ المحددة لعم الإستراتيجية في مجاله الأمني.

حيث تم تعريف الإستراتيجية الأمنية بأنها: هي الطريقة التي تهدف إلى تسخير كافة الإمكانيات والقدرات المتاحة لمواجهة وضع أو موقف أو مشكلة أو حالة حفاظا على حالة الأمن، وتطوير تلك القدرات لتلائم ظروف الواقع وتحقيق الأهداف وفقا لمبادئ والأسس الواردة في الخطط السياسية، بشكل يحول دون وقوع أي خلل أمني أو يعوق احتواءه في سبيل توفير الاستقرار الأمني.²

بداية، تمثل الإستراتيجية الكبرى أعلى مستويات أنواع الإستراتيجية ومنه تعتبر الإستراتيجية الأمنية المتعلقة بتأمين الدولة، وغيرها من الإستراتيجيات المتعمقة بموضوع الأمن على المستوى الوطني أداة لتنفيذ الإستراتيجية الكبرى أو الشاملة.

الإستراتيجية الأمنية للدولة في المفهوم الحديث، أصبحت ذلك الموضوع ذو الرؤية الشاملة، تتداخل فيه أبعاد متعددة :¹

¹ وسام شكلاط، الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتن ، رسالة ماجستير، جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016، ص ص 32، 33.

² حجازي محمد السعيد، الإستراتيجية الأمنية في الدراسات الدولية إطار نظري ومفاهيمي"، مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية، المجلد 02، العدد 07، (جوان 2020) ص 12.

¹ حجازي محمد السعيد، المرجع السابق، ص 13.

- البعد العسكري: القدرة العسكرية للدفاع عن البلد.
- البعد الاقتصادي: القدرة على تلبية المطالب الأساسية للمواطنين.
- البعد السياسي: ينصرف إلى التركيز على الجانب الداخلي والخارجي لسياسة الدولة. بالإضافة إلى بعد يتعمق بتوجهات وإيديولوجيات الدولة.
- البعد الاجتماعي: يركز على البناء الاجتماعي من حيث درجة تجانسه وتماسكه.
- البعد الجغرافي: متعلق بالموقع الجغرافي وحدود الدولة وعلاقتها مع دول الجوار.

لتعدد بذلك ركائز إستراتيجية الأمن الوطني للدولة من أمن داخلي هدفه تحقيق الاستقرار والتنمية أمن مباشر يركز على تأمين حدود الدولة والدفاع عن أي تهديد لأمنيا الداخلي، وأمن خارجي إقليمي وهنا تتعلق المسألة بإستراتيجية الدولة في محيطها تجاه القضايا الإقليمية والمشاركة مع باقي دول الجوار في مكافحة المخاطر الأمنية من إرهاب وجريمة منظمة.²

يعرف قاموس وزارة الدفاع الأمريكية الإستراتيجية الأمنية بالإستراتيجية الشاملة أو الإستراتيجية الكبرى أو العليا أو العامة وهي وثيقة يوافق عليها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية لتطوير وتطبيق وتنسيق أدوات القوة الوطنية لتحقيق الأهداف التي تساهم في تحقيق الأمن الوطني. من التهديدات والتحديات والمخاطر التي تواجهها حيث تختلف من دولة لأخرى باختلاف طبيعة التهديدات الأمنية.³

إذن فهدف الإستراتيجية الأمنية هو تحقيق الأمن للبلاد وذلك انطلاقا من وضع إستراتيجية محكمة ودائمة وتدخل في إطار الإستراتيجية الشاملة.

كما يرى الباحث **جهاد عودة** أن الإستراتيجية الأمنية هي خريطة الطريق التي تهتم بالأنشطة على المستوى القومي، تأخذ في اعتبارها كل عناصر القوة للدولة مفهوم القوة الشاملة تهدف نحو حماية المصالح الحيوية للدولة وأمنها القومي بمعناه الشامل لضمان استمراريتها وتنميتها بهذا المفهوم الشامل يجعل الإستراتيجية الأمنية تضم في جوهرها إستراتيجيات تخصصية (من دفاع، دبلوماسية، سياسة خارجية، الأمن الوطني الشامل)

⁻² المكان نفسه.

⁻³ صالح زياني، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، مجلة المفكر، العدد5، (2012) ص 290.

في سبيل تحقيق الهدف العام في سياق أهداف تخصصية لكن وفي إطار متكامل ومتناسق يتحقق الهدف العام بتحقيق الأهداف التخصصية.¹

ويرى آخرون أن الإستراتيجية الأمنية هي الكيفية التي بها وعن طريقها يمكن أن نحشد كل الإمكانيات والطاقات البشرية والاقتصادية لدولة ما أو مجموعة من الدول وبدأ جليا أن الإستراتيجية الأمنية تتضمن العناصر الآتية:²

- حصر وتحديد الإمكانيات والطاقات المتاحة وحسن توظيفها.
- أن يتم وفق خطة محكمة وحاسمة تتسم بالمرونة لمواجهة موقف أو مشكلة أو ظرف امني.
- أن تهدف إلى تحقيق غايات أو أهداف محددة تخدم الأمن.

1/ مقومات الإستراتيجية الأمنية.

إن أساس الإستراتيجية الأمنية هو تحديد الدولة مجموع الأخطار سواء التي في صدد مواجهتها، أو الأخطار المحتملة الوقوع ودرجة أهميتها، من تحديد قدرات مواجهة هذه الأخطار سواء القدرات البشرية أو المادية، وعليه تقوم إستراتيجيات الأمن الوطني على مجموعة من المقومات نذكرها كالتالي:²

- **المقوم العقائدي:** ويقصد به العقيدة، ومنظومة القيم السائدة في المجتمع بالمقابل درجة قبولها من مختلف فئات الأخير ودرجة تمثيلها في بقية المقومات الأخرى، في هذا السياق نشير إلى العقيدة الأمنية والتي تعني مجموع الآراء، الاعتقادات والمبادئ التي في مجملها تشكل نظاما فكريا لمسألة الأمن في الدولة، تتبناها الأخيرة عندما يتعلق الأمر في مواجهة مجموعة من التحديات والقضايا التي تشكل خطرا على أمنها، هذه العقيدة من شأنها إمكانية تفسير مجمل الأحداث ذات الطابع الأمني، عبارة عن أداة تقوم الدولة من خلالها بتعريف التهديدات والتحديات والمخاطر التي تواجهها حيث تختلف من دولة لأخرى باختلاف طبيعة التهديدات الأمنية. والعقيدة الأمنية ذو صلة بإستراتيجية الأمن الوطني، حيث توجه الغرض الأعلى للدفاع والسياسات الأمنية.

¹ حجازي محمد السعيد، المرجع السابق، ص 13. 14.

² عبد القادر محمد فهمي، المرجع السابق، ص 16.

2 حجازي، المرجع نفسه، ص 18.

- المقوم السياسي: ونعني به شكل الحكم، مؤسساته، مدى قدرته على تحديد الأهداف والمصالح الوطنية بدقة من تم وضع سياسات وإستراتيجيات بتحديد الخيارات المتاحة والبدائل لها لتحقيق تلك المصالح وحمايتها وتأمينها.

2/ سمات الإستراتيجية الأمنية.

ويرى الخبراء أن السمات والملامح العامة للإستراتيجية الأمنية على الأصعدة المختلفة لا بد من مراعاة المنهج والأسلوب العلمي، وذلك من خلال ما يلي:

- الاعتماد على التخطيط الأمني لدراسة حجم الموقف أو الظاهرة أو المشكلة، والتعرف على حجم وأبعاد كافة الإمكانيات والقدرات المتاحة لتسخيرها بعد ذلك لتحقيق الأهداف المرجوة.

- تتسم الإستراتيجية الأمنية بالواقعية سوى في العامل المنشئ لها (الموقف الأمني) أما في تجنيد الوسائل القادرة على مواجهة وتحقيق الأهداف.

- تتسم الإستراتيجية الأمنية بالحركية الناتجة عن استهداف مواجهة موقف أو مشكلة واقعية يستحيل تحقيق المطلوب بالنسبة لها إلا عن طريق عمل إستراتيجي يعتمد أساسا على الحركة والتكتيك

- تتوقف درجة النجاح في العمل الإستراتيجي على قدراته في تحقيق المبادرة والمفاجئة لمصدر الخلل الأمني سوى تتمثل في موقف أو ظاهرة أو مشكلة أو حالة وذلك حتى لا تتاح الفرصة أمام الخارجين عن الأمن.¹

المطلب الثالث: مقتربات دراسة الإستراتيجية" مقترب الارتباط نموذجاً"

إن دراسة العلاقات الدولية والإستراتيجية كإحدى حقولها تتضمن نظريات متعددة ومتنوعة، تهدف إلى تفسير نماذج فعلية في الساحات الدولية، إحدى أهم هذه النظريات والتي تستخدم أكثر في دراسة الإستراتيجيات الدولية هي المقترب القائم على ربط المفاهيم التي تألف النظرية بالمؤشرات، وبهذا الربط نستطيع أن نطابق بين التوقعات والنظرية ومن ثم توضيح ما إذا كانت هذه التوقعات تأخذ شكلا ماديا مجسدا، بمعنى أن الهدف الأول من استخدام مقترب الربط هو توضيح مدى تطابق المؤشرات الموضوعية مع التصور المجرد رغم

1 بابكر عبد الله الشيخ، نحو إستراتيجية عربية لمكافحة القرصنة البحرية رؤية مستقبلية (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011)، ص 34، 35.

الخلاف حول كيف ينبغي للنظرية والبيئة الإثبات أن يتصلا معا، خاصة في إنتاج مفاهيم خاصة وتوقعات ملموسة تأخذ بالطرق التجريبية، في هذا الإطار قام كل من بمحاولة دراسة الاختلافات بين النظريات العقلية والمفاهيم الملموسة، فوجدنا أن الاختلاف الأساسي يكمن في الدور السببي للأفكار أو الافتراضات المرتبطة بدوافع الفاعلين إن اتصال النظرية مع البيئة الإثبات لا يساعد فقط على فهم النظرية، لكن أيضا يساعد على فهم العديد من المسائل الجوهرية: مثل: لماذا تحصل الحروب؟ وما الذي يساعد على تشكل الهويات الجماعية، وأسئلة أخرى جوهرية في حقل العلاقات الدولية.¹

إن دراسات نظرية الرابطة في العلاقات الدولية هي واسعة وحديثة، وهي أكثر اتساعا من أن تشرح في مطلب بسيط في هذه الدراسة، لذلك سنلخص مناقشة هذه النظرية في الإشكالات الرئيسية في حقل العلاقات الدولية، مثل: الحرب والأمن، وستبدأ المناقشة من خلال دراسة الأفكار من حيث تكوينها واستعمالها على الظواهر الفعلية.

أ- النظريات العقلية:

إن الكثير من نظريات العلاقات الدولية تفترض بأن الفاعلين لديهم رغبات ومحفزات وتتبعها بناء على اعتقادات حول مختلف الأشكال البيئية للواقعية، على سبيل المثال: القبول بالصيغة التالية الرغبة+ الاعتقادات = الفعل من المسلم أن تحديد رغبات ودوافع الفاعلين هي مهمة جد صعبة، وقد حاولها من قبل هانس مورغانتو مؤسس المدرسة الواقعية تحديد هذه الرغبات، حيث شرح أن المحفزات الفردية كالأمن القومي أو الرغبة في الرفاهية لا تشترك مع السلوكات الفردية لكن يمكن أن تؤدي إلى سلوكات مشتركة، للتدليل على محفزات الفاعلين اقترح مورغانتو أن تبقى ثابتة، وبالتالي التغيير في الفعل يجب تفسيره بتحفيز المتغيرات الأخرى، وأن الاعتقادات مهما كانت رغبات الفاعلين تحتاج للقوة لإنجازها، أدى هذا إلى التركيز حول ما كان ممكنا، هذه المعلومات هي أساسية في المساومة الإستراتيجية، ولدى الفاعلين الكثير من الدوافع لإخفاء اعتقاداتهم الخاصة ولمعالجة ما يظنه الفاعلون الآخرون فياعتقاداتهم.²

¹ Richard, K, Hermon. **Linking theory in international relation**, (Hand book of intentional relations, in Google recherche de livres), P-120.

² -أغلو أحمد داوود، ترجمة: تلجي محمد جابر وعبد الخليل طارق، **العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**. (الدوحة: الدار العربية للعلوم والنشر، 2011)، ص: 25.

ب- الإستراتيجيات الموضوعية:

خالف الإستراتيجيون الموضوعيون التحليل الواقعي فيما يخص القوة وأعطوا تحليلات جديدة فيما يخص هذا المفهوم.

1- تحديد القوة: لقد أبدى الباحثون أمثال: وليام ريكز في الصياغات الواقعية التقليدية، واقتروا آراء أكثر دقة ووضوح للمطالب السببية الفردية، ولقد أدى هذا إلى ضم النماذج المحددة للقوة مع الافتراضات الواضحة إلى أقصى حد. العمل التجريبي كان عبارة عن تطبيق للتحفيز في القوة، والنظر فيها إذا كان هذا يتعلق بالتغير المتنبأ به للسلوك إن قياس القوة ليس سهلا، لكن وضعت مجموعة من المحددات للدلالة عليها أكثر هذه المحددات والذي يدعى مشروع البقرة شيوعا هي تلك التي تشترك مع المراقبين لمشروع وات يحدد هذا المشروع مجموعة من المؤشرات ويتعامل معها . والذي ترأسه دفيد سنقر سنة 1991 أن يستعمل هذه القياسات كقياسات موضوعية للقوة، حاول فيما بعد الموضوعية لقياس النزاع والتعاون بين الدول، حيث اعتبر كمتغير تابع في هذه النماذج، وذلك بتصنيف سلوكيات الدول في ترتيب متدرج من سلوكيات متعاونة جدا مثل توحيد دولتين.

2- تفعيل القوة:

لقد وجدت القوة لتحديد خيارات الدول لكن نموذجيا ليس لتحديد سلوكها، ضمن ثوابت الخيارات الصحيحة، مازال يوجد بشكل واضح خيار رئيسي يمكن لقادة الدول أن يفهموا ظروف القوة نظريا، وذلك بالتركيز على القوة المدركة (الحسية)، أي وضع نموذج يحاول التنبأ بالسلوك المتوقع من طرف الدولة وذلك بالتحليل التجريبي للقوة النسبية، والفرص المتاحة لها في المحيط الدولي، فعندما لا تتصرف الدولة كما هو متوقع منها، أو عندما لا تحصل النتيجة المتوقعة، مثل أن تتفق الدولة الأكثر قوة مع الدولة الأكثر ضعفا، وهذا يدخل عنصر تفاعلي هام وهو تطابق المصالح، فالدول بعد كل شيء لا يمكن ممارسة قدراتها في كل الظروف مما يحثها على تفعيل قدراتها المعتمدة على حجم المصالح المراهن عليها.¹

¹ Merch, Jemes. « the power of power » ; in david easton, varieties of political theory, -1 in (Google recherche livres),P-108.

ج- النظريات العقلية والتفاعل:

حاولت النظريات العقلية تفسير التفاعل بين الفواعل المتعددة في حقل العلاقات الدولية، وفي نفس الوقت تصنف النظام ككل بشكل كلي، لقد أتاح نموذج السلوك مثل الأسلحة، القوميات تطبيق مبكر هذا النموذج حاول طرح قواعد قرار لفاعلين اثنين ثم بعد ذلك تنبأت ، لنظرية اللعب بنموذج التفاعل في النظام، بتعميم النماذج وذلك بتنبأت متميزة. واستخدام هذه النماذج لدراسة الحرب الباردة والأزمات الثنائية حيث حاول روسل لانج الجانب، واستخلص بأن الحرب الباردة قد أظهرت شريعة الثأر القائمة على المناورات أكثر مما أظهرت السلام عبر التبادلية العكسية للقوة.

إن النظريات العقلية تعتمد كلها على الآليات المنطقية لمختلف علاقات المساومات كما اكتشفت تحديد عمل العلاقات التفاعلات الاتصالية عن طريق صيغ رياضية شكلية. كما حاولت هذه النظريات أن تؤكد على أن السياسة الدولية تستوعب أكثر من خلال التصريحات التقارير في مختلف المجالات أكثر من التركيز على التنظير لها من خلال القيم والمفاهيم الدولية للباحثين والمنظرين¹.

المبحث الثاني: العلاقة بين مفهوم الإستراتيجية والمفاهيم الأخرى.

للإستراتيجية العديد من المصلحات المرتبطة بها بالإضافة إلى العديد من المستويات نحاول ذكرها في هذا المبحث.

المطلب الأول: الإستراتيجية والمفاهيم المرتبطة بها

هنالك العديد من المفاهيم التي لها علاقة بالإستراتيجية ومرتبطة بها لذلك سوف نحاول أن نتطرق لها. 1/ الإستراتيجية والسياسة الخارجية: هناك علاقة وثيقة بين الإستراتيجية والسياسة الخارجية بل إنهما مرتبطتان لأبعد الحدود وسنحاول معرفة درجة هذا الارتباط.

تكمن العلاقة ما بين الإستراتيجية والسياسة الخارجية أن كلاهما يوحى بخطة موضوعة لموضوع التنفيذ، وتحدد هذه العلاقة ما بينهما عندما تكون الإستراتيجية الموضوع وضعت لشؤون الدولة الخارجية واتسمت بالشمول أي احتوت جوانب شؤون الدولة المختلفة من سياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية وغيرها،

¹ - ريتشاردهاس وميجان أوسوليفان، العسل والخل: الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية، (ترجمة إسماعيل عبد الحكم، القاهرة: مركز الأهرام، للترجمة والنشر، 2002)، ص: 105.

عندها تكون متطابقة مع السياسة الخارجية، ذلك لأن السياسة الخارجية في حد ذاتها هي خطة شاملة لرسم شؤون وعلاقات الدولة المعنية مع غيرها من الدول في الميادين المختلفة من سياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية وغيرها، أما إذا وضعت الإستراتيجية لتشمل جانباً معيناً من حياة الدولة الخارجية كالجانب السياسي أو العسكري، عندها تكون إستراتيجية عسكرية وسياسية، وعندها تصبح جزء من السياسة الخارجية للدولة.¹

2/ الإستراتيجية والفكر الاستراتيجي: أما التفكير الاستراتيجي فهو القدرة على تطبيق نظرية الإستراتيجية في العالم الواقعي، ثم صياغة إستراتيجية تخدم مصالح محددة سواء للدولة أو الجيش، والفكر الاستراتيجي يتضمن جانبي الفن والعلم وبالتالي من يمتلك هذا الفكر يتمكن من دراسة حسابات التقلب والتوجس والتعقيد والغموض وهي السمات التي تتسم بها البيئة الإستراتيجية. وتدور عملية التفكير الاستراتيجي حول الكيفية التي تستخدم بها القيادة القوة المتوفرة للدولة، لفرض سيطرتها على مجموعة من الظروف والمواقع الجغرافية لتحقيق الأهداف بما ينسجم مع سياسة الدولة، وذلك لخلق تأثيرات إستراتيجية تدعم مصالح الدولة.²

3/ الإستراتيجية والتخطيط: التخطيط عملية إدارية تنحو في الغالب إلى التصميم وتنظيم الأشياء وترتيبها وإدارة الموارد وغيرها، بينما الإستراتيجية خارجية تتوجه بالملاحظة والاستقراء والتوقع أثناء التقدم، كما أن التخطيط يعمل في البيئات المسيطرة عليها، لذا يرى ضروريا عند وضع الخطط أن تحدد الموازنات سلفاً والأشخاص في المواقع الوظيفية والهياكل وغير ذلك، بينما مجال عمل الإستراتيجية هو البيئات غير المتوقعة التي لا تحكمها، قواعد ثابتة، حيث تنشأ فرص تتطلب موارد غير ما رصد من قبل، أو ينشأ تهديد يتطلب فيه تدابير لم توضع في الحسبان، إذن فالتخطيط مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإستراتيجية لأنه يؤدي إلى نجاحها وتحقيقها بشكل قوي.¹

4/ الإستراتيجية والتكتيك: قدم الجنرال البروسي RUHLE VON LILIENSTERN نظرية تميز الإستراتيجية عن التكتيك حيث قدم تعريفاً شبه فلسفي بقوله: الإستراتيجية تنظر إلى الطريقة التي من خلالها يجب أن تقاد الأشياء التكتيك بالمقابل هو السبب الذي يجعل شيئاً ما يحدث أو ينتج أو يتحقق بطريقة أو

1 عز الدين أبو سمهدانة، المرجع السابق، ص 39.

² هاري يارغر، تر: راجح محرز، الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي التفكير الاستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن 21 (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011) ص 26.

¹ خالد محمد طلال، وائل محمد إدريس، الإستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي (الأردن: دار اليازوري العلمية 2007) ص 16.

بأخرى، الأولى تسبق في الزمن التنفيذ الحقيقي، إنها بالنتيجة مختلفة تاريخياً عن الثانية، مختلفة في طبيعتها حتى في سلوكها، بالنسبة للفعل كالكلام بالنسبة للتنفيذ.²

واعتبر الجنرال الفرنسي BLUME أن الإستراتيجية تحدد للجيش الهدف والاتجاه، أما التكتيك فيقع على عاتقه أمر التنفيذ، وهكذا نجد في دراسات الحرب للجنرال LEWEL والجنرال BONNA أن الإستراتيجية هي فن التصور أما التكتيك فهو علم التنفيذ، ونجد من يطعن في تلك المقاربة كالقائد العسكري GROUARD الذي يعتبر أنه من عدم الدقة القول أن التكتيك ينفذ ما ترسمه الإستراتيجية لأنهما ليسا التصور والتنفيذ للشيء نفسه، إنهما يعالجان مواضيع مختلفة والقواعد التي يتبعانها تنطبق على مراحل غير متزامنة لكن تالية لعملية عسكرية، التكتيك كما كل الأعمال الحياتية، يسلك التصور والتنفيذ. إذن فالإستراتيجية تحتوي العديد من التكتيكات، والتي هي بمثابة خطط ثانوية لتحقيق أهداف الإستراتيجية والتغيير لتكتيك آخر في حال فشل التكتيك الأول.³

أما الأميرال CASTEX فيعتبر أن كل شخص وفي كل مستويات القيادة يقوم بفعل استراتيجي وتكتيكي في آن معا وهكذا يخلص CASTEX إلى أن التكتيك هو القتال أما الإستراتيجية فهي كل الحرب قبل وبعد القتال فالتكتيك يشمل بشكل أساسي قيادة المعركة إلى أن تصل إلى هدفها، وتقول JOLY DE MAIZEROT في كتابها نظرية الحرب بأن التكتيك هو الوضع الخاص للرجال الذين يشكلون قوات أيا تكن، وضع قوات مختلفة تشكل جيشاً، وضع تحركاتها عملها، والعلاقات فيما بينها وحسب كلاوزفيتش أن التكتيك هو استخدام القوات العسكرية في المعركة، أما الإستراتيجية فهي نظرية استخدام هذه المعارك لتحقيق هدف الحرب.¹ كان التغيير في نطاق ومعنى التكتيكات بمرور الوقت يرجع بحد كبير إلى التغيرات الهائلة في التكنولوجيا، لظالما كانت التكتيكات صعبة التمييز في الواقع عن الإستراتيجية أصبح من الصعب على نحو متزايد التمييز في الواقع من الإستراتيجية لأن الاثنين مترابطين للغاية.

⁻² صلاح نبيوف، المرجع السابق، ص 16.

⁻³ المكان نفسه.

1 رياض تقي الدين، نافذة على الفكر العسكري بحث في الثوابت، (بيروت: دار النهار للنشر، 1985) ص 167.

المطلب الثاني: عناصر الإستراتيجية ومستوياته.

هنالك علاقة بين الإستراتيجية والعديد من المصلحات التي تتداخل معها في العديد من الجوانب وتختلف عنها كذلك في بعض الجوانب الأخرى. لذلك سوف نرى أهم المفاهيم والعناصر المرتبطة بالإستراتيجية.

أولا: عناصر الإستراتيجية.

تصنف عناصر الإستراتيجية كما جاء في كتاب عن الحرب لكلاوزفيتش لتؤثر في استخدام الاشتباكات لعدة أنواع معنوية ومادية، ورياضية و جغرافية و إحصائية.

1/ العناصر المعنوية: حيث تشمل العناصر المعنوية كل ما ينتج عن الصفات والتأثيرات العقلية والنفسية فهذه العوامل هي التي تخلق الروح التي تتخلل الحرب ككل كما تنشئ في المراحل الأولى من الحرب صلة وثيقة مع الإرادة التي تحرك وتقود القوة المحتشدة كلها ملتحمة عمليا معها نظرا لأن الإرادة نفسها قيمة معنوية وتمثل العناصر المعنوية الرئيسية في مهارة القائد وخبرة وشجاعة الفرق العسكرية وروحها الوطنية، ولا يمكن تصور وجود قائد فذ بشكل متميز دون إقدام.²

حيث يعتبر الإقدام من المستلزمات الأولى للقائد العسكري العظيم والجيش كذلك يجب أن يكون متشعبا بالإقدام وهذا الإقدام قد يكون بسببين فقد يتأتى بشكل طبيعي من الشعب الذي جندت منه تلك الوحدات أو قد يكون الإقدام نتيجة حروب خاضها الجيش وانتصر فيها تحت قيادة شجاعة، فالعناصر المعنوية لازمة لتقوية الإرادة والعزيمة.

2/ العناصر المادية: أما العناصر المادية للإستراتيجية فيقصد بها حجم القوات المسلحة وتأليفها وتسليحها وكل ما له علاقة بذلك ويعد التفوق العددي تعبويا واستراتيجيا أكثر عناصر النصر شيوعا وأهمية، وتعتبر مباغته الخصم ومفاجأته وسيلة لتحقيق التفوق، فالمباغته عندما تحصل على نطاق واسع فإنها تربك العدو وتقلل كثيرا من معنوياته والعاملان اللذان ينتجان المباغته هما السرعة والسرية، وتعتبر المباغته أساسا أداة تعبوية وذلك ببساطة لأن الوقت والمسافة محدودا النطاق في التعبئة، لذلك تغدو المباغته أكثر احتمالا كلما وقعت

² كارل فون كلاوزفيتش، تر: سليم شاکر الإمامي، عن الحرب، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1997) ص 256، 257.

قريبة من المجال التعبوي، وتزايد مصاعبها كلما دنت من المستويات الأعلى الأساسية، وهناك مكون آخر في العناصر المادية وهو الاحتياط الاستراتيجي الذي يهدف إلى إطالة أمد الحرب وكذلك مواجهة التهديدات وحتى التغلب عليها.¹

3/ باقي العناصر: أما العنصر الرياضي فيشمل خطوط وزوايا العمليات والتنقلات المتقاربة والمتباعدة وحيثما تدخلت الهندسة في حساباتها، والهندسة تكمن في كل شيء تقريباً، إذ تشكل الهندسة أسس تحريك الوحدات في تحصينات الميدان وفي المواقع المتخذة، وفي مواجهة هذه المواقع فإن الخطوط والزوايا الهندسية تلعب دور الفيصل الذي يبيث فيها وبخصوص العنصر الجغرافي فهو تأثير الأرض وتضاريسها سواء كانت سهلة أم صعبة كمواقع القيادة والجبال والأنهار والطرق والغابات، ثم أخيراً العنصر الإحصائي الذي يتعلق بالإسناد والإدامة. وكل هذه العناصر تساعد في تحقيق أهداف الإستراتيجية.²

ثالثاً: مستويات الإستراتيجية.

بالنسبة إلى مستويات الإستراتيجية، فإن المتخصصين في الدراسات الإستراتيجية يميزون بين ثلاثة مستويات. وسوف نحاول عرضهم في النقاط التالية.

1- المستوى الإستراتيجي: أو المستوى السياسي العسكري وهو المستوى الأعلى لحوار الإيرادات العليا السياسية والعسكرية والدبلوماسية للدولة من أجل الإدارة الإستراتيجية الكبرى للمصالح الوطنية في بنية دولية تتميز بعدم اليقين في وجهة التحولات الجيوسياسية والجيوا إستراتيجية لوحدها الدولية، فالمسألة تستند هنا على ما إذا كانت الإستراتيجية الكبرى لها القدرة على التنبؤ بمسار التفاعلات الدولية والقدرة على تحديد المصالح الوطنية وتحقيقها.¹

2- المستوى التكتيكي: تنحصر الإستراتيجية على هذا المستوى في الاتصالات بين القيادة العليا العسكرية والقيادة المباشرة للعمليات العسكرية على جبهات القتال، وهو مستوى عسكري أثناء الإدارة المباشرة

1 كارل فون كلاوزفيتش، المرجع السابق، ص 270.

2 المرجع نفسه، ص 298.

¹ لزهو وناسي، الإستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى وانعكاساتها الإقليمية بعد أحداث 2001/09/11، (رسالة ماجستير جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2009) ص 24.

للحروب، ويمكن تلمسه كذلك في الميادين الأخرى عندما يتعلق بالإستراتيجيات الصغرى ذات الأهداف الثانوية والمرتبطة بفترة زمنية قصيرة أو مؤقتة.²

3- المستوى العملي: وفيه يتم تحديد المتغيرات المكانية والزمانية بدقة وتحديد حجم الإمكانيات والوسائل اللازمة لتحقيق أهداف الإستراتيجية أي تحويل التصور النظري إلى تطبيق عملي هذه الهرمية في تصور المختصين هي عامل مساعد على التخصص وتفادي التناقض بين المستويات المختلفة للإستراتيجية وتمنح خيارات متعددة تمكّن من التمييز بين الأهداف الطويلة المدى والأهداف الحالية.³

المطلب الثالث: رؤية مستقبلية للصراع في شرق المتوسط

تتفق أغلب التقديرات على صعوبة التنبؤ بشكل حاسم بما ستؤول إليه حالة الأمن في منطقة شرق المتوسط، في ظل حالة السيولة الأمنية الراهنة في شرق المتوسط وبالنظر إلى أن أغلب الحالات لا تزال غير مستقرة، ولا يمكن الرهان على احتمالات الاستقرار التي تبدو أقل من احتمالات تفجر مزيد من الصراعات على الأقل في المدى القريب زمنياً وهناك ثلاثة سيناريوهات قد تؤول إليها الصراع في منطقة شرق المتوسط:

1- سيناريو تشكيل وبناء علاقات متعددة الأطراف:

سيناريو يشمل صيغة الاستقرار والتعاون بين بعض القوى في مقابل قوى مضادة نتيجة تعارض مصالح الطرفين ولا يفضل أصحاب هذا الاتجاه أن يُطلق على هذا النمط من العلاقات البينية تحالفات بشكل مطلق، وإنما علاقات متعددة الأطراف، لا سيما وأن هناك تحديات تتعلق بالمتطلبات الاستراتيجية لبناء تحالفات، ومنها عدم وجود تطابق كامل في الرؤى تجاه العديد من القضايا.

ومن هنا تسعى أنقرة لاستدراج الشركاء الغازيين في شرق المتوسط الى طاولة الحوار عبر ضغط ارسال سفن الحفر بمرافقة بواخر حربية قبالة قبرص وبعض الجزر اليونانية، في مهمات استطلاعية وبالتالي من الممكن أن تكون تركيا لا تنوي الدخول في معركة عسكرية خاسرة مع جيرانها بل تلوح بمهدة المناوشات من أجل تحسين شروط التفاوض مع دول المنطقة لتكون جزء وشريك في هذا المشروع.

² المكان نفسه.

³ المرجع نفسه، ص 25.

ومن ثم يفترض هذا السيناريو استمرار تركيا في انتهاج سياساتها التصعيدية وخلق تحالفاتها الخاصة، وبالتالي فإنه وفي ظل وجود منتدى شرق المتوسط والذي تسانده الولايات المتحدة الأمريكية والذي يضم كلاً من (مصر، وفلسطين، والأردن، وإسرائيل، وقبرص، واليونان، وإيطاليا) ويُلاحظ عدم دعوة تركيا وروسيا للمشاركة فيه فنستطيع أن نقول أن هذا المنتدى يمثل محور يمكن أن يقابله محور آخر تسعى تركيا لتشكيله وذلك بجذب لبنان إلى هذا المحور خصوصاً أن لبنان لم ينضم للمنتدى كما أنه قد لا يستطيع التوصل إلى تسوية ضامنة مع إسرائيل كما أن هناك احتمال بأن تنضم فلسطين إلى هذا المحور فالبرغم من وجود فلسطين في منتدى المتوسط إلا أنها لا تستطيع حتى الآن استغلال ثروتها فضلاً عن صعوبة ترسيم الحدود البحرية مع إسرائيل على الأقل في الأجل القصير وأخيراً دولة إيران من الممكن أن تنضم للمحور التركي باعتبارها دولة منتجة للطاقة وبالتالي من مصلحتها الحفاظ على حصتها في الأسواق العالمية كما أن إيران دولة داعمة لحزب الله اللبناني مما يجعلها قد تكون جزءاً¹ من هذا المحور.

2- سيناريو التوافق :

ويقترض هذا السيناريو إمكانية التوافق بين دول المنطقة حول ترسيم الحدود البحرية وفق قواعد القانون الدولي وفي ضوء اتفاقية الأمم المتحدة للبحار وذلك من خلال أدوار إيجابية لأي من الاتحاد الأوروبي أو الأمم المتحدة أو وساطة أمريكية أو تحكيم دولي. كما أن إعلان أردوغان عن اكتشاف حقل ضخم للغاز في البحر الأسود، ويحتوي على 320 مليار متر مكعب من الغاز.

وبافتراض صحة هذا الاكتشاف ستتغير بشكل طفيف قواعد المعادلة في شرق المتوسط، إذ يطمئن هذا أنقرة أن لديها موارد طبيعية بعيدة عن منطقة شرق المتوسط وبالتالي قد يخفف ذلك من سياساتها العدائية، لكنه من الصعب التحقق من صحة هذا الكشف لأنه تم من قبل شركة النفط الوطنية التركية فقد يكون هناك دور دولي قادر على إقناع تركيا بضرورة الكف عن مساعيها للتملص من الاتفاقيات الدولية التي وقعتها في الماضي، وبالتوقف عن مساعيها لتوسيع نفوذها في المنطقة، من أجل إنهاء حالة التوتر والتوجه إلى التهدئة، بما يساعد على الاستفادة من ثروات المنطقة، خاصة أن جميع الأطراف الدولية في حاجة إلى ذلك؛ فاليونان تحرص على الاستفادة من هذه الثروات للتغلب على مصاعبها الاقتصادية المتواصلة، وتسعى دول مثل مصر إلى تعظيم

¹ - عمرو عبد العاطي، الأمة المستغني عنها: السياسة الخارجية الأمريكية في تراجع، (مركز الجزيرة للدراسات، 2013)، ص: 56.

دورها كمركز إقليمي للغاز، في حين تريد واشنطن حصول شركات أمريكية على حقوق التنقيب في المنطقة. أما أوروبا فتسعى إلى تخفيف الضغط الروسي عليها بورقة الغاز، ومحاولاتها تنويع إمدادات الطاقة، وترى أن وجود مركز جديد لتصدير الغاز في شرق المتوسط أمراً جذاباً لها، وقد تجد تركيا صيغة تستطيع من خلالها الاستفادة من حالة الهدوء والاستقرار التي ستعم المنطقة.

كما أن تركيا قد واجهت ضغوط اقليمية ودولية كثيرة في الفترة الأخيرة، إلا أن هذا الافتراض يواجه الكثير من التحديات في ظل السياسة التركية الهادفة إلى تجاوز أي قوانين¹.

3- سيناريو التصعيد والمواجهة العسكرية :

تحول شرق المتوسط إلى ساحة مواجهة جديدة لعدد من الأطراف الدولية والإقليمية بسبب حقول الغاز وبالتالي يفترض هذا السيناريو احتمال حدوث تصعيد ما بين العقوبات الاقتصادية والسياسية والمناوشات العسكرية إلى أن يصل حد المواجهة العسكرية المباشرة بين بعض الدول المطلة على البحر المتوسط، وأحد أهم المواجهات المحتملة ستكون بين تركيا واليونان من جهة، وبين لبنان وإسرائيل من جهة أخرى خصوصاً أن سابقاً كان التنافس الاستعماري على النفط ينحصر بين الدول الكبرى أما الآن وفي ظل اقتصاد السوق ترى الشركات العالمية صاحبة الثروات التي تضاهي ثروات الدول، هي الأخرى لها دور في ميدان التنافس وإن كانت تقف خلف دول باحثة عن النفوذ والسيطرة، وهو موضوع يزيد من تعقيد الصراع.²

وما قد يزيد من حدة الصراع في شرق المتوسط أنه ليس وحده المؤثر في طبيعة العلاقات المتوترة بين دول المنطقة بل يغذيه جذور للصراع تاريخية كالصراع العربي الإسرائيلي في حالة لبنان وإسرائيل ومشكلة جزيرة قبرص أيضاً حاضرة في حالة تركيا واليونان ونجد أن الخلاف المصري التركي حول دعم تركيا لجماعات الإسلام السياسي التي تهدد الأمن القومي المصري له دور ومن ثم فإن الخلافات السياسية القديمة بالأساس تلعب دوراً في زيادة حدة الصراعات.

¹ - الأنباري حسن وآخرون، الخريطة السياسية للوطن العربي ما بعد الثورات العربية، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012)، ص: 66.

² - عدنان حسن، الحروب على الموارد الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية، (لبنان، دار الكتاب العربي، 2015)، ص: 55.

فضلاً عن ارتفاع مؤشرات العسكره التواجد العسكري الأمريكي والروسي ”طرطوس وحميميم“ والتسلح المصري والمناورات العسكرية المتكررة بين دول المنطقة واستمرار التحرشات التركية في المياة القبرصية وما يقابله من تصعيد فرنسي.

كما أن ما قد يدفع الى استمرار التصعيد التركي للحد الذي قد يصل للصدام المسلح مع جيرانها، هي حاجة أنقرة الماسة للطاقة فقد بلغت قيمة وارداتها من الهيدروكربونات ما يقرب من 45 مليار دولار عام 2018، الأمر الذي امتدت تأثيراته على الاقتصاد التركي لكونه يمثل ضغطاً على الميزانية بالتزامن مع تراجع قيمة الليرة التركية كما قد يتسمر ذلك التصعيد التركي مع الرغبة المستمرة في أن تكون مركزاً إقليمياً للطاقة ومن الجدير بالذكر أن هذا السيناريو يواجه تحديات أهمها التكلفة العالية لاستخدام القوة المسلحة في البيئة الدولية وهو ما يمثل قيد على دول المنطقة¹.

المبحث الثالث: مفهوم الأمن وأهم الأطر النظرية التي تدرسه

تعد الدراسات الأمنية من أهم الحقول الأكاديمية في العلاقات الدولية فقد شهدت تطورا كبيرا خاصة بعد نهاية الحرب الباردة حيث حفزتها النقاشات النظرية حول تضيق و توسيع مفهوم الأمن.

فالיום يشهد العالم بروز تهديدات أمنية جديدة غامضة المعالم، مبهمة المصدر، مثل الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، تجارة المخدرات، الهجرة غير الشرعية، الاتجار بالبشر، الأمراض الوبائية، التدهور البيئي و قضايا تغير المناخ.. الخ، هذه التهديدات لا تهدد الدولة فحسب بل تهدد مرجعيات أمنية أخرى وقد تزايد عدد السكان بنسبة متزايدة أدى الى تغير لتقنيات الأسلحة و طرق الإتصالات و المواصلات مما أدى هذا بدوره إلى تسارع وتيرة انتقال هذه التهديدات الأمنية داخل و عبر الحدود الوطنية، فالحركة الواسعة داخل حقل الدراسات الأمنية استوجبت ضرورة مواكبة مفهوم الأمن التقليدي مع هذه التطورات من خلال توسيع مضامين الأمن ليشمل تهديدات أمنية جديدة ، بإضافة إلى تعميقه ليشمل فواعل أمنية جديدة ذات طبيعة غير دولية.

¹ - عبد المنعم ممدوح، روسيا تنادي بحق العودة على القمة، (القاهرة، الأهرام، للترجمة والنشر، 2018). ص:

المطلب الأول: الأمن، ضبط مفاهيمي للمصطلح

الأمن حاجة إنسانية ومن حاجات البشر الأساسية، لذا يؤثر الإحساس بفقده أو بنقصه على كيان الفرد، المجتمع والدولة، وبالتالي غيابه سيؤثر حتما على نمط العلاقات بين الأفراد، المجتمعات والدول.

أولا : تعريف الأمن

الأمن لغة: هو إحساس الأفراد والجماعات التي يتشكل منها المجتمع بالطمأنينة والاستقرار، مما يمكنهم من العمل والإنتاج أكثر.¹

وأدق تعريف للأمن هو ما ورد في القرآن الكريم في قوله سبحانه وتعالى: "فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ * الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ"²، فالأمن هو ضد الخوف والخوف هو التهديد الإقتصادي السياسي، الاجتماعي.

وعلى الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم "الأمن" وشيوع استخدامه، فإنه له مفهوم حديث في حقل العلوم السياسية، هذه الحداثة جعلته يتسم بالغموض ويستخدم بعشوائية في الكثير من الأحيان بالإضافة إلى حدائته فالأمن لم يتبلور ويتطور لكي يصبح حقلًا علميًا داخل علم السياسة - منفصلا عن العلاقات الدولية - تطبق عليه قواعد النظرية من وضع للفروض وتحديد مناهج البحث الملائمة، واختيار أدوات التحقق العلمي وقواعد الإثبات والنفي وبالتالي الوصول إلى قانون يحكم ظاهرة الأمن (بأبعاده). المختلفة: الوطني والمحلي والدولي.³

حيث يعود الاستخدام الأول لمصطلح الأمن إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث ظهر تيار من الأدبيات تبحث في كيفية تحقيق الأمن وإمكانية تحقيقه وظهور على إثر ذلك نقاش فكري حاد بين أنصار المدرسة الواقعية الذين يؤمنون بجمالية الصراع وبطبيعة النظام الدولي العدائية والمتصارعة وبالتالي استحالة تحقيق

¹ - حسن درويش عبد الحميد، الإستراتيجية الأمنية والتحديات المعاصرة، (القاهرة: دار الكتاب المصري، 1999)، ص:25.

² - القرآن الكريم، سورة قريش، الآية: 04.

³ - زكرياء حسين، الأمن القومي، (دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2001)، ص: 04.

الأمن، وبين أنصار المدرسة المثالية التي تراهن على مرحلة الفوضى والصراع في النظام الدولي، وبأن الأمن هو حتمية ستصير إليها العلاقات بين الدول.¹

ورغم حداثة المصطلح والاختلاف بإمكانية حدوثه إلا أنه وضعت العديد من التعاريف للتحليل عليه من أهمها:

- ✓ تعرفه دائرة المعارف البريطانية: بأنه حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية
- ✓ يعرفه هنري كسنجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق أنه: "تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء".
- ✓ أما روبرت مكنمارا وزير الدفاع الأسبق للولايات المتحدة الأمريكية وأحد مفكري الإستراتيجية البارزين في كتابه: "جوهر الأمن" فيعرفه على أنه: "يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة"، ويستطرد قائلاً: "إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد قدراتها ومواجهتها، لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات في كافة المجالات".

في إطار هذه التعاريف يمكن إعطاء تعريفاً شاملاً للأمن على أنه: "قدرة الدولة على تجنيد قدراتها وقوتها الداخلية والخارجية، ومعطيات هذه القوة الاقتصادية، السياسية والعسكرية في مواجهة التهديدات التي تعترض استقرارها وطمانيتها على المستوى الدولي والمحلي".²

ثانياً: موضوع الأمن

ويُبيّن أحد هذه التعريفات أنّ الأمن هو عكس الخوف مُطلقاً، وهي الحالة التي يكون فيها المجتمع مُطمئنّاً؛ نتيجة ما يبذله وليّ الأمر من جهد في مختلف الأنشطة، والممارسات اليومية؛ بهدف تحقيق كافة الأهداف التكتيكية، والاستراتيجية، وإحباط مُحاولات، ومُؤامرات الأعداء، والمكائين؛ لعرقلة هذه الأهداف، أو أدائها، ووسائل تنفيذها، بالإضافة إلى فرض السيطرة التامة على السياسات الموضوعية، علماً بأنّه يمكن تعريف الأمن اصطلاحاً على أنّه: مجموعة الإجراءات الأمنية التي تتبّعها الدولة من خلال التدريب، والحذر، واليقظة،

¹ - جون بيليس وستيف سميث، *عولمة السياسة العالمية*، (ط 1، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص: 414.

² - زكرياء حسين، مرجع سابق، ص: 06.

والمهارة؛ بهدف تأمين مواطنيها بما يكفل لهم حياة مُستقرّة؛ من خلال حفظ أسرارها، وحماية مُنشآتها، ومصالحها الحيويّة في الداخل، ودفع التهديد الخارجي عنها، ويمكن تعريف الأمن أيضاً بأنّه: مجموعة من القواعد، والوسائل القانونيّة التي يتمّ تطبيقها من قبل الدّولة؛ بهدف كسب القوّة، وتحقيق الحماية الداخليّة، والخارجيّة من كافّة المخاطر التي قد تتعرّض إليها.

يعرف أرنولد ولفس الأمن سنة 1952 على أنه: "الأمن في مفهومه الموضوعي هو: غياب أي تهديد يلحق بقيم الدول المحورية.¹

ويعرفه بيزان على أنه: "عدم تعرض حرية الدول للتهديد"، هذان التعريفان يجعلان السؤال المحوري الذي يجب الإجابة عنه عند دراسة الأمن كمفهوم يتعلق بالدول هو: "ما هو الموضوع الذي يتناوله الأمن كمفهوم"، أو ما هي وحدة التحليل الذي يقاس عليها عند الحديث عن القيم هل هي قيم الدول، الدولة الأمة، الإنسانية أم الفرد؟

اعتبرت الدول الفواعل الرئيسية في النظام الدولي منذ معاهدة وستيفاليا سنة 1648، وذلك في غياب سلطات فوق الدول، مما جعل منظري النهج التقليدي للأمن، يؤكّدون على أنه مفهوم مرتبط بسيادة الدول وحدها وذلك في ظل نظام دولي متصارع، تسعى فيه الدول لتحقيق أمنها على حساب الدول المجاورة لها- لأن أهداف الدولة وطموحاتها كانت تقريبا في تلك الفترة إقليمية أكثر منها دولية - فالأمن كان يعتبر قوميا لتعلقه بأمن الدولة فترة ما بعد الحرب الباردة عرفت مفهوما متطورا للأمن، حيث أصبح الأمن دوليا، لأن الدول أصبحت وبالنظر إلى طبيعة النظام الدولي تفكر من منطلق دولي عالمي ذو طابع تعاوني، أكثر من التفكير القومي المتصارعي السابق.

ثالثا: مستويات وأبعاد الأمن

بالنظر إلى مناقشة مفهوم الأمن السابقة، فإنه يعني تهيئة الظروف المناسبة لإيجاد إستراتيجية مخططة وشاملة بهدف تأمين الدولة من الداخل والخارج مما يحقق لها الاستقرار والتقدم كذلك.

¹ Dario, Battistella. **theories des relations internationale**, (Paris : presses de la -1 fondation internationale, 2003), P-432.

من هذه الشمولية في مفهوم الأمن فإنه يمكن الحكم عليه على أن له أبعاد متعددة أهم هذه الأبعاد:

- 1- البعد السياسي: يتمثل في الحفاظ على كيان الدولة السياسي وعلى مكانتها داخل النظام الدولي.
- 2- البعد الاقتصادي: الذي يرمي إلى توفير المناخ المناسب لتحقيق النمو الاقتصادي، الاكتفاء الغذائي (الأمن الغذائي) وتوفير حاجات الشعوب الاقتصادية.
- 3- البعد المعنوي والإيديولوجي: الذي يؤمن الفكر والمعتقدات ويحافظ على العادات والتقاليد والقيم.
- 4- البعد الاجتماعي: الذي يرمي إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من التنمية الاجتماعية والشعور بالانتماء والولاء.

هذا ويتم صياغة الأمن على أربع ركائز أساسية:

أولاً: إدراك التهديدات الداخلية والخارجية.

ثانياً: إستراتيجية لتنمية قوى الدولة.

ثالثاً: توفير القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية وذلك بتوفير معطيات قوة بأشكالها المختلفة¹.

رابعاً: إعداد سيناريوهات واتخاذ إجراءات لمواجهة التهديدات التي تتناسب معها، وتتصاعد تدريجياً مع تصاعد التهديدات سواء الداخلية أو الخارجية.

من خلال ما استعرض في تحديد مفهوم الأمن ومدى تشابك وتعدد هذا المفهوم، بالإضافة إلى التطورات التي عرفها المجتمع الدولي في الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، أوجب إعادة النظر في التصورات النظرية لمفهوم الأمن مما أعطى دراسات عديدة في هذا المجال فكانت السمة المميزة لهذه المرحلة على مستوى التنظير في العلاقات الدولية هي نخضة الدراسات الأمنية، وهذا يكون موضوع المناقشة في المطلب الموالي من الدراسة².

¹ - زكرياء حسين، مرجع سابق، ص: 08

² - زكرياء حسين، مرجع سابق، ص: 20.

المطلب الثاني: أهم الأطر النظرية التي تعرضت لمفهوم الأمن

اتصفت مرحلة الحرب الباردة بسيطرة الدولتين العظيمة - الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية - على علاقات الأمن وسياساته، وكان المعنى المباشر لذلك هو سيطرة الدولة على كل ما يخص قضايا الأمن وهيمنتها على عملية صنع سياسات الأمن وتنفيذها دون غيرها من الكيانات الفاعلة في العلاقات الدولية، وكان طبيعياً أن يسود فكر المدرسة الواقعية ومفهومها للأمن والذي يركز على محورية الدولة كفاعل دولي، وعلى اعتماد الدولة على القدرات والإمكانات العسكرية لتحقيق أمنها. بانتهاء حقبة الحرب الباردة تغيرت طبيعة العلاقات بين الدول بتغير طبيعة النظام الدولي، فكان منطقياً أن تطرح نقاشات جديدة لمفهوم الأمن فجاء الطرح النقدي ليعطي مفهوماً أشمل وأبعاداً متعددة للأمن، وتوسط هذين الطرفين (الطرح الواقعي والنقدي) (الطرح الليبرالي ليركز خاصة على الأبعاد التنموية غير العسكرية للأمن، وسيفصل في هذه الأطر النظرية التي تعرضت بالدراسة لمفهوم الأمن وتغير مستوياته وأبعاده كالتالي:¹

أولاً: الطرح الواقعي: النهج المتمركز حول مفهوم الأمن القومي تمحور الطرح الواقعي حول الفكرة القائلة بارتباط مفهوم الأمن بالدولة، والأمن من صميم صلاحيات ووظائف الدولة، وهي الكائن والفاعل الوحيد على المستوى الدولي الذي من شأنه توفير الأمن القومي للفرد والدولة معاً، فالدولة تتصرف كفاعل موحد ذي صوت واحد يعبر عن إدراكه، وأن الدولة تتحرك في مجال علاقات الأمن على أساس الرشد في الحساب والإدراك - التحليل العقلاني الواقعي -.

ووفقاً لهذه النظرية فإن النظام الدولي سمته المميزة هي حالة الفوضى التي تعتبر صفة طبيعية وعادية له بالنظر لغياب سلطة دولة مركزية آمرة، ومن ثم فإن الدول فرض عليها منطق التصارع داخل هذه الفوضى لتحافظ على أمنها وتدافع على مصالحها.

يعتقد الواقعيون أن الدولة تزيد من مستوى أمنها وتحافظ بالتالي على مصالحها إذا استحوذت واستخدمت معطيات قوة أكثر، فالحرب بالنسبة للواقعيين أداة طبيعية لمحافظة الدولة على أمنها. وترتكز الواقعية في تفسيرها للحياة الدولية على فكرة الصراع (الصراع الأبدي من أجل اكتساب زيادة وإظهار القوة)، وبالتالي فالدول التي تحيا ضمن هذا المناخ الصراع - نظام فوضوي - يجب أن تسعى إلى امتلاك المزيد من

¹ - شوقي، عابدين وهدى منيكس، قضايا الأمن في آسيا، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2004)، ص: 104.

وسائل القوة للمحافظة على بقائها وأمنها وبالتالي تستطيع مواجهة التهديد الذي يشكله بحث الدول الأخرى على نفس الهدف وهو الأمن والبقاء، فكما القوة نسبية بالنسبة للواقعيين، فالأمن بمفهومه السابق هو نسبي كذلك.

وفقا للنظرية الواقعية فالأمن أمن الدولة أي أنه ينصرف إلى التكامل الإقليمي والتملك الاجتماعي والاستقرار السياسي للدولة، وهو بذلك يحوي أمن الفرد والجماعة، أما الأمن الدولي فهو علاقات الأمن بين الدول ويختفي بالتالي عن مفهوم الأمن العالمي والأمن الإقليمي، فالدولة ووفق التحليل الواقعي تحافظ على أمنها باكتساب القوة والحرب وسيلة للمحافظة على هذا الأمن، والسلام وفق هذه النظرية له مفهوم سلمي، حيث لا يتعدى كونه "غيابا للحرب".

بناء على وجهة نظر هرتز فإن الدول التي تعيش ضمن بيئة يحرص كل طرف فيها على تغليب مصالحه مثل بيئة النظام الدولي، تصطدم بشكوك يصعب تبديدها إزاء الاستعدادات العسكرية التي تقوم بها الدول الأخرى، هذه الاستعدادات قد تعد دفاعا عن النفس وقد تكون خطة عدوانية، لكن الحقيقة الثانية أن هذه الاستعدادات تخلق شعورا دوليا بانعدام الأمن الذي يؤدي بدوره إلى المزيد من انعدام الأمن مما يجعل احتمالات قيام الحرب تكون دائما قائمة¹.

ثانيا: الطرح الليبرالي: فكرة الأمن الجماعي والسلام الديمقراطي

النظرية الليبرالية هي نظرية إصلاحية تسعى إلى إصلاح النظام القائم من خلال نهج وإجراءات تطويرية تدريجية، ويتأسس الإطار الفكري لهذه النظرية على رفض وانتقاد فروض النظرية الواقعية فالدولة لدى الليبراليين ليست الفاعل الوحيد في علاقات الأمن الدولية، بل أحيانا يكون لفاعلين آخرين داخل الدول أو غيرها أهمية مكافئة أو أكبر من تلك التي تحظى بها الدولة، والدولة ليست جدارا مصمتا ولا صوتا واحدا بل تتألف من عديد من المؤسسات والجماعات التي قد تتفاوت رؤاها وتباين مصالحها وتدخل في مساومات للوصول إلى توافق عام حول تلك الرؤى.

¹ – Kenneth, waltz, **realist thinking and new realist theory** , (in journal of international affairs, 1990), P.44.

مفهوم الأمن لدى النظرية الليبرالية أقل تركيباً وتبسيطاً منه لدى المدرسة الواقعية، فهو لا يقتصر على البعد العسكري بل يتعداه إلى أبعاد اقتصادية وثقافية واجتماعية أو هو لا يتمحور حول القوة القومية للدولة مقارنة بقوة الدول الأخرى، بل يقوم على ركيزة بناء الثروة للمجتمع الوطني ولا علاقة لشروات المجتمعات الأخرى بها، كما تركز هذه النظرية على إمكانية التعاون وبالتالي توفير الأمن إذا ما لجأت الدول إلى أسلوب الاعتماد المتبادل أو تبادل المنافع والمصالح في ميدان الاقتصاد السياسي الدولي (التجارة، المال، الاستثمار، التكنولوجيا). (فكرة الاعتماد المتبادل في المجال الاقتصادي هي ركيزة أساسية من ركائز التحليل الليبرالي الذي يؤمن بالحرية الدولية وبضرورة وجود أمن وحرية في التعامل ما بين الدول.

يملك الليبراليون أمناً جماعياً يتحقق من خلال تشكيل تحالف موسع بين أغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل دولي آخر قد يسعى لتهديد أمن هذه الجماعة أو التحالف، وقد وضع أسس هذه الفكرة - الأمن الجماعي - الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط المتمثلة في أطروحة: "السلام الأبدي" وتحددت هذه الفكرة مع أصحاب طرح السلام الديمقراطي الذي جاء به أنصار المذهب الليبرالي المؤسسي، حيث يرون أن الدول الديمقراطية لا تميل إلى محاربة الدول الديمقراطية، فالديمقراطية كفكرة هي مصدراً رئيسياً لتحقيق الأمن والسلام، فانتشارها - أي الديمقراطية - سوف يؤدي إلى زيادة الأمن الدولي، حيث يقول أحد أهم منظري هذه الفكرة مايكل دويل أن: "إن أحد أهم فوائد الديمقراطية هي أن الخلافات تعالج قبل وقت طويل من أن تصبح منازعات تخرج إلى الساحة العامة".

خلاصة فكرة السلام الديمقراطي تتمحور حول كون الحروب والنزاعات بين الدول الديمقراطية نادرة، ومن المعتقد أن الديمقراطيات تسوي خلافاتها المتعلقة بالمصالح دون التهديد باستعمال القوة أو استعمالها فعلاً بنسبة أقل مما تفعله الدول غير الديمقراطية.¹

ثالثاً: الطرح النقدي

الأمن الإنساني كطرح جديد لمفهوم الأمن: حيث جاء التصور النقدي للأمن على أنقاض النقاش النظري بين الواقعيين والليبراليين حول الأمن لذلك كان أهم محاوره:

¹ - خديجة عرفة: تحولات مفهوم الأمن، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، مصر، 2003)، ص: 44.

1- تركز الواقعية وتؤكد على مفهوم الأمن الضيق والذي ينحصر كمحوره حول الدولة وحدودها الإقليمية، بينما ترى الليبرالية بأن الأمن يجب أن يكون جماعيا ذي اتفاق عدد من الدول على الرد الجماعي على أي عدوان تقوم به إحدى الدول للمشاركة في النظام.

2- ركز الواقعيون على البعد العسكري للأمن، فالأمن القومي هو مدى قدرة الدولة على الاعتماد الذاتي في توفير أمنها وحماية تواجدها عسكريا أما الليبراليون فرأوا أن مجالات التعاون بين الدول قد تمتد لتشمل مجالات إنسانية أخرى كالجوانب الاقتصادية والاجتماعية. النقاش الواقعي-الليبرالي حول مفهوم الأمن بالإضافة إلى التحولات الجذرية التي ظهرت على مستوى النظام الدولي وسير العلاقات الدولية، أثار إشكالية إعادة النظر في مفهوم الأمن، فحاء الطرح النقدي ليعطي طرعا مختلفا عن الطرحين السابقين، حيث يعتبر تعريف كين بوث أحد رواد النظرية النقدية ملخصا له حيث يقول: "تحرير الشعوب من القيود التي تعيق مسعاها للمضي قدما في اتجاه تجسيد خياراتها ومن بين هذه القيود: الحرب، الفقر، الاضطهاد ونقص التحكيم وغيرها كثير".¹

حيث أن الأمن النقدي إذا تعامل مع أي من التهديدات التي لم تؤخذ بعين الاعتبار في النقاشات السابقة للأمن مثل الكوارث الطبيعية، الفقر والبيئة، كما يرتبط مفهوم الأمن النقدي بخمس مظاهر أساسية هي:

1- كلما ازدادت شدة الاعتماد المتبادل الدولي في مسار إنتاجي متقدم، كلما أصبحت هذه

المسارات معرضة للاضطرابات.

2- التنوع الدولي للسكان الناتج عن هجرة سكان الجنوب إلى الشمال.

3- بروز مصادر جديدة للصراعات ناتجة عن اختلاف البنية الإنتاجية بين دول الجنوب والشمال.

إن كان الواقعيون قد ركزوا على الدولة كوحدة تحليل أساسية أثناء مناقشتهم لمعضلة الأمن فالنقديون اتخذوا الفرد وحدة أساسية لذلك وبذلك فقد تركزت الدراسات الأمنية النقدية في حماية الفرد والجماعة الإنسانية بصورة شاملة.²

المطلب الثالث: التحول في الإستراتيجية الأمنية التقليدية

لقد أدى نهاية الحرب الباردة إلى تغيير في المعطى العسكري على مستوى الإستراتيجيات الأمنية للدول، حيث غير في المؤشرات الإستراتيجية المعروفة على مستوى الصراعات شديدة الحدة التي كانت تعرفها

¹ - خديجة عرفة: مرجع سابق، ص ص: 55-56.

² - حجار عمار، السياسة المتوسطة الجديدة للاتحاد الأوروبي إستراتيجية جديدة لاحتواء ج هوي شامل، (رسالة مقدمة لنيل ش هادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2002)، ص: 48.

زمن الحرب الباردة، بما أعطى ميزة جديدة للتدخلات العسكرية في هذه المرحلة، حيث عادة ما تتسم بالكثافة من حيث حجم التدخل العسكري وبسرعة تنفيذ المدهفصاحب تغيير المعطى العسكري تحول في السياق الأمني الدولي على المستوى العالمي والإقليمي، ويتخذ هذا التحول مظهرين أساسيين هما:¹

1- التذبذب في مستويات الاستعداد العسكري

أدى ظهور عامل أسلحة الدمار الشامل وتنامي ظاهرة الاعتماد الاقتصادي المتبادل، منذ سنة 1945 تراجع ملحوظ في مستويات ونسبة النزاعات بين الدول مما أدى إلى تراجع الدول في الاعتماد على ضمان أمنها على الوسيلة العسكرية خاصة بعد أن أثبتت هذه الأخيرة فشلها في حسم أو إنهاء نزاع بصورة نهائية لصالح دولة على دولة أخرى- الصراع الإيديولوجي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي.- ترسخت فكرة تراجع الوسيلة العسكرية كخيار أساسي لضمان المعطى الأمني خاصة بعد ظهور ميكانيزمات وأدوات أخرى قد تهدد الأمن الدولي من غير الأداة العسكرية مثل: العامل الاقتصادي، العامل البيئي، العوامل الاجتماعية) المخدرات، الإرهاب، البطالة(، العوامل الصحية، بمعنى أن عامل التهديد قد تغير وتعددت وسائله، بحيث صرف النظر عن كون العامل العسكري هو العامل الوحيد لتهديد الأمن العوامل المذكورة آنفا جعلت الدول تتراجع كثيرا في مستويات التسلح والتحالف العسكري، إذ بمعنى آخر التحليل من درجة الاعتماد على القوة المادية لضمان أمنها الإقليمي والدولي التراجع في مستويات الترتيبات العسكرية ظهر جليا في تراجع مبيعات الأسلحة وكذلك في معدل الحروب الدولية في الحقب الزمنية من الخمسينات والستينات وحتى التسعينات من القرن الماضي، حيث تراجعت معدلات الحروب من % 3.6 إلى % 2.7 في سنة واحدة خلال سنوات الستينات. هذا التراجع الذي تم خلال حقب أربع متتالية عرف التوقف مع بداية القرن الواحد والعشرين لتعرف مستويات الإنفاق العسكري الارتفاع الكبير من جديد ابتداء من سنة 2004، مما يدل حتما على أن مستويات الضمان الأمني الذي عاشته الدول سابقا قد انتهى، وهذا يدفع للتساؤل ما أسباب هذا التحول في مستويات الترتيبات العسكرية للدول؟

2- تزايد الميل الدولي للإنفاق العسكري:

الإنفاق العسكري هو القيمة المالية العامة التي تخصصها الحكومات لأغراض عسكرية، وتختلف (هذه القيمة باختلاف انشغالات هذه الحكومات الأمنية وباختلاف إستراتيجياتها الأمنية¹) لقد عرفت الإنفاقات

¹- دانيال دي كيزا، التنين الأكبر: الصين في القرن 23، (ترجمة: شوقي جلال، الكويت، مطابع الوطن، 2001)، ص: 120.

العسكرية العالمية عقب الحرب الباردة تراجعاً واضحاً وسريعاً، مع منتصف التسعينات من القرن الماضي بدأت هذه السرعة تتباطأ لكي تعاود مستويات الإنفاق التزايد من جديد، حيث أن مستويات الإنفاق العسكرية (SIPRI) تؤكد إحصائيات المعهد الدولي لأبحاث السلام في ستوكهولم 2004 وهي تقترب من المستويات - العالمية تزايدت بمتوسط 6% كل سنة في الفترة الممتدة من 2002 المرتفعة التي عرفتها أثناء الحرب الباردة.

كما تؤكد نفس الإحصائيات أنه خلال سنة 2004 وصل الإنفاق العسكري العالمي ما قيمته 1035 دولار حسب التصريحات الرسمية لحكومات 159 دولة أي ما يعادل 2.6% من الدخل الوطني الخام وما يعادل كذلك 162 دولار من مستوى الدخل الفردي لدولة أغلبية الإنفاق العسكري خاص بدول مرتفعة الدخل، حيث أن 32 دولة تشكل 79% من مستويات هذا الإنفاق، لا تمثل إلا 16% من سكان العالم. هذا لا يعني أنه لم يتم التزايد في مستوى الإنفاق العسكري في الدول منخفضة الدخل حيث عرف هذا الأخير ارتفاعاً بنسبة 4% من سنوات التسعينات ويعود سبب هذا الارتفاع إلى النزاعات الداخلية التي تعرفها هذه الدول، في سنة 2003 حدث ما يقارب 29 نزاع على المستوى الدولي واحد منها فقط حدث في دولة مرتفعة الدخل.¹

3- الإنفاق العسكري والأمن:

إن العلاقة بين الإنفاق العسكري والأمن كانت دائماً موجودة، فالمفاهيم الأمنية التي كانت سائدة وقت الحرب الباردة، كانت دائماً تربط مفهوم الأمن بالنطاق الإقليمي للدولة، بعد الحرب الباردة أصبحت هذه المفاهيم أكثر اتساعاً حيث ارتبط مفهوم الأمن بمعايير أخرى مثل الأمن الإنساني، الإرهاب الدولي الجريمة الدولية المنظمة فالتهديدات التي ارتبطت بمفهوم الأمن حالياً أصبحت عالمية، أي يمكن أن تمس كل الدول، وليس إقليم دولة بعينها مثل ما كان عليه الحال في فترة الحرب الباردة، يمكن تصنيف هذه التهديدات التي يتعرض لها الأمن الدولي في:

1- تهديدات النظام الاقتصادي والاجتماعي (الفقر، الأوبئة، مخاطر البيئة).

2- النزاعات بين الدول.

3- النزاعات الداخلية .

¹ - حسن درويش عبد الحميد، الإستراتيجية الأمنية والتحديات المعاصرة، (القاهرة: دار الكتاب المصري، 1999)، ص ص: 55-56.

4- الأسلحة النووية، الكيميائية والبيولوجية.

5- الإرهاب.

6- الجريمة الدولية المنظمة.

كل التهديدات سابقة الذكر تعتبر في أغلبها ليست ذات منطلقات عسكرية، وهذا ما يؤكد دراسة قام بها فريق بحث أمريكي بمعالجة الميزانية الأمريكية المخصصة للدفاع والإنفاق العسكري والمخصصة لأغراض أخرى غير عسكرية والتي وضعت لضمان المناخ الأمني المناسب للولايات المتحدة الأمريكية، فكانت نتيجة الدراسة أنه في الوقت الذي تزايدت فيه الإنفاقات العسكرية الأمريكية، كان تزايد الإنفاق لضمان الأمن الأمريكي خارج الحدود الأمريكية ووتيرته أسرع ويتمثل هذا الإنفاق في التنمية الاقتصادية في أقاليم خارجية، المعاملات الدبلوماسية، المساهمة في ميزانية المنظمات الدولية التي تخدم السلام والأمن الدولي. هذه الدراسة تؤكد على أن تعامل الحكومات مع الإنفاق العسكري تزايد لكن في المقابل تعاملها مع زيادة وتعزيز المناخ الأمني الدولي تزايد بنسب وبوتيرة أكبر¹.

يمكن معالجة العلاقة بين الإنفاق العسكري والأمن كذلك من ناحية دراسة مفهوم جديد طغى على الساحة الدولية وهو "الممتلكات العالمية المشتركة"، هذه الممتلكات لا يمكن أبداً أن تتحول لتصبح وطنية أو ذات حدود إقليمية محدودة، هذه الممتلكات عادة ما اكتسبت بطريقة مشتركة، مثل هياكل المنظومات التربوية، المعايير الإيكولوجية، هذه المكاسب والممتلكات من شأنها ضمان السلم العالمي والأمن والسلم العالمي اعتباراً كذلك من الممتلكات العالمية المشتركة لأن انعدامه عند إحدى هذه الدول معناه تأثر العديد من الدول الأخرى بهذا الانعدام.²

¹ - جاكلين ديفس، مواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل وتخطيط السياسة الأمنية، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2000)، ص: 123.

² - جوزيف ناي، مفارقة القوة الأمريكية، (ترجمة محمد توفيق الجبرمي، د-ت، مكتبة مدبولي، 2002)، ص: 23.

الفصل الثاني:

شرق المتوسط دراسة

جيوپوليتيكية وأمنية

الفصل الثاني: شرق المتوسط دراسة جيوبوليتيكية وأمنية

رؤية متبصرة في البعد الدفاعي والأمني يقدم هذا المنظور التحليلي للتطورات الأخيرة في البحر الأبيض المتوسط. وهو لا يُعد تقريراً تحليلياً، بل تمهيداً، موقفاً لمحة موجزة حول الصورة الأمنية الراهنة في المنطقة وبعض أبرز القضايا الدفاعية والأمنية المشار هناك .

وعليه، فإن هذا المنظور التحليلي لا يقدم خلاصات أو توصيات بشأن تحديات هذه المنطقة أو الطرق المحتملة لمعالجتها. للحصول على نظرة أكثر تمحيصاً لديناميكيات وتحديات منطقة البحر الأبيض المتوسط، والتي تشمل على قضايا السياسات الخارجية والدبلوماسية والجريمة والاتجار، ينبغي للقراء أيضاً مراجعة مناظير تحليلية حيث تتسم منطقة البحر الأبيض المتوسط بالتفاعل بين مجموعة من المصالح السياسية والاقتصادية والدبلوماسية المتنافسة بدفع من جهات فاعلة محلية وخارجية على حدٍ سواء وبالنظر إلى هذه الأهمية والتنافسية الاستراتيجية، فإن البحر الأبيض المتوسط وساحله المطل عليه قد شهد تاريخياً مستوياتٍ عاليةً نسبياً من النشاط العسكري - بدءاً من الاستثمار في البنية التحتية الدفاعية ومبادرات بناء القدرات وصولاً إلى اندلاع صراعاتٍ مفتوحةٍ على غرار حرب لبنان في العام 2006 ، أو التدخل الأجنبي في ليبيا في العام 2011 ، أو الحرب الأهلية السورية الدائرة.

المبحث الأول: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق المتوسط

تعتبر منطقة الشرق المتوسط منطقة مهمة حضاريا وأمينا وسياسيا واقتصاديا، والتي بموجبها أصبحت ذات أهمية جيو-إستراتيجية نظرا لدور هذه المنطقة في حركة السياسة العالمية تأثيرا وتأثرا بحكم ما يميزها من خصائص، وعليه سوف تعالج هذه الدراسة الأهمية جيوبوليتيكية لمنطقة الشرق الأوسط والتي تنبع من الأهمية الجغرافية والحضارية للمنطقة وخاصة الأهمية الاقتصادية، وهذا ما جعل السياسة الخارجية للدول الكبرى نشيطة اتجاهها نظرا لكونها رهانا أساسيا بالنسبة لمستقبل تحقيقها لمصالحها وزيادة قوتها، خاصة اليوم في ظل عودة التحاذبات التقليدية التي كانت في اطار الحرب الباردة بين القادة التقليديين لها، ولكن بشكل جديد بعيدا عن الايدولوجيا وقريبا ان لم نقل ضمن عمق مصالح نقيضي المعادلة الولايات المتحدة الأمريكية كطرف وروسيا على الطرف النقيض لها.

تكمل الأهمية الإستراتيجية لمنطقة شرق المتوسط في معرفة أهميتها الجغرافية ومكانتها الاقتصادية والعسكرية، والثقافية التي ستوصلنا إلى معرفة وفهم اهتمام الدول الأخرى بها، ولما لها أهمية كبيرة في إستراتيجيتها، وتوجه سياستها الخارجية، ولماذا لطلما كانت ومازالت وستظل منطقة الشرق المتوسط تحظى باهتمام كبير على المستوى الدولي¹.

المطلب الأول: ميزان القوى الدولي في منطقة الشرق المتوسط

يمثل توازن القوى مفهوماً أساسياً في مجال العلاقات الدولية، لكن ذلك التوازن في حالة تحوُّل في منطقة الشرق الأوسط، حيث كان من تداعيات الهيمنة الأميركية في حقبة ما بعد الحرب الباردة فسح المجال أمام حالة لا تزال مُبهمة، فروسيا والصين تسعيان لفرض نفسيهما، وتعود إيران للظهور مجدداً، فيما تصبح تركيا منخرطة أكثر في قضايا المنطقة. أما مصر فلم تعد صاحبة الثقل المركزي في المنطقة بعد أن أزاحتها السعودية. حول هذه المحاور وغيرها.

على مدار الأعوام الخمسة الماضية، تغيرت أركان توازن القوى الإقليمية في منطقة الشرق المتوسط، إذ أدت الصراعات الداخلية وموجات عدم الاستقرار الداخلي والتهديدات الإقليمية لتغيير خريطة الإقليم مع تصدع بعض الدول العربية، مثل سوريا وليبيا واليمن وصعود دور الفاعلين الإقليميين لمواجهة التهديدات الصاعدة، وهو ما دفع لتزايد معدلات الإنفاق العسكري، ليصبح بذلك الشرق المتوسط من أهم المناطق

¹ - عبد الستار قاسم، الإستراتيجية الأمريكية الجديدة وإنعكاساتها على العرب، (البيرة : مركز البراق للبحوث والثقافة، 2004)، ص 29 .

الجاذبة لمصدري السلاح عالمياً، لاسيما في ظل التوقعات بتسارع معدلات الطلب على الأسلحة خلال السنوات القادمة، حيث تذهب بعض التنبؤات إلى أنه بحلول عام 2020 سيصل الإنفاق العسكري بالمنطقة إلى 920 مليار دولار تقريباً.

وبنظرة سريعة على خارطة الشرق المتوسط وشمال أفريقيا، يمكن للمراقب ملاحظة تغير الوضع الجيوسياسي فيها، بصعود وتراجع القوى الإقليمية الموجودة، كذا التغيرات أو الاضطراب في سياسات القوى الفاعلة أو الباحثة عن فرص متاحة، وذلك من خلال محاولة استغلال وضع جيوسياسي إقليمي جديد، بسياسات مختلفة عن ما اعتمده في الماضي. من بين هذه القوى نجد كل من الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، روسيا والهند. حيث تتسابق هذه الدول في التعاون أو الحياد تجاه قضايا الشرق الأوسط.

حيث تعيش منطقة الشرق المتوسط، منذ عام 2011، كما يوجد عدد هائل هائلا من التحولات التي كان لها عظيم الأثر، في تغيير توازن النفوذ الإقليمي والدولي بالمنطقة، فمنطقة الشرق المتوسط بشكل عام تعتبر ساحة الإختبار الأولى للنفوذ العسكري والمساعدات العسكرية عموماً التي تقدمها القوى الإقليمية والدولية¹.

تتكون القوة العسكرية بشكل عام، من قوات الدولة المسلحة بفروعها المتعددة المتواجدة براً، وبحراً، وجواً، إضافة إلى السلاح الذي تعتمد عليه، سواء كان تقليدياً أو غير تقليدي، مع العامل الأهم بكل تأكيد وهو الكفاءة القتالية للقوات، إضافة إلى علاقات التعاون العسكري والقائمة على الجانب الدفاعي التي تربط الدولة بالدول الأخرى، من خلال شقيه المتمثلين في التعاون أو التحالف العسكري، وإلى العنصر العسكري الفرعي المتمثل بالصناعات الحربية والصناعات الأخرى المرتبطة بها، كما تشكل هذه القوة، في الوقت ذاته، مورد قوة يمكن أن يشكل ركيزة أساسية تدعم الإقتصاد الوطني.

حيث ساهمت تلك المساعدات بالإضافة إلى استخدام القوى الإقليمية والدولية للقوة العسكرية، في تكرار ما يعرف بحروب الوكالة في المنطقة، فالقوة العسكرية رغم أنها لم تعد عامل التأثير الوحيد والأهم حالياً، إلا أنها لازالت تلعب دور حيوي وهام في هذه المنطقة، بل وتعد عاملاً حاسماً في تقرير مصير الصراعات والنزاعات بها.

¹ - بول ماري دولاغورس، الإمبراطورية الأخيرة ، هل يكون قرن 21 أمريكياً؟، (ترجمة: هيثم سرية، سورية، دار علاء الدين، 2007)، ص 102.

وتعد دراسة حالة التوازن العسكري للأطراف الفاعلة في المنطقة، من الأشياء المعقدة نسبياً، لإختلاف طبيعة بلدان المنطقة عن غيرها، إضافة الى مدي المصالح الثنائية الإستراتيجية بين الدولة وبين الفاعل الإقليمي أو الدولي علي حد سواء.

وتكمن أهمية القوة العسكرية، كمحدد هام لقوة الدولة وتأثيرها الخارجي، إذ أنه يشكل عنصر رئيسي، في تحديد مصير الاصطدامات الكبرى، بصفته عاملاً مهماً في تحديد قدرة الدولة الفاعلة في الإيذاء أو التهديد باستخدام العنف، كأحد الأوراق الراجعة الهامة علي مائدة المفاوضات والمساومات.

إذا فطبيعة المهام التي توكل الي القوة العسكرية، والتي تقوم بها، إضافة الي ما يترتب علي هذه المهام، تجعلها وبلا أدني أشك أبرز عناصر قوة الدولة، فتراجع وتدهور القوة الإقتصادية للدولة قد يؤدي لفقرها، ولكن تدهور قوتها العسكرية سيؤدي حتما لسقوطها.

وتتعدد القوي الإقليمية الفاعلة في المنطقة والدولية ايضاً، وهو ما يشكل تعقد في شبكة الفاعلين في المنطقة، ويطرح تساؤلاً هاماً بخصوص طبيعة التحالفات المستقبلية بين هذه القوي، وتأثيرها المحتمل علي حالة التوازن الإقليمي¹.

كان عام 2011، بداية كبري لتحولات جذرية في منطقة الشرق المتوسط بكل تأكيد، فتغيرت المعادلات الإقليمية والدولية في المنطقة كلا علي حدا، فمع بزوغ الدور الهائل لقوتين إقليميتين (تركيا وإيران)، وتراجع التأثير لقوي أجنبي كمصر والسعودية، مع سقوط دول كالعراق وسوريا وليبيا.

ظهر ايضاً، تحول جديد علي مستوي القوي الدولية الفاعلة في المنطقة، فبعد أن كانت المنطقة تشهد من تسعينيات القرن الماضي، نفوذاً أحادياً للولايات المتحدة الأمريكية، وبالتحديد مع إختيار الإتحاد السوفييتي، ظهرت موسكو من جديد علي الساحة بصفقتها الوريث الشرعي للإتحاد السوفييتي السابق، بل وأصبحت هي الفاعل الرئيسي في سوريا، إضافة لدور بسيط نسبياً في ليبيا، والمتمثل في وجود عناصر من شركة فاجنر لتدريب قوات الجيش الوطني الليبي.

في العصور المعاصرة، بشكل عام لم يعد مفهوم قوة الدولة، مقتصر علي القوة العسكرية فقط، بل أحياناً يوجد الدور الأكبر لعنصر آخر من ضمن عناصر القوة الصلبة وهو (القوة الإقتصادية)، والمتمثلة في

¹ - عبد المنعم طلعت، ترتيبات الأمن الإقليمية في النظام العالمي، (في السياسة الدولية، العدد 129 ، يوليو 1997)، ص 37.

المنح الإقتصادية لبعض الدول، أو التهديد بالعقوبات الإقتصادية من قبل الدول الغنية وعلي رأس هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية.

علي الجانب الآخر، تلعب القوة الناعمة دور مؤثر للغاية، خاصة مع التطور التكنولوجي الحالي، والعدد الضخم لوسائل الإعلام الدولية المختلفة، في ظل نظام عالمي منفتح ثقافيا بالتحديد علي الثقافة الغربية و قائم علي العولمة التي فرضها جانب أحادي وهي ايضا الولايات المتحدة.

رغم ذلك لم تفقد القوة العسكرية قدرتها الكبيرة علي تغيير مسار الأزمات لصالح أطراف بعينها، ولم تفقد أهميتها كعنصر اساسي وورقة رابحة في العملية التفاوضية بين الأطراف المتنازعة، وخاصة اذا ارتبط الأمر بمنطقة من أكثر مناطق العالم اضطرابا، ان لم تكن أكبرها وهي الشرق الأوسط بكل تأكيد.

المطلب الثاني: الأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة الشرق المتوسط

إن ما يحدث في منطقة الشرق المتوسط من تفاعلات بين القوى الكبرى يمكن تفسيره بالعودة إلى العديد من المقاربات الجيوبوليتيكية والتي تتلخص فيما يلي¹:

1-القوى القارية في الجيوبوليتيك:

جوهر هذه الفكرة أن للقوى القارية أفضلية تمكنهم وتؤهلهم لتحقيق السيطرة العالمية، والتي تتلخص أفكار كل من:

أ- فريدريك راتزل F.Ratzel 1844-1904:

يعتبر راتزل أب الجيوبوليتيك حتى لو لم يستخدم هذا المصطلح في أعماله، فقد كتب عن الجغرافية السياسية، وأوضح أن الدول كائنات حية تعيش في هذه الطبيعة في صراع دائم للحصول على مساحات أكبر لتكفل لها البقاء عندما تكبر، ورغم أن القانون الدولي يتحدث عن الحدود الثابتة والمرسومة إلا أن الفعل السياسي يتحدث عن الحدود البيولوجية والشفافة، فالحدود البيولوجية حدود متحركة تعتمد على احتياجات الدولة، فكلما كبرت ونمت إزداد حجمها لها الحق في زيادة رقعتها على حساب الدول المحيطة حتى باستخدام القوة، ثم استبدل هذا المفهوم بفكرة الحدود الشفافة، الذي تمتد فيه حدود الدولة إلى حيث تقف مصالحها، وهذه هي الذريعة التي تستند إليها القوى العظمى في العالم، أي لحماية مصالحها، فتتدخل بذلك في أي نزاع داخلي للدول ولقد قدم راتزل في كتابه الجغرافيا السياسية 1897 طرق سلمية لنمو الدولة أطلق عليها "قوانين النمو المساحي" أو قانون التوسع:

¹ - محمد سعد أبو عامود، السياسة الأمريكية في آسيا، (في السياسة الدولية، العدد 127 يوليو 1997)، ص 135.

الفصل الثاني: شرق المتوسط دراسة جيوبوليتيكية وامنية

- تنمو مساحة الدولة بنمو حضارتها وانتشار لغتها أو دياناتها، فالانتشار الحضاري قد يؤدي لتربط عقائدي ونفسي بين الدول قد يكتمل لتربط سياسي، فالدولة التي لها تجانس لغوي، ديني بين سكانها يسهل عليها أن تمد للدولة الجارة، بطرق دبلوماسية أو عسكرية.

- كلما ضمت ودجمت الدولة وحدات أصغر إزدادت قوة وهيمنة، سواء كانت قوتها في الموارد، أو المساحة، أو حجم السكان، أو العتاد العسكري، وتهيمن الدول الكبرى على الوحدات الصغيرة، وتظهر هذه الأخيرة التبعية والرغبة في الدخول في تكتلات اقتصادية أو سياسية أو عسكرية مع الدول الكبرى.

- إن الدولة في نموها تسعى لضم المناطق ذات قيمة اقتصادية، أو موقع إستراتيجي هام مما يزيد لميزاتها لقوتها وهذا ما أثبتته التاريخ والدول المستعمرة اتجهت إلى سواحل البحار والمناطق ذات البعد الاستراتيجي، ومناطق خصبة، ومناطق الانتاج المعدني.

- تنقل الدول الكبرى أفكار الوحدة والنمو للوحدات الصغيرة التي غالباً ما تكون ذات جذور ثورية، وتبرز فيها شخصية قيادية، كما أن هذه الدول الكبرى في سعيها لتوسيع مساحتها تؤدي إلى صراع فيما بينها حول المناطق الإستراتيجية والذي ينعكس بالسلب على الوحدات السياسية الصغيرة، كما أن الميل للتوسع والضم يزداد . ويشتد وينتقل من دولة لأخرى ¹.

إنّ راتزل أول من درس وعالج المكان والموقع معالجة أصولية مقارنة بين الدول، فأوجد روابط بين المساحات القارية الكبيرة للدول والقوة السياسية، فالمسطح الكبير هو طاقة سياسية إذا ما حسن استخدامها، لما تنتجها من موارد تساهم في نشأة وتدعيم القوى السياسية، ففي كتابه: " خرائط مدن الشمال الأمريكي وحضاراته 1874" ، أشار راتزل إلى إحساس الولايات المتحدة الأمريكية بالتوسع، حيث تعيش الدول الكبرى في تطورها الإحساس والميل إلى التوسع الجغرافي، والذي سيبلغ مستوى الكرة الأرضية، فتاريخ السياسة العالمية في القرن 20 ستسيطر عليه دول ذات امتدادات ضخمة كالولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، استراليا، وستراجع دول أوروبا خاصة تلك التي لها مساحات صغيرة وموارد محدودة.²

¹- حسين خليل، العلاقات الدولية النظرية والواقع، الأشخاص والقضايا، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2011)، ص: 224.

²- عدنان صافي، الجيوبوليتيكا الجغرافيا السياسية من النشأة إلى الحداثة، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2010)، ص 73 .

من خلال ما قيل يتضح أن أفكار راتزل حول التوسع هي حتمية ضرورية لنمو الدول وتطورها، حتى باستخدام القوة، حيث يعطي الشرعية للدول الكبرى لكي تسيطر على الدول الضعيفة أو الصغيرة خاصة التي لها بعد إستراتيجي مهم

ب- هالفورد ماكندر "HALFORD MACKINDER" 1861-1947:

ارتبط ماكندر بنظرية قلب الأرض ففي مقالة للجريدة الجغرفيا عام 1954، حدد فيها المركز السطحي للظواهر الجيوسياسية ووضع نسقا تصوريا للعالم على أنه وحدة سياسية واحدة قابلة للتحكم، كما حاول تقديم مفاتيح اللعبة السياسية الكبرى وكيفية إدارتها، يرى ماكندر أن قلب الأرض، الذي هو في السياسة العالمية "الأورسيا، أوروبا، وآسيا" حيث أن هذه المنطقة الأكثر أهمية ضمن حدود الجزيرة العالمية World Island وتدخل في هذه الجزيرة العالمية، آسيا، إفريقيا، أوروبا،¹ والمنطقة الوسطى لهذه الجزيرة العالمية هي نقطة الارتكاز Pivot Area وعدلها فيما بعد لمنطقة السويداء Hertland والتي تمتد من نهر الفولغا غربا في روسيا، إلى شرق سيبيريا، ومن المحيط المتجمد الشمالي إلى هضاب إيران وافغانستان وبلوجستان في الجنوب، وهناك هلال داخلي أو حدي يحيط بقلب العالم ويتضمن شرق أوروبا، وجنوب غرب آسيا خارج الأراضي الإيرانية والهند وجنوب شرق آسيا، ومعظم الصين، ويمثل الهلال الداخلي منطقة ذات حضارة وكثافة، وهذا ما يتفق مع الفرضية القائلة أن الحضارة ظهرت لأول مرة على ضفاف الأنهار أو البحار، وتمثل هذه النظرية لحظة جوهرية بجميع النظم الجيوبولتكية، فالتقاطع بين المدارات المائية والبرية يمثل عاملا أساسيا في تاريخ الشعوب والدول، وهناك هلال خارجي أو جزيري، ويضم الأمريكيتين الشمالية والجنوبية، والجزء الجنوبي من إفريقيا وأستراليا.²

ومن هنا صاغ ماكندر نظريته: "من يسيطر على أوروبا الشرقية (بيلاروسيا، وإستونيا، ولاتفيا وليتوانيا ومولدافيا وأوكرانيا)، يستطيع أن يسيطر على قلب العالم، ومن يسيطر على قلب العالم، يسيطر على الجزيرة العالمية، ومن يسيطر على الجزيرة العالمية (أوروبا، آسيا، إفريقيا)، يسيطر على العالم"، ومن هنا تولدت ثنائية الصراع بين قوى البر (ألمانيا وروسيا) مع قوى البحر (أمريكا الشمالية، بريطانيا، واليابان)، حول السيطرة على الجزيرة العالمية حيث رأى أن الصراع العالم هو صراع بين قوى البر، والبحر، والغلبة ستكون للدول البرية.³

¹ - جاسم سلطان، الجغرافيا والحلم العربي القادم جيوبولتيك عندما تتحدث الجغرافيا، (بيروت، دار تمكين للأبحاث والنشر 2013)، ص 61.

² - حسين خليل، مرجع سابق: ص: 320.

³ - جاسم سلطان: مرجع سابق: ص: 63.

ج- كارل هاوسهوفر 1869-1946 ومدرسة ميونيخ:

لقد تأثر هاوسهوفر بأراء راتزل وماكندر، وفي سنة 1924 ، أسس معهد ميونخ للجيوبوليتكا، والخطورة في فلسفته السياسية هي الدعوة للتوسع الألماني والصراع والحرب الشاملة، واستخدام القوة، وهناك ثلاث مبادئ تحدد الإستراتيجية العامة لمدرسة ميونخ، والتي تتجلى في أفكار هاوسهوفر : مبدأ الدولة العملاقة أو الكبرى التي دعى إليها راتزل، مبدأ الجزيرة العالمية التي طورها ماكندر، مبدأ إزدواجية القارات واحدة في الشمال وأخرى في الجنوب، وتكونان معا كتلة إقليمية قارية ذات اكتفاء ذاتي، حيث تقدم الشمالية المصنعان، وتكون الجنوبية مجالها الحيوي في إنتاج الخامات والتسويق وقد قدمت مدرسة ميونخ مفهوم للسيطرة على القارات وهي : أمريكا الكبرى وتضم كل دول الأمريكيتين بزعمارة الولايات المتحدة، أوروبا و إفريقيا، وتضم كل أوروبا عدا الاتحاد السوفياتي، وكل إفريقيا والعالم العربي الآسيوي وتركيا، تحت زعامة برلين وروما، روسيا الكبرى وتضم معظم الاتحاد السوفياتي، عدا شرق سيبيريا، وإيران، أفغانستان والهند كلها، وباكستان. آسيا الشرقية الكبرى وتضم اليابان، شرق سيبيريا الاتحادية والصين، وجنوب شرق آسيا و بورما وأندونيسيا وأستراليا ومعظم عالم المحيط الهادي تحت زعامة اليابان، وكل هذه الأقاليم الكبرى تسير وفق إزدواجية القارات، ولم يتمكن من إيجاد صيغة التوازن اللازمة بين أقاليمه الكبرى الثلاثة في العالم القديم (أوروبا، إفريقيا، وروسيا الكبرى، وآسيا الشرقية الكبرى) وبين العالم الجديد (أمريكا الكبرى) لذا يرى ضرورة اتحاد كل من أقاليم العالم القديم للوقوف والتساوي مع العالم الجديد.¹

2- القوى البحرية في الجيوبوليتيك:

على عكس راتزل وماكندر وهاوسهوفر، نجد مجموعة أخرى من الجيوبوليتيكيين الذين يرون أن للقوى البحرية أفضلية تمكنهم من السيطرة العالمية، وتتلخص في أفكار كل من: يرى الإستراتيجي الأمريكي ماهان أن القوة البحرية هي الحضارة الأسمى، والمهيأة للسيطرة العالمية، والقوة البحرية تعني عنده القوة العسكرية، التي يمكن نقلها بالبحر إلى المكان المطلوب ولتحليل موقف الدولة ووضعها الجيوبوليتيكي يجب أن يتم على أساس ستة بنود:

- **الموقع الجغرافي للدولة :** بمعنى موقعها البحري وانفتاحها على البحار أي إذا كانت أحادية الموقع أي تطل على بحر واحد، أو إثنين أو أكثر، مع مراعاة صلاحية هذه البحار للملاحة، وإمكانية إجراء اتصالات

¹ - عدنان صافي: مرجع سابق، ص ص: 85-89.

الفصل الثاني: شرق المتوسط دراسة جيوبوليتيكية وامنية

بحرية مع الدول الأخرى، ومدى امتداد الحدود البرية والقدرة على بسط النفوذ والسيطرة على المناطق الإستراتيجية، وتهديد أراضي العدو بأسطولها.¹

- الهيئة الفيزيائية للدولة: أي هيئة الشطآن البحرية، وإعداد الموانئ المتموضعة عليها.

- امتداد مساحة الأراضي: التي تعادل امتداد الخط الساحلي.

- العدد الإحصائي للسكان: يرتبط بقدرة الدولة على بناء السفن وخدمتها.

- الطابع القومي: مقدرة الشعب على العمل بالتجارة، فالقوة البحرية تعتمد على التجارة السلمية الواسعة، فلبناء قوة بحرية لا بد من معرفة مدى رغبة السكان وميولهم لركوب البحر.

- الطابع السياسي للإدارة: وبه ترتبط إعادة توجيه أفضل المصادر الطبيعية والبشرية نحو إنشاء القوة البحرية القادرة.

تحدث ماهان على ان لأمريكا مصيرا بحريا هو "المصير المعلن" ففي مرحلته الأولى يتجسد في التكامل الإستراتيجي لمجموع القارة الأمريكية، ثم في تحقيق السيطرة العالمية، وقد تنبأ ماهان أن تصبح أمريكا قوة بحرية قيادية، تترك اثارها على مصائر العالم، ففي كتابه "اهتمام أمريكا بالقوة البحرية"، أنه على أمريكا لتصبح دولة عالمية أن تنجز ما يلي :²

والمشاركة مع القوة البحرية البريطانية للسيطرة على البحار، وإقامة العراقيل في وجه الطموحات البحرية الألمانية، والمراقبة اليقضة للتوسع الياباني في المحيط الهادي، ومقاومته وإقامة دفاع بالتنسيق ما بين الأوروبيين والأمريكيين لخنق المطامع الآسيوية.³

ومن هنا يأتي تحليل الجيوبوليتيكي كأحد المداخل النظرية التي تسلك منحى خاص في تحليلها لسلوك الدولة النزاعي، وظاهرة النزاع الدولي عموما، ويتخذ المدخل الجيوبوليتيكي من الدولة "الأرض" مستوى أساسي للتحليل، كما يحظى هذا التحليل بخاصية فريدة جعلته موضع جذب واهتمام، سواء من قبل القادة السياسيين والعسكريين وصناع القرار.

¹ - محمد أزهر السماك، الجغرافيا السياسية بمنظور القرن الواحد والعشرين بين المنهجية والتطبيق، (الأردن: دار البازوري للنشر والتوزيع، 2011) ص: 12.

² - ألكسندر دوغين، أسس الجيوبوليتيكا مستقبلا روسيا الجيوبوليتيكي، (دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004)، ص: 95-100.

³ - موسى الزغبى، الجيوسياسية، الجيوسياسية والعلاقات الدولية وأبحاث في الجيوسياسية، وفي الشؤون والعلاقات الدولية المتنوعة، (دمشق: وزارة الثقافة، 2004)، ص: 66.

المطلب الثالث: المشهد الاستراتيجي و انعكاساته على منطقة الشرق المتوسط وآليات اختراقه

بعد عقود من الاضطراب وعدم الاستقرار، تشهد منطقة الشرق المتوسط، والبلاد العربية منها خصوصا، بداية مرحلة أكثر خطورة وأكثر حساسية لجهة ولادة محاور إقليمية، تستند إلى دول كبرى لها مصالح حيوية وأطماع اقتصادية في المنطقة، في ظل غياب العقل الاستراتيجي، وانسداد الفعل السياسي الديمقراطي، وتفشي حالة الفساد، واستمرار هيمنة العسكر وتغوّلهم، ودخول الدولة الوطنية مرحلة الإفلاس والتآكل، مع عجز واضح في العالم العربي عن إنتاج بدائل وطنية مقبولة.

كل ما سبق شكّل أسبابا كافية لعودة التظاهرات التي اندلعت في عدد من الدول العربية منذ عام 2011، وتشهدها الآن دول جديدة مثل العراق ولبنان وسوريا والأردن وفلسطين، بحضور ملحوظ لفئات الشبان الذين يبحثون عن مستقبل أفضل في أوطانهم، ويدفعون من أجل ذلك ثمننا غاليا.

جميع المؤشرات تدل على أن الشرق المتوسط ما زال بعيدا عن الاستقرار السياسي والاقتصادي، وأن حالة الفوضى والاضطراب المتزايدة ربما تنذر بصراعات أكثر دموية وأشد قسوة، وتُبقى أبواب المنطقة مشرعة أمام تدخلات أكثر حدة، على صعيد الحالتين السورية والليبية.

يبدو الشرق المتوسط، والمنطقة العربية بضمنه، متجها نحو تشكل محورين أساسيين، ما يعني أن المنطقة مقبلة على استقطاب أكثر حدية في 2020، وقد يتطور إلى نزاعات مسلحة تشارك فيها الأدوات والأطراف المساعدة، وتمولها دول إقليمية رئيسية، تديرها أو تستفيد منها دول كبرى¹.

فالمحور الأول تنخرط فيه، حتى الآن، دول رئيسية مثل مصر والسعودية والإمارات، ويجوز رضی ودعم دول أخرى، ويجاول التمدد في الإقليم باستخدام الدعم العسكري والاقتصادي، وإجراء قيادات عسكرية وقوى سياسية، في محاولة للإمساك بأدوات النفوذ في دولها، وهو ما تم بالسودان في جزء منه، وما يجري في ليبيا.

وقد وسع المحور تحركه بتشكيل منتدى غاز شرق المتوسط، وانضمام كل من اليونان وقبرص الرومية والإحتلال الإسرائيلي إليه، ويسعى أيضا إلى تأدية دور مختلف في سورية، من خلال أطراف في النظام، واللعب على الملف الكردي.

¹ منظمة الشفافية الدولية، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، الفساد في العالم العربي: (21 دولة سقطت في اختبار مؤشر الشفافية الدولية، 2014)، ص: 33.

ويواجه المحور المذكور تحديات كبيرة، من بينها عدم التجانس، ومحدودية القدرات العسكرية القادرة على الانخراط في النزاعات، حيث لا يبدو الجيش المصري متحفزا للعب هذا الدور، وعدم الرضى الأمريكي عما يقوم به في مناطق مثل ليبيا، ما يدفعه أحيانا للاستعاضة بدور روسي له مصالحه وأطماعه. والأهم من ذلك، عدم وضوح الرؤية الاستراتيجية لقرارات التدخل والانتشار، ما يجعل التحركات الراهنة عرضة للانتكاس والتغير وفق معطيات المحاور الأخرى والمصالح المتعارضة، والتداعيات التي تشهدها مسارح العمليات.

أما المحور الثاني فهو عبارة عن تحالف تنزعه تركيا، التي تجد نفسها أكثر فأكثر في مواجهة إقليمية حادة مع دول وأطراف قلقة من الطموحات المتصاعدة للقيادة التركية، وتشارك في التحالف دول مثل قطر، فيما يحتفظ بعلاقات وثيقة مع المحيط الإسلامي ممثلا في ماليزيا وباكستان وإندونيسيا، وبدأ التمدد في المغرب العربي عبر الاتفاق التركي- الليبي، والانفتاح على تونس، والعلاقات التي تم بناؤها سابقا مع المملكة المغربية. ولدى التحالف أيضا تمدد في إفريقيا وعلاقات اقتصادية مهمة، من بينها الصومال.

ويتوقع أن تنضم دول وقوى مؤثرة إلى التحالف مع مرور الوقت، إذا نجح في إثبات ذاته لاعبا أساسيا في خضم التحركات الدولية الرامية إلى إعادة بناء خريطة النفوذ في الشرق المتوسط.

في خضم تشكل المحاور بالمنطقة، وانخراط مزيد من الأطراف فيها، يبدو السؤال المهم عن دور الأطراف الدولية، وخاصة الولايات المتحدة وروسيا والصين وأوروبا، والتي يتوقع أن تلعب دورا مهما لجهة الانحياز إلى أي من المحورين، مع وجود أطماع واضحة للأطراف الدولية في منطقة الشرق الأوسط، ذات الثروات الطبيعية الكبيرة، والموقع الاستراتيجي الحساس.

ومن اللافت أن أغلب تلك الأطراف تحتفظ بعلاقات حيوية مع الدول الإقليمية المتصارعة، وتستفيد من نزاعاتها، وتسعى إلى التمدد على حسابها، ما يجعل الشرق الأوسط عرضة لصراعات أكثر حدة في المستقبل القريب، مرفقة بتدخلات دولية هدفها التحكم والسيطرة، غير آبهة بالحل أو التسوية. وقد يعرض ذلك دول المنطقة لمزيد من الانهيارات والأزمات الاقتصادية، ويدفع بكتل سكانية كبيرة للهجرة، دون أفق واضح للاستقرار في منطقة أنهكتها الحروب والنزاعات عقودا طويلة¹.

¹ - إبتسام محمد العامري، الموقف الإقليمي من الحراك السياسي في الدول العربية تركيا وإيران أنموذجا، (سلسلة الملف السياسي، العدد: 1)، ص: 28.

المبحث الثاني: محددات القوة الاقتصادية والعسكرية لمنطقة الشرق الأوسط

يستمر الجدل والنقاش بخصوص النظام العالمي والإقليمي بشكل كبير، مع انتهاء الهيمنة الفردية للولايات المتحدة الأمريكية .

وبشكل عام فإن هذه النقاشات تعتمد على وضع تصورات، ومفاهيم للفترة الجديدة، وعلى ديناميكياتها .

ووفقاً للباحثين والمفكرين، فإن الأزمة السورية تُعد بداية لهذه الفترة، لأنها كانت مثالا على ضعف تأثير القوة المهيمنة، مقابل بروز أدوار فاعلة أخرى .

بدأت هذه المرحلة بالتدخل الروسي في سوريا في سبتمبر/ أيلول عام 2015 .

ولم يؤثر ذلك على ديناميكيات سوريا فحسب، بل على الديناميكيات الإقليمية والدولية بشكل مباشر، كما أن لعب موسكو دوراً مؤثراً في الأزمة السورية، كان عاملاً مهماً أثر في النقاشات حول التغيير على الصعيدين الدولي والإقليمي، وكذلك ساهمت أنشطة الصين دولياً وإقليمياً في دعم هذه المرحلة منذ عهد الرئيس الأمريكي السابق بارك أوباما ولغاية اليوم، كما طورت بكين علاقاتها مع دول الخليج، وفي الوقت نفسه كانت المصدر الخارجي لحصول إيران، عدو الولايات المتحدة، على الدعم العسكري، علاوة على أنها أصبحت مركزاً للاستثمارات والتكنولوجيا المتقدمة بالنسبة لإسرائيل الحليف التاريخي لواشنطن .

وفي هذا الإطار، أصبح يطلق على الفترة الجديدة اسم فترة تنافس القوى الكبرى التي تشكلت من محور الأقطاب الثلاثة الكبرى الولايات المتحدة، والصين، وروسيا.¹

المطلب الأول: تأثير المنافسة بين القوى الكبرى على الشرق المتوسط

يحتل الشرق المتوسط، حيث تجري القوى الكبرى كل مشاريعها، مكانة وموقعاً مهمين للغاية؛ ذلك بأن ثمة دولاً في المنطقة تُعدّ ساحة صراع من جهة، ومركزاً لتصور المصالح الإستراتيجية من جهة ثانية. حيث باتت البلدان ذات المركز الإستراتيجي قاعدةً رئيسة للصراع والتنافس. حتى إن هناك مناطق مهمة جداً في الشرق المتوسط، في نظر الولايات المتحدة الأميركية؛ لكونها توفر إمكانات كبيرة وثمينة لمصالح الولايات المتحدة في مناطق الأزمات، وتتبنى مسؤولية لعب أدوار وظيفية لمصلحتها في مواجهة القوى الكبرى الأخرى. في هذا السياق، دفعت الأنشطة المتزايدة لروسيا والصين في المنطقة، الولايات المتحدة إلى إجراء تغييرات

¹ - إبتسام محمد العامري، مرجع سابق، ص 30.

إستراتيجية من أجل الحقبة الجديدة. وبعبارة أخرى: تشعر الولايات المتحدة بالحاجة إلى إستراتيجيات تناسب ظروف حقبة تنافس القوى العظمى، وتبحث عملياً عن هذه الإستراتيجيات.

ولهذا السبب، يمكن تقييم إستراتيجية الشراكة كأولوية من الأولويات الحاسمة للولايات المتحدة، من حيث كونها خياراً يلبي احتياجات السياق الجديد. إذ إن نقطة الانطلاق الرئيسية لإستراتيجية الشراكة، هي ظروف الحقبة الجديدة والدروس المستفادة من السياسات الإقليمية السابقة. لذا، ستعمل الولايات المتحدة في هذا السياق على مواصلة جهودها في البحث عن كسب المواقع، والوقوف في وجه القوى الكبرى التي تتنافس معها إقليمياً، ذلك لأن أهمّ ديناميكيات طبيعة التنافس بين القوى العظمى، هو كون المتنافسين دولاً قوية ذات مشاريع إقليمية وعالمية. وهذا الوضع يكشف عن المتطلبات التي يوجبها تغيير إستراتيجية الحرب بالوكالة التي اتبعتها الولايات المتحدة في السابق. لأن القوى الوكيلة التي تُعدّ الأدوات الرئيسية للحروب بالوكالة، غير قادرة على مجابهة القوى العظمى، والظفر بالمواقع التي يُنظر إليها على أنها مصالح إستراتيجية¹.

وبهذا المعنى، يبدو من المنطقي جدّاً القول إن إستراتيجية الشراكة قد حلّت مكان أولوية القوى الوكيلة. وإن التطورات العالمية والإقليمية هي ذات تأثير ينبئ بهذا التغيير أيضاً؛ إذ تشكل محاولات PKK/YPG/PYD في البحث عن موارد مالية ولوجستية جديدة على وجه الخصوص، والتصريح الذي أدلى به المتحدث باسم الخارجية الأميركية لـ Rudaw News، على إثر عملية المخلب - النسر الجوية التي أطلقتها تركيا في شمال العراق ضد مواقع PKK/YPG/PYD، مراجع مهمة للدعوة إلى التعاون المشترك في موضوع القضاء على PKK. وإضافة إلى ذلك، يمكن اعتبار التطورات الإيجابية المتعلقة بإعادة إدراج تركيا مجدداً في برنامج الطائرات المقاتلة F-35، شكلاً من أشكال المخرجات للموسم الأخرى. وتعدّ التطورات المتعلقة بإبرام اتفاقية التعاون لمدة 25 عاماً بين إيران والصين في المجالات الإستراتيجية، إحدى النتائج الحاسمة لهذه المنافسة أيضاً. وفي تطور ساخن، أعلن وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو مشروع "التحالف الجديد للديمقراطيات (New Alliance of Democracies)"، الذي أكد بموجبه وجوب تحرك الديمقراطيات والعمل معاً، ضد الأنظمة الاستبدادية. ويعد هذا البيان الذي صدر، كبيان لحقبة التنافس بين القوى الكبرى، أحد أهم الأمثلة العملية على تغيير الولايات المتحدة لإستراتيجيتها، في تحالفاتها العالمية

¹ -Wang, Jisi ; china's changing role in Asia in the Atlantic council, N° 21, (January 2004), p 4.

والإقليمية. وعلى ذلك؛ يمكن تناول كل هذه التطورات في ضوء النتائج التي شكلها السياق الذي قدمه صراع وتنافس القوى الكبرى. وبعبارة أخرى، تُظهر هذه النتائج أن صراع القوى العظمى يلعب دورًا حاسمًا ومحددًا في ظهور تغييرات إقليمية واصطفافات جديدة.

مع انتهاء الهيمنة الأحادية للولايات المتحدة الأمريكية، بدأت النقاشات المتعلقة بالنظام العالمي والإقليمي تسير بكل ما يمكنها من سرعة. وبصورة عامة، تتأسس النقاشات التي تُطرح في إطار مرحلة ما بعد الهيمنة، على تصورات المرحلة الجديدة وديناميكياتها. وقد اعتبرت الأزمة السورية، وفق بعض الباحثين والمفكرين، أنها بداية هذه المرحلة؛ حيث إن الأزمة السورية أصبحت نموذجًا، فتضاءل تأثير قوى الهيمنة بشكل كبير وواضح، وأصبح لجهات فاعلة مختلفة أخرى دورٌ حاسم ومحدد في القضية. فالمرحلة التي بدأت بالتدخل الروسي في سورية في أيلول/ سبتمبر عام 2015، أثرت في ديناميكيات سورية، كما أثرت في الديناميكيات الإقليمية والعالمية بشكل مباشر أيضًا. وكان دور روسيا الحاسم، في الأزمة السورية، عاملاً مهمًا في النقاشات حول التغيير على المستويين العالمي والإقليمي. وإلى جانب ذلك، أسهمت أنشطة الصين -على الصعيدين العالمي والإقليمي- منذ عهد أوباما، في تعزيز هذه العملية أيضًا. إذ إن الصين التي عملت على تطوير علاقاتها مع دول الخليج بشكل خاص، تحولت من جهة إلى محطة استثمار وتكنولوجيا عالية لإسرائيل الحليف القديم للولايات المتحدة، ومن جهة أخرى، إلى مصدر للإمداد الخارجي لإيران عدوة الولايات المتحدة، في موضوع الدفاعات العسكرية. وبهذا المعنى، يكون العهد الجديد الذي تنامي فيه التغيير، بدأ يطلق عليه "عصر تنافس القوى الكبرى"، وقد تم صوغه حول محور الأقطاب الثلاثة الرئيسية؛ الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا. ومهما كان هناك اعتقاد بالدخول في حقبة جديدة بعد عهود من الهيمنة، فإن التأثير الإقليمي للولايات المتحدة ما زال مستمرًا ومتواصلًا. وبتعبير آخر: على الرغم من فقدان الولايات المتحدة لقوقها المهيمنة العالمية والإقليمية، فلا يمكن الحديث عن حقبة جديدة مستقلة وبعيدة عن الولايات المتحدة الأمريكية. وإن تحديد اسم الحقبة الجديدة، في الدراسات الأكاديمية الأمريكية، يمكن تناوله كبعدها آخر.¹

إن حقبة تنافس وصراع القوى الكبرى، كما يوحي اسمها، هي وصفٌ لتسمية السياق الذي تدخل فيه كل التفاعلات المحتملة والممكنة، بين القوى الكبرى، التي تتخذ من صراعات الولايات المتحدة الأمريكية

¹ - دانيال بورشناين وأرنى دي كيزا، **التنين الأكبر: الصين في القرن 23**، (ترجمة: شوقي جلال، الكويت: مطابع الوطن، 2001)، ص 15.

والصين وروسيا أساسًا لها؛ إذ إن هذه الحقبة تحوي في طياتها تأثيرًا يمكن أن يشكل المركز الرئيسي للتحالفات والاصطفافات العالمية والإقليمية، على المدى القصير والمتوسط.

حقبة التنافس بين القوى الكبرى هي حقبة يتم فيها تضمين التفاعلات، بين الولايات المتحدة والصين وروسيا، في العديد من المجالات المختلفة، ومن ضمنها المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية، وهي المرحلة التي يتم فيها التأكيد على أفعال المجاهدة، وكسب المواقع المستندة على الوارد (العائد) الإستراتيجي بين القوى الكبرى. ولو نظرنا من جانب آخر إلى البعد الأيديولوجي للمنافسة بين هذه القوى، لوجدنا أن هذه المنافسة تتمركز بين الديمقراطيات والأنظمة الاستبدادية. وبالتالي، فإن هذا الصراع والمنافسة هما العاملان الحاسمان في كل من الاصطفافات العالمية والإقليمية. إضافة إلى أن التنافس بين القوى الكبرى هو ظاهرة تبرز في مناطق الصراع، وهو أيضًا عملية يمكن أن تحدث في العديد من المجالات التي تنطوي على مصالح إستراتيجية؛ لأن إدراك المصلحة الإستراتيجية يلعب دورًا مهمًا وبارزًا في صياغة وتشكيل مراكز القوى الكبرى. وفي هذا السياق، فإن تصورات القوى الكبرى للمصالح الإستراتيجية، وسلوكها وأفعالها ضد بعضها البعض، تعزز فرضية أن المرحلة يمكن أن تمهد الطريق إلى نزاعات على درجة من القسوة والتطرف¹.

المطلب الثاني: الأسس الرئيسية لإستراتيجية الشراكة

إن إستراتيجية الشراكة هي في الحقيقة خيار يمكن اللجوء إليه وتطبيقه في الصراع ضد القوى الكبرى. حيث تحتاج هذه القوى، في السياق الذي تقدمه حقبة التنافس فيما بينها، إلى أدوات مهمة وإستراتيجية في هذا الصراع، بسبب كون البحث عن كسب المواقع ومواجهة القوى الكبرى، سيغدو توجهًا مؤثرًا ووازنًا. إذ إن التأثير الإقليمي للقوى الكبرى ورغبتها في الهيمنة، يتشكلان من خلال هذا الهدف الأساسي أيضًا. بحيث إن إستراتيجية الشراكة هي وسيلة للحل ظهرت لتلبية الاحتياجات الحالية، من أجل بلوغ الأهداف المحددة. وبهذا المعنى، إذا نظرنا إلى النقاط المحورية لإستراتيجية الشراكة، فإن المعايير الرئيسية هي أن يكون الشركاء أكثر شفافية وموثوقية وأكثر قابلية للمساءلة والقياس. إن الشركاء الأكثر فاعلية وقدرة، لا سيما بالمفهوم الإقليمي، هم أدوات لا يمكن الاستغناء عنها في الإستراتيجية الإقليمية الجديدة. وعلى هذا الأساس، فإن الخصائص التي

¹- إسماعيل صبري، مرجع سابق، ص: 114.

تنبأت بها الإستراتيجية تشير إلى القوى التي تقوم بتسيير وظائف الدولة وتحافظ على الاستقرار، حتى في فترة النوع الجديد من فيروس كورونا (كوفيد -19)، وتؤكد أيضًا النقاط الإستراتيجية على المستوى الإقليمي في محاربة القوى الكبرى المتنافسة. أي أن الوجود الأميركي الإقليمي لن يتحقق من خلال مهام عسكرية مقيمة باهظة التكاليف، أو عبر قوى وكيلة تحيط بها الإشكالات، بل من خلال جهات فاعلة أكثر قدرة وأكثر قابلية، وتمتع بخصائص الدولة¹.

إن الأساس الذي أكده هذا التغيير هو فهم أهمية الوظيفة، لا الأرقام. ولذلك أعلنت الولايات المتحدة حديثًا أنها ستقلص من وجودها العسكري في ألمانيا قريبًا. فهذا القرار المتخذ هو مؤشر ملموس على أن الولايات المتحدة ترغب في الحفاظ على وجودها الإقليمي، من خلال الاعتماد على جهات فاعلة في الدول الوظيفية في المناطق الإستراتيجية التي تم تحديدها كأولويات. إضافة إلى قيامها بتأسيس ضمان الشركاء بناءً على الروابط التي سيتم تشكيلها بين هذه المناطق الإستراتيجية. وبعده هذا، سيقدم النظام المحتمل تحالفات واصطفافات تتشكل عبر ربط النقاط التي تبدو على درجة كبيرة من الأهمية على المستوى الإقليمي في مناطق جغرافية مختلفة، وليس عبر نظام الأحلاف الذي كان سائدًا في سنوات الحرب الباردة. وعلى هذا الأساس، فإن إستراتيجية الشراكة تعطي الأولوية للجهات الفاعلة القادرة على تلبية عناصر الدولة ومتطلباتها، والحائزة على المناطق ذات القيمة الإستراتيجية، بدلًا من الجهات الخارجة عن الدولة، وهي العنصر الأم لحروب الوكالة التي تعدّ نتاج الإستراتيجية الإقليمية القديمة. وهذا الوضع يشكل أحد أهم الفروق بين القوة الوكيلة والقوة الشريكة؛ فمن أجل مواجهة القوى العظمى الأخرى في الصراع على المستوى الإقليمي، هناك حاجة إلى جهات فاعلة أكثر وظيفية يمكنها أداء وظائف الدولة، ولديها قدرة وكفاءة أكثر في المجالات الخاصة. فظهور هذه الاحتياجات يجلب معه فكرة انتهاء أجل القوى الوكيلة، كـ PKK/YPG/PYD وإضافة إلى ذلك، فإن العبارات التي وردت على نحو إدراج فكرة أنه "إذا تخلينا عن القوى الوكيلة كـ PKK/YPG/PYD، فإن الوكلاء في مناطق جغرافية أخرى قد يواجهون المصير نفسه"، في الحسابات، في الكتاب الذي نشره مستشار الأمن القومي الأميركي السابق جون بولتون، بعنوان (The Room Where It

¹ - صلاح نيوف، مدخل إلى الفكر الإستراتيجي، (الأكاديمية العربية المقترحة، الدانمارك 2008)، ص 155.

(Happened)، يُعدّ مؤشرًا على أن الولايات المتحدة وصلت إلى أعتاب التخلي عن القوى الوكيلية في الشرق المتوسط، مع التفكير بالاحتمالات المتعلقة بمصير قواتها الوكيلية في مناطق أخرى¹.

تتصف الشروط التي قدمها السياق الجديد الذي تم الدخول فيه، بأنها محددات رئيسية للتغيرات الإقليمية. إذ إن الفاعلون يقومون في هذه المرحلة بصوغ إستراتيجياتهم على أساس إنتاج خيارات ذكية بالإشارة إلى هذا التغيير. لأن نجاح القوى العظمى يمكن مشاهدته من خلال الخيارات الإستراتيجية المعقولة. وإن جاز السؤال حول "من يمكن أن يكون مثلاً ملموساً لتطبيق إستراتيجية شراكة مصممة على أساس نظري؟"؛ فإن تركيا هي واحدة من العينات والنماذج المعقولة في هذه النقطة. وعلى الرغم من أن العلاقات التركية-الأميركية قد تدهورت بعد 15 تموز/ يوليو [عام 2016، تاريخ المحاولة الانقلابية في تركيا]، فإن زيادة تركيا لقوتها وقدراتها، في سياق إستراتيجيات الشراكة وديناميكيات الصراع بين القوى الكبرى، وخاصة ما بعد 15 تموز/ يوليو، وتحقيقها عبر هذه القدرات لنتائج إيجابية في القضايا الإقليمية، في كل من سورية وليبيا وفي شرق البحر المتوسط، قد ضمن لها أن تكون قوة وظيفية حقيقية؛ لأن تركيا -بتحويلها القدرات التي تمتلكها إلى نتائج- أصبحت في موقع يجذب انتباه القوى الكبرى إليها، سواء من ناحية الموقع الجغرافي أو من ناحية الكفاءة العسكرية. وهذا ما جعلها واحدة من البلدان المحورية في تنافس القوى الكبرى. وبهذا المعنى، تكون تركيا، بالكفاءة العسكرية التي تملكها، وبوجودها السياسي الحقيقي الذي تجاوزت به كافة الأزمات السياسية، باتت في مكانة لا يمكن الاستغناء عنها بين القوى الكبرى. فالنجاحات التي حققتها تركيا مع عملياتها الأخيرة في سورية وليبيا، من خلال التعريف بقدرة سلاح الطيران بلا طيار والطائرات الموجهة، وفُرت لها هي -كقوة وظيفية- إمكانية حرية الخيار بين القوى الكبرى، لا أن يتم اختيارها والتحكم فيها من قبل هذه القوى. إذ القوى الكبرى التي تسعى للنجاح في حقبة الميول التنافسية المتزايدة، باتت في موقف لا يمكنها معه تجاهل الموقف الحالي لتركيا بعد الآن. ومهما كان الحديث يدور عن تركيا التي وصلت إلى هذا المستوى الحرج والحساس، فإن هذا المقام الرفيع قد يمنحها مناطق خطر جديدة أيضاً.

¹- إسماعيل صبري، موضوع الإستراتيجية السوفيتية، (في مجلة السياسة الدولية، العدد 7، يناير، 1967)، ص

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية لمنطقة المتوسط.

لقد برزت الأهمية الاقتصادية في ظل التغيرات الدولية الجديدة التي عرفتها نهاية الحرب الباردة، فانتشر على نطاق واسع أهمية المتغير الاقتصادي خاصة مع تحرير التجارة الدولية وقيام منطقة التجارة العالمية واتساع حركة التكتلات الاقتصادية التي تقوم على أساس التعاون والشراكة بين مجموعة من الدول، فأصبحت القوة الاقتصادية هدف لإبراز الدول ووجود مكانتها على الساحة الدولية¹.

فاعامل الاقتصادي يلعب دورا هاما في الدراسات التي تناولت الشروط الرئيسية لتحقيق الأمن والسلام العالمي، والأسباب التي تكمن وراء الصراعات الدولية.

قبل الحديث عن الأهمية الاقتصادية لحوض البحر المتوسط تجدر الإشارة أولا إلى واقع هذا الحوض الذي يشمل على مجموعتين متباينتين، مجموعة الشمال ومجموعة الجنوب، حيث الأولى متقدمة في كل الميادين وتقود أكبر تجربة ناجحة في التكتل والتعاون الإقليمي والمتمثلة في الاتحاد الأوربي أما المجموعة الثانية فتتمثل في مجموعة الجنوب فهي مجموعة تعرف دولها مشاكل سياسية، اقتصادية واجتماعية عديدة، فهي فقيرة وغير متقدمة باستثناء الاحتلال الإسرائيلي ويترجم هذا الواقع اللامتكافآن دول الجنوب تابعة لدول المركز أي (الشمال) فالعلاقات بين ضفتي المتوسط تتخلص في معادلة: شمال جنوب أو الدول المتقدمة الدول الفقيرة.

للبحر الأبيض المتوسط أهمية اقتصادية كبيرة فهو مفترق الطرق بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب، فالبحر المتوسط قبل كل شيء منطقة عبور بحرية للتجارة العالمية، فيكفي أن التجارة النفطية العالمية تتم عبر المتوسط، ومن الثروات الطبيعية التي تزخر بها المتوسط نجد النفط والغاز اللذان تزخر بهما الضفة الجنوبية إلى جانب المعادن (الفوسفات والحديد) والثروة السمكية... إلخ، حيث يحتوي على 51% من الثروات البحرية هذا ما أدى إلى بروز الحيوانية و 11% من الثروات البحرية النباتية الموجودة في العالم منطقة البحر المتوسط كمنطقة بالغة الأهمية ليس على المستوى الجيو سياسي فحسب وإنما على المستوى الاقتصادي والحضاري كذلك مما جعلها محطة أنظار وأطماع القوى الكبرى في العالم².

¹- إسماعيل صبري، مرجع سابق، ص 17.

²- أحمد كاتب، خلفيات الشراكة الأوربية المتوسطي، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2001)، ص: 10.

الفصل الثاني: شرق المتوسط دراسة جيوبوليتيكية وامنية

ويتميز المتوسط بحركة عبور مكثفة خاصة لمنتجات الطاقة، حيث ما يقارب 12% من حمولة البضائع هي من منتجات الطاقة، وتمثل هذه الثروات خاصة في النفط و الغاز اللذان تزخر بهما منطقة المغرب العربي و الخليج العربي وكذا منطقة بحر قزوين، وهنا يبرز دور البحر المتوسط كمعبر رئيسي للسفن وحاملات النفط والأنايب النفطية والغازية إلى دول أوروبا الغربية و الولايات المتحدة مروراً عبر قناة السويس و مضيق جبل طارق و من هنا يمكن اعتبار البحر المتوسط بمثابة الشريان الحيوي للتجارة العالمية¹.

فمنطقة المتوسط ليست مخزونا للطاقة النفطية فحسب بل تزخر بإمكانيات وموارد اقتصادية أخرى تعتبر مكسبا هاما لاقتصاديات هذه الدول والواقعة على ضفافه، فنجد مثلا كل من الجزائر المغرب تصدر زيادة على الغاز و النفط ، الفوسفات و الحديد فهذه الدول تتحكم في 3/2 من ثروات المنطقة ونظرا لأهمية النفط نجد القوى الكبرى تسعى دائما للاستحواذ عليهما وتعمل على تأمين الطرق و الممرات التي يعبر منها النفط.

ولقد توجهت القوى الكبرى تقريبا في فترة ما بعد الحرب الباردة إلى إعطاء أهمية إستراتيجية كبيرة لشؤون الاقتصادية وشؤون الموارد، اولولايات المتحدة الأمريكية على رأس هذه القوى أكدت أن أهدافها تصب على ضمان وصولها إلى مخزونات ما وراء البحار من الموارد الحيوية لذلك سيقى النفط دائما الهدف الرئيسي ليشكل التلاقي لكافة الخطط والسياسات والإستراتيجيات الأمريكية، و في وقت مضى فقد البحر الأبيض المتوسط مكانته كطريق للتجارة التي تحولت منه إلى المحيط الأطلسي بعد اكتشاف الرجاء الصالح و العالم الجديد، واسترجع مكانته بعد فتح قناة السويس في القرن العشرين وازدادت أهميته في التجارة الدولية بسبب نشاطها التجاري العالمي، وازدياد حجم السفن في مسطحات مياهه، وتمثلت مصلحة القوى الكبرى في الوصول إلى منابع النفطو الأسواق و التي لا تتم إلا عبر المتوسط².

¹ - plan bleu,les transports maritimes de marchandises en méditerranée (perspective 2025,paris : centre d'activité régionales du PNUE/PAM ,Valbonne ,2010),p15.

² - commission des communautés :la communauté européenne méditerranée et le moyen orient (Bruxelles :commission des communautés européennes,1989),p8.

المبحث الثالث: تركيا وشرق المتوسط: الإستراتيجية الأمنية والأدوار الجديدة

لعبت تركيا، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، دورًا فعالًا في سلسلة من الأزمات والساحات المجاورة، منذ المحاولة الانقلابية الفاشلة في يوليو/تموز 2016. تدخلت تركيا في الخليج، لتعزيز موقف قطر العسكري والاقتصادي عندما تعرضت الخليفة العربية الخليجية للحصار والتهديد؛ كما شنت تركيا أكثر من حملة عسكرية في شمال سوريا لتأمين حدودها وأمنها الداخلي؛ وتدخلت في ليبيا لحماية حلفائها في الحكومة الشرعية في طرابلس؛ ونشطت في شرق المتوسط وبحر إيجة للتوكيد على حقوقها البحرية وحقوق شمال قبرص التركية؛ ويبدو أنها قدمت الدعم الضروري لأذربيجان لمواجهة الهجمات الأرمنية المتكررة وامتلاك القوة الضرورية لاسترجاع المناطق الأذرية التي تحتلها أرمينيا منذ بداية تسعينات القرن الماضي.

بالرغم من الحيوية الملموسة التي تميزت بها السياسة الخارجية التركية منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم، في نهاية 2002، لم تكتسب مقاربة أنقرة للأزمات الإقليمية هذا القدر من الدينامية والنزعة التدخلية الفعالة إلا بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة. وكان د. أحمد داود أوغلو، وزير الخارجية ورئيس الحكومة الأسبق، أكد، في تصريحات له في مطلع أكتوبر/تشرين الأول، على أن عددًا من كبار ضباط الجيش التركي، المسؤولين عن الجبهة السورية، رفض تنفيذ توصيات الحكومة، في 2015، بتقديم الدعم للجيش السوري الحر في معارك حلب ودير الزور، مشيرًا إلى أن هؤلاء الضباط أنفسهم سرعان ما برزوا في مقدمة الانقلابيين في العام التالي.¹

المطلب الأول: السياسة الخارجية التركية في الشرق المتوسط

تصدر السياسة الخارجية التركية "الجديدة" في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية عناوين الأخبار، وتمثل قضية ملحة لا تزال تثير الحوار والجدل. وعادة ما تركز النقاشات الدائرة في هذا الصدد على التفضيلات السياسية والاستراتيجية التي تبناها تركيا خلال فترة الربيع العربي وما بعده، والتي غيرت كثيرًا من التركيب الجيوبوليتيكي للسياسات الإقليمية والدولية. ويذهب عديد من النقاد إلى أن التطورات غير المتوقعة في الشرق المتوسط وشمال إفريقيا أضعفت كثيرًا مسيرة تركيا لأن تصبح قوة إقليمية مؤثرة.

¹- أحمد منصور، الإستراتيجية الأمريكية العالمية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي المشروع الإمبراطوري، (مركز الكاشف للدراسات الإستراتيجية، 2004)، ص 35.

وبالرغم من أن الربيع العربي أطلق آمالا جديدة تمامًا عمّت الإقليم الأوسع من حيث إمكانية تقوية الأنظمة القديمة ديمقراطياً وإعادة بناء استراتيجية للقوى السياسية التقليدية في الشرق المتوسط وشمال إفريقيا، إلا أنه مثل فعلاً تحدياً جوهرياً لتركيا. وفي البيئة السياسية الجديدة لما بعد الربيع العربي، سيتمثل التحدي الحقيقي لتركيا في مسألة ما إذا كان بوسع أنقرة القيام بالمهمة الشاقة المتمثلة في استعادة السلام في المنطقة أم لا.

وبعبارة أخرى، كانت تركيا تغير استراتيجياتها في مواجهة التطورات في المنطقة، ولكنها استخدمت نفس نمط المبادئ السابقة في تحقيق ذلك. فبينما كانت تركيا تعترف بتعزيز الديمقراطية كفلسفة محورية للربيع العربي، كانت تهدف في ذات الوقت إلى قيادة هذا التحول الإقليمي من أجل تحقيق هذه العملية بدون تدمير الاستقرار الإقليمي. ومع ذلك، لا تزال هناك ثلاثة أبعاد تتحدى رؤية تركيا للمنطقة بصورة مباشرة؛ حيث تقابل هذه الأبعاد الثلاثة أيضاً جوانب محددة من إعادة التوجه الاستراتيجي التركي فيما يتعلق بالتطورات السياسية الجديدة في المنطقة¹.

1- البعد الدولي:

يتشكل السلوك السياسي للمجتمع الدولي أساساً من خلال مساندته العملية والمنطقية للتحويلات في المنطقة. وكان هذا أحد أهم الجوانب المساندة للخطاب السياسي لحكومة أردوغان، والذي كان يجب أن يتحقق من أجل تنفيذ السياسة الخارجية لتركيا، وتحقيق الاستقلالية الاستراتيجية في مواجهة الغموض السائد في المنطقة. ومن خلال حشد تأييد المجتمع الدولي، حاولت تركيا أيضاً تطبيق سياسة أكثر نشاطاً في مواجهة عملية التحول الإقليمية. ومع ذلك، لم يكن لهذه الجهود أي أثر جيوبوليتيكي جوهري لاحتواء الاضطراب الذي وُلد في فترة ما بعد الربيع العربي في المنطقة.

وقد أدى تعارض المصالح وتباين الخيارات السياسية للأطراف العالمية والإقليمية تجاه الأزمة السورية والمأساة السياسية في مصر، إلى تكبير تركيا عن حل الأزمة الإقليمية باستخدام الآليات السلمية؛ فقد أدى

¹ - سعيد الحاج، *مجددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا*، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، (2006)، ص: 5.

التنافس الاستراتيجي وتباين المنطلقات الفكرية بين الأطراف العالمية والإقليمية إلى تعميق الأزمة بسبب تصاعد النهج المتطرف، خاصة في سوريا؛ مما أدى إلى قلق القوى الغربية من دعم جماعات المعارضة السورية .

وإضافة إلى ذلك، فإن مقترحات تركيا لحل الأزمة لم تستطع إقناع المجتمع الدولي؛ إذ يجب أن نتذكر أن تركيا نصحت حلفاءها الغربيين بالتدخل العسكري في سوريا لإسقاط بشار الأسد، رغم ما في ذلك من مخاطرة كبيرة على أمنها الداخلي؛ فقد كان أردوغان يرى أن هذا خيار ضروري لوقف المذابح الدموية التي ترتكبها القوات التابعة للأسد في الداخل والأطراف الداعمة لها من الخارج. وكانت أنقرة تدرك أيضاً حقيقة أن خصائص الجماعات المعارضة المقاتلة في سوريا أدت إلى تزايد التطرف في البيئة السياسية؛ مما سبب توتراً للعواصم الغربية التي تعارض بشدة أن يكون لأي نوع من الحركات المتشددة دور في الوضع السياسي في سوريا بعد بشار. ونتيجة لهذه المواقف المتناقضة، فإن الحراك السياسي المحدود، مثل اجتماعات "أصدقاء سوريا" أصبحت مجرد تجمعات غير مؤثرة في وقائع الأمور؛ إذ أخذ الانقسام بين الأطراف في التزايد بدلاً من التراجع.

وهناك مشكلة مماثلة أخرى واجهت تركيا، وهي الانقلاب العسكري في مصر في يوليو/تموز 2013؛ بدلاً من استنكار التدخل العسكري، أظهرت الأطراف الغربية والإقليمية موقفاً سياسياً براغماتياً جداً مسانداً للتدخل العسكري في الشأن السياسي المصري. وبذلك أكدت هذه الأطراف أنه حين تتعرض مصالحها للخطر؛ فإنها مستعدة لإغماض أعينها عن التحركات غير الديمقراطية في السياسة في مرحلة ما بعد الربيع العربي¹.

ومع ذلك، كان هذا النوع من ردود الأفعال الغربية يستهدف أيضاً الطموحات التركية قصيرة وطويلة الأجل في الإقليم، والتي كانت ستفيد كل الدول في المنطقة فعلاً؛ فعندما وصل الإخوان المسلمون إلى السلطة، اعتبرت أنقرة مصر واحدة من أهم حليفاتها في ترجمة رؤيتها للشرق المتوسط. غير أن القاهرة تحولت بعد الانقلاب إلى قيد استراتيجي أمام تركيا . ومع عدم رغبة المجتمع الدولي في التدخل الإيجابي، وتزايد التهديدات الأمنية النابعة من الشرق الأوسط، فضلت تركيا تعزيز علاقاتها الأمنية بحلف الناتو والدول الغربية.

¹ – **Military Tutelage in Egypt**", (Ortadoğu Analiz (Middle East Analysis), August, Vol. 5, No. 56), pp. 20–29.

2- البعد الإقليمي:

بالإضافة إلى البعد الدولي، لا يمكن فهم إعادة التوجه الاستراتيجي الجديد لتركيا نحو الشرق المتوسط دون مراعاة الآثار الناجمة عن الآليات الإقليمية الجديدة. ولعل أحد أهم الجوانب الملموسة في الواقع السياسي الإقليمي الجديد يكمن في حالة التقلب السياسي التي تمر بها المنطقة منذ ثلاث سنوات.

فقد أدى الاضطراب السياسي بطريقة ما إلى زيادة الشقاق بين الأطراف الإقليمية، ومهد الطريق لعداء استراتيجي جديد بين الأطراف الإقليمية مثل السعودية وإيران وتركيا. ويعد ذلك بمثابة القوة الدافعة الرئيسة وراء النتائج الكارثية للقتل الجماعي للمدنيين ونزوح الآلاف من الشعب السوري.

ففي السنوات الأخيرة، كانت تركيا تعمل حثيثاً للقضاء على الخصومات بين الأطراف الإقليمية، ومحاوله دمجها في النظام الجيوبوليتيكي العالمي ككل. ومع ذلك، فإنه نتيجة للصراع في سوريا، كانت الرؤية الاستراتيجية لأنقرة مختلفة عن تلك الخاصة بكل من طهران، ودمشق، وصارت مختلفة مؤخراً عن نظيرتها في القاهرة، وقد ترك ذلك آثاراً سلبية على أشكال الانخراط التركي على المستوى الإقليمي بدرجة تفوق تلك الآثار على المستوى الدولي. ولذلك كانت أنقرة حائرة في دوافعها لحل القضايا الإقليمية بين ربط نفسها بالأطراف الدولية الكبرى من ناحية، وممارسة دور اللاعب الإقليمي الرئيسي من ناحية أخرى.

3- البعد الداخلي:

وبالإضافة إلى ذلك، كان البعد الإقليمي لإعادة التوجه الاستراتيجي التركي -وهو بدوره صدى قوي آخر للتحويلات الإقليمية لسياسة تركيا الخارجية- ظاهراً جلياً على المستوى الوطني؛ حيث استغلت حكومة أردوغان نشاط السياسة الخارجية كدافع لتحويل هيكل القوى في السياسة المحلية؛ إذ إن الموقف التركي تجاه الأزمة السورية، والعلاقات المتوترة مع مصر، والمشاكل مع الحكومة المركزية في العراق، وتدهور التعاون مع إسرائيل، قد فتح مجالاً سياسياً جديداً أمام جماعات وأحزاب المعارضة لاستغلال إخفاقات السياسة الخارجية بفعالية في حساباتها السياسية المحلية.

فقد اتهمت المعارضة التركية حكومة أردوغان بأنها غير قادرة على العمل بشكل فعال، وأنها تستخدم تفضيلات سياسية مدفوعة أيديولوجيًا في السياسة الإقليمية. ونتيجة لذلك، تذهب المعارضة إلى أن الحكومة فقدت مرونتها الاستراتيجية وتجد نفسها وحيدة في ممارسة سياستها المتعلقة بالشرق المتوسط.

وكانت الحرب الأهلية في سوريا تؤثر أيضًا على السياسة الكردية على المستوى الإقليمي؛ مما تطلب من السياسة الخارجية التركية أن تكيّف نفسها سريعًا مع الآليات المتغيرة للسياسة في المنطقة؛ فبالرغم من أن أنقرة اعتبرت أن الربيع العربي يتفق مع التطلعات الديمقراطية للشعوب المقهورة في المنطقة، إلا أن التزام أردوغان بالديمقراطية أصبح موضع تساؤل في ضوء الاحتجاجات التي وقعت في صيف 2013 في أرجاء البلاد . واستجابة لهذه الاتهامات، أصبح خطاب أردوغان المساند للمؤسسات الديمقراطية أكثر قوة من ذي قبل، خاصة بعد الانقلاب العسكري في مصر؛ حيث أدى موقف تركيا المناهض بقوة للانقلاب إلى مزيد من القلق لبعض الأطراف الإقليمية والدولية التي تساند التدخل العسكري في الشأن السياسي¹.

المطلب الثاني: محددات الدور الإقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط

لا يكفي لدولة ما أن تتخذ قراراتها بالإخراط في قضايا منطقة ما لكي تنجح في ذلك فبالنسبة لتركيا قد توفرت لديها العديد من العوامل والمحددات التي أتاحت وسهلت لها لعب دور إقليمي منها محلية، إقليمية ودولية.

1- محليا: وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، ذو الجذور الإسلامية، فقد كان للتوجه العلماني في السابق آثار كبيرة على علاقة تركيا بالعالم العربي مفهوم العلمنة كنموذج معاد للدين، فحزب العدالة والتنمية لم يهدم النظام العلماني في تركيا، إلا أنه لم يكن أحد منطلقاته في السياسة الخارجية، كما أن قرار البرلمان التركي 2003 بالامتناع عند التعاون الإحتلال الإسرائيلي على أسطول الحرية، وقطع العلاقات الاقتصادية والعسكرية معها، وحادثة دافوس 2009 ، مما غير من صورة تركيا على مستوى الجماهير والحكومات العربية، كما أن الموقف التركي الوسطي والحيادي من كل النزاعات سواء العربية البينية، أو العربية الإسرائيلية، أو الإسلامية البينية أو الإسلامية الغربية والذي نجح حزب العدالة والتنمية من خلاله نسج خيوط التواصل والثقة

¹ - علي حسين باكير وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، (بيروت :الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010)، ص ص: 134-135

مع كل الأطراف، وفق منطلق أن أية علاقة مع أي قوة طرفا في نزاع لا تعني معاداة قوة أخرى طرفا في نفس النزاع زع، معنى ذلك أن تقييم علاقات مع دولتين تكونان طرفين في نزاع ما .وهذا ما نجحت في تحقيقه مع معسكر الاعتدال العربي، ومعسكر الممانعة (حماس ومحمود عباس)، مع إسرائيل والفلسطينيين، مع إيران والغرب التناوب السلمي على السلطة، وإدماج التيارات الإسلامية في العملية الديمقراطية كما أن الإصلاحات السياسية التي تبنتها تركيا .ومرونة اقتصادها ساهم في احتلال تركيا المرتبة الأولى بين اقتصاديات المنطقة، حيث تدرك تركيا أن الدول العربية تشكل سوقا ممتازة بسلعها، التي تحضى في المنطقة بتنافسية لا تحضى بها في السوق الأوروبية، كما أن ما تملكه المنطقة من احتياطات الطاقة تشكل عامل جذب وأهمية¹.

2- إقليميا: إن الفراغ الكبير الذي عرفته منطقة الشرق الأوسط، نتيجة انهيار النظام الإقليمي العربي، خاصة عقب احتلال العراق 2003 ، من أهم الأسباب التي دفعت تركيا للعب دورا إقليميا في المنطقة، حيث عارضت تركيا غزو العراق، انطلاقا من أخطار التقسيم، فوجدت تركيا نفسها وسوريا معنيتان يمنع نشوء دولة كردية في شمال العراق.

كما أن الشرق المتوسط هو المجال الجغرافي الوحيد لدى تركيا الذي يمكنها فيها لعب دور إقليمي دون الاصطدام بقوى عالمية بالمقارنة بالقوقاز حيث النفوذ الروسي أو ألبانيا والبوسنة حيث النفوذ الأوروبي، وبالإضافة إلى ذلك هناك عامل مهم وهو زيادة النفوذ الإيراني خاصة في العراق، لبنان، فلسطين، وعلاقات جيدة مع حركة حماس، فالخوف العربي من المشروع الإيراني (تشجيع المنطقة و تفرسها) شرع القبول التركي (البعد النسبي لحزب العدالة والتنمية)، بالإضافة إلى التأييد التركي من أمريكا التي لا ترضى عن الدور الإيراني في المنطقة، لذا فالتمدد الإقليمي التركي كان أقل تكلفة بالمقارنة مع إيران، التي استثمرت ماليا وإيديولوجيا لبناء شبكة من التحالفات مع الدول والأحزاب والحركات السياسية فتركيا تلقت قبولا وترحيبا عربيا بدورها لأول مرة منذ قيام الجمهورية التركية 1923 ، لدرجة الحديث عن النموذج التركي، وضرورة الاستفادة منه عربيا، وما

3- دوليا: بعد انهيار الاتحاد السوفيتي اختفى الخطر المهدد للولايات المتحدة الأمريكية، ففقدت بذلك تركيا لإحدى وظائفها الأساسية، باعتبارها خط الدفاع المتقدم لحلف شمال الأطلسي في الحرب الباردة، كذلك توتر

¹ - رانية طاهر، الدور الإقليمي التركي في ظل توارث الربيع العربي، (مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2004)، ص ص: 3-4.

العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية في إدارة "بوش الابن"، حيث تحوفت تركيا من اتساع شقة الخلاف بينهما نتيجة التناقض بين المصالح التركية والأهداف الأمريكية في الشرق الأوسط رفض انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي فوضع شروط تعجيزية تحول دون دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، دفع بها لأن تأخذ بإستراتيجية الاستبدال، أي استبدال انضمامها إلى الاتحاد الاوروبي بالعالم العربي، فلولا الرفض الأوروبي لانضمام تركيا، لما اتجهت إلى العالم العربي، التي وضعتها في موقف الانتظار، فلا هي قبلتها ومنحتها العضوية ولا هي رفضتها. من خلال ما قيل يتضح أن هناك عدة تغيرات سياسية، اقتصادية، إستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، غيرت من نظرة العرب إلى تركيا، فهناك عدّة تطورات أوجدت إحساسا حقيقيا لدى المنطقة بوجود أزمة، منها انهيار عملية السلام العربي الإسرائيلي 2000، والغزو الأمريكي للعراق رق، وصعود إيران كقوة إقليمية والانقسامات الداخلية العربية والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وتعميق أزمة شرعية النظم العربية، مع الأنظمة السلطوية، كل ذلك أدخل العالم العربي في القرن الواحد والعشرين شعورا عميق بالأزمة، وفي إطار كلّ هذا أصبح ينظر إلى تركيا على أنها النموذج الأصلح، ليحتدي به العالم العربي.¹

4- الموقف التركي من الحراك في الشرق المتوسط: لقد شكل الربيع العربي امتحانا صعبا أمام تركيا، حيث برز أمامها تحديان : الأول يكمن في كيفية التوفيق بين مصالحها الاقتصادية الضخمة، وعلاقتها السياسية الجيدة مع الأنظمة في المنطقة، وبين واجب دعم الربيع العربي خاصة وأن تركيا تسوق نفسها كإحدى الديمقراطيات، وكنموذج إسلامي واقتصادي يمكن تعميمه في الدول العربية، أمّا التحدي الثاني فيتعلق بموازين القوى الإقليمية، حيث تدرك تركيا أنه بإمكان الربيع العربي إفراز قوى إقليمية جديدة منافسة لها. وعلى رأسها مصر التي تعدّ أكبر دولة عربية.

إن الحكومة التركية حالها حال الدول الأخرى لم تكن تتوقع حدوث هذه الأحداث حيث تفاجأت بها، لذا لم تكن واضحة في البداية في كيفية الاستجابة لهذه الأحداث، إلا أنّ السياسة الخارجية التركية عموما في تعاملها مع الربيع إستقرار وأمن الدول وضرورة التغيير بشكل سلمي، رفض التدخل العسكري الأجنبي في الدول العربية تجنبا لتكرار مأساة العراق وأفغانستان، والتعرض لحظر الاحتلال والتقسيم، وتقديم الدعم

¹ - عصام فاعور ملكاوي، تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة، بحث مقدم في "الملتقى العلمي"، الرؤى

للتحولات الداخلية حسب الظروف الداخلية الخاصة بكل دولة رعاية المصالح الوطنية العليا لتركيا وفي مقدمتها المصالح الاقتصادية وبالإستثمارات و الاستناد إلى الشرعية الدولية والتحرك في إطار القوانين الدولية وقرارات الأمم المتحدة، بالإضافة إلى اقتصار الدور التركي على المهام الإنسانية غير القتالية والقيام بأعمال الإغاثة، وعدم توجيه السلاح التركي إلى أي شعب عربي، ومراعاة خصوصية كل دولة وظروفها ووضعها الداخلي وعلاقتها الخارجية ومصالح تركيا معها.¹

المطلب الثالث: طموحات تركيا في الشرق المتوسط

تركيا تهدف إلى التدخل والإفساد في طول الشرق المتوسط وعرضة عبر إثارة النزاعات ويمكن ملاحظة صعود الدور التركي وطموحاته خلال العقد الماضي، ما الذي يمكن أن يفكر به أردوغان وهو من الدخلاء على المنطقة سواء في الماضي أو الحاضر أو حتى المستقبل؟ هل يفكر اليوم مثلما كان يفكر أسلافه في الماضي؟ معتقدا أنه يمكن أن يكون لديه حصة مستقبلية في الشرق الأوسط بعدما سقطت الدولة العثمانية التي سيطرت على المنطقة لقرون من الزمن عبر عملية هي أقرب إلى احتلال توجته المنطقة بطرد الغزاة .

منذ العام 2003 م عندما أتى أردوغان إلى السلطة عمل على محاولة ربط سياسته الخارجية والداخلية عبر اجترار مفهوم الإمبراطورية العثمانية من التاريخ السحيق، معتقدا أنه يمكن السيطرة من جديد على الدول الإسلامية ومنطقة الشرق المتوسط .

هذا المفهوم التاريخي تطور لدى الرئيس التركي وأصبحت فكرة الإمبراطورية تراوده في كل محفل، والحقيقة أن التاريخ يعمل بجد لكشف الحقائق أمام أردوغان، فلن يكون من المعقول أن لدولة مثل تركيا أي أمل بالعبور بالتاريخ إلى المنطقة بدولة تتمتع بإمكانات سياسية هشة وإمكانات اقتصادية مضطربة، وإمكانات ثقافية بعيدة كل البعد عن الشرق الأوسط وثقافته .

ولأن المنطقة مرت خلال السنوات العشر الماضية بالكثير من الأزمات السياسية ذات التأثير الأقوى على الشعوب، اعتقدت تركيا بممثلها أردوغان أن ذلك الواقع يمكن أن يكون فرصة سانحة للتدخلات التركية في المنطقة .

¹ - عصام فاعور ملكاوي: مرجع سابق، ص: 50.

اليوم نجد تركيا تتورط وبشكل تصاعدي في كل قضايا المنطقة عبر تدخلات مباشرة وغير مباشرة، وهي لا تكتفي بذلك وإنما تستعين بإسرائيل التي تستغل تركيا بشكل مباشر لتنفيذ الكثير من الأهداف التي تخدم المصالح الإسرائيلية في المنطقة .

ونجد هذا المفهوم يتحقق في سوريا بشكل كبير وكذلك في ليبيا التي تتورط بها تركيا بشكل مباشر، تركيا أردوغان ليس لها مفهوم يمكن تفسيره بتواجدها في الشرق الأوسط سوى أنها دولة محتملة تخدم مصالح كل من يريد السوء لهذه المنطقة .

ولكي تكون الحقائق في مواقعها والتحليلات في اتجاهها الصحيح فلا بد من الإشارة إلى ما نشرته بعض الوكالات الرسمية و الصحف الدولية عن تعاون إسرائيلي تركي في مجال الطائرات بدون طيار والتي توفرها إسرائيل لتركيا، ليبقى السؤال عن المصلحة التي يمكن أن تقدمها تركيا لإسرائيل خلف هذا التعاون .

والحقيقة أنه لا يوجد مصلحة سوى أن تركيا تهدف إلى التدخل والإفساد في طول الشرق الأوسط وعرضة عبر إثارة النزاعات، ويمكن ملاحظة صعود الدور التركي وطموحاته خلال العقد الماضي، فكم من الأزمات التي خلقتها تركيا في كل من العراق وسوريا وليبيا والخليج العربي، وكم من التعاون الذي تحقق بين تركيا وإيران وبين تركيا وكل أعداء منطقة الشرق المتوسط¹ .

مايجب أن يتذكروا أردوغان حاليا بهذا الطموح المنتهي بالفشل حسب لغة التاريخ أنه من الأفضل له عدم الادعاء بأنه يمارس سياسة أفضل من أسلافه، لأن المشهد في المنطقة عبر صنع الأزمات وتبنيها والتعاون بذلك مع كل الأعداء والمنافسين لن يجلب سوى الخسارة والانهيار لتركيا وهذا ما سوف تثبته الأيام، فمنطقة رفضت امبراطورية احتلتها عليها لأكثر من ستة قرون لن تسمح بتكرار التجربة مهما كان الثمن .

لم تكن تطلعات تركيا الاستراتيجية من بنات أفكار حكومات حزب العدالة والتنمية وحده. فقد دفعت مدارس فكرية مختلفة في البلاد منذ انتهاء الحرب الباردة باتجاه نظرة أكثر توسعية إلى المصالح الاستراتيجية التركية. واليوم، يبدو أن الرؤية الاستراتيجية الأكثر توجهاً نحو الإسلام التي يعتمد عليها حزب العدالة والتنمية، والرؤى الاستراتيجية الأكثر قومية والمناهضة حكماً للغرب التي تتبناها النخب المدنية والعسكرية التي

¹ - عصام فاعور ملكاوي: مرجع سابق، ص: 57.

الفصل الثاني: شرق المتوسط دراسة جيوبوليتيكية وامنية

ينتمي بعضها إلى مدرسة الفكر الأوراسية، تقاطعت في دعمها للسياسات التي تجبّد ممارسة القوة، وإنشاء القواعد العسكرية، وتعزيز الحقوق البحرية، وامتلاك حرية تحرك واسعة ومستقلة لتحقيق المصالح التركية. تقوم سياسات أردوغان في شرق المتوسط وليبيا، والتي كان قد طوّرها ضباط قوميون علمانيون، على عقيدة تُعرّف بـ"الوطن الأزرق"¹.

بالنسبة إلى أردوغان، ثمة مكّون إيديولوجي أيضاً يتعلق بالتنافس الجيوسياسي والإيديولوجي مع بلدان الخليج وحليفاتها مصر على قيادة العالم المسلم السنيّ. لهذه الغاية، تتواصل بلا هوادة الحملة الهادفة إلى تشييد مساجد في مختلف أنحاء العالم، وتأمين الحماية للإخوان المسلمين، ومناصرة قضية المسلمين في كل مكان – إلا في الحالات حيث تتسبّب فيها تلك الحملة بتعطيل المصالح الاقتصادية أو الجيوسياسية. وهذا ماضهر جلياً في الصمت التركي المطبق إزاء المعاملة الصينية للإيغور.

لكن تركيا، التي يمكن القول بأنها موزّعة على جبهات عدة، تعتمد على دعم أميركي ضمني على الأقل في ليبيا. أردوغان هو الشخصية الأكثر اتصالاً بالرئيس دونالد ترامب، وفقاً لما ورد في تقارير إخبارية عدة وفي مذكرات مستشار الأمن القومي الأميركي السابق جون بولتون إذن، لا يمكن التقليل من شأن البُعد الأميركي في النشاط التركي.

إن الدفع من أجل السيطرة على أي نفط وغاز في حوض البحر الأبيض المتوسط ليس في الحقيقة مشروعاً اقتصادياً على الإطلاق: إن إمدادات الغاز ليست حاجة ملحة أو ضرورة مالية لتركيا حتى الآن. بل إن الأمر يتعلق حقا بالقوة السياسية، إن الإنفاق على مشاريع الطاقة في منطقة البحر الأبيض المتوسط يشبه إلى حد ما ميزانيات الدفاع الوطني. إنه مثل سباق تسلح حيث يتعين عليك التصرف قبل أن يفعل منافسك.

وقد تجد تركيا حتى الآن مشروعها في ليبيا غير مستقر إذا تم جرّها إلى عمق القتال في ليبيا. وهي تقاتل بالفعل كلا من النظام والمليشيات الكردية في سوريا، وتتصدى لنفوذ بعض الدول الإقليمية في الصومال وعبر القرن الإفريقي.

¹ - **الوطن الأزرق**: هو مناطق في البحار المحيطة بتركيا؛ البحر الأسود، وبحر مرمرة، وبحر إيجه، والبحر المتوسط، يكون لتركيا الحقّ في استغلال واستثمار جميع الموارد الواقعة ضمن حدودها. وتبلغ مساحة "الوطن الأزرق" كما هي محدّدة في الخريطة (462,000) كلم مربع؛ أي ما يعادل نصف مساحة تركيا، التي تساوي نحو (783,562) كلم مربع.

الفصل الثالث:

التوجهات الإستراتيجية

للسياسة الأمنية التركية

شرق المتوسط

الفصل الثالث: التوجهات الإستراتيجية للسياسة الأمنية التركية شرق المتوسط

مرت السياسة التركية تجاه الاتحاد الأوروبي وما انبثق عنه من تحالفات وشراكات مختلفة بمنعطفات عدة، تراوحت بين الانخراط في أنماط مختلفة من هذه الشراكات - كاتفاقية أنقرة مع التجمع الاقتصادي الأوروبي، والاتحاد الجمركي، والانضمام إلى حلف الناتو، وعضوية الشراكة الأورومتوسطية - وبين التخلي عن التزاماتها تجاه هذه الكيانات والشراكات، بل والتصعيد مع أعضائها. وعلى الرغم من تأكيد تركيا لسنوات طوال على أن انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، وحصولها على عضويته يعد خياراً استراتيجياً بالنسبة لها، فإن السنوات الأخيرة شهدت تحركات تركية تصعيدية تبعتها نظرياً وعملياً عن هذا الهدف، خاصة بعد أن أصبحت أحد عوامل زعزعة أمن منطقة شرق المتوسط.

ورغم تبني تركيا لاستراتيجية "حافة الهاوية" إزاء العديد من القضايا، إلا أنها اتجهت مؤخراً إلى التهدئة مع الاتحاد الأوروبي مدفوعة بعدد من المتغيرات الداخلية والخارجية، لاسيما مع تأزم العلاقات مع أكثر من دولة أوروبية، والتلويح بتوقيع عقوبات أوروبية عليها جراء خطواتها الاستفزازية في منطقة شرق وجنوب المتوسط.

المبحث الأول: التهديدات الأمنية والاستراتيجية في منطقة الشرق المتوسط

المطلب الأول: ملامح تحول السياسة التركية نحو الجماعة الأوروبية

من الصعوبة بمكان فصل تحول السياسة التركية تجاه التزاماتها بالشراكة الأورومتوسطية، التي وضعت أسسها خلال مؤتمر برشلونة الأورومتوسطي عام 1995، عن التغيير الذي شهدته سياستها تجاه الاتحاد الأوروبي ككل، لاسيما وأن عضويتها في الشراكة الأورومتوسطية ليست منتهى طموحها في الانتماء للجماعة الأوروبية، وإنما هي خطوة في طريق عضوية كاملة في الاتحاد الأوروبي. وقد كان لتحول سياسة تركيا نحو الجماعة الأوروبية عدة ملامح، من أهمها:

1- تزايد التوجه الديني كمحدد لهوية الدولة: فلطالما كان التوجه الديني لنظام الحكم في تركيا عقب صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، محل جدل وانتقاد من العواصم الأوروبية، لاسيما مع الميل الواضح إلى المبالغة في التأكيد على دور الهوية الإسلامية كمحدد للسياسة الخارجية التركية. كما لم تكتف النخبة الحاكمة بالهوية الإسلامية فقط كميز للدولة التركية حيث أقرنتها بهوية قومية، ومحاولات إحياء الإرث العثماني، أو ما يسمى بـ"العثمانية الجديدة"، انطلاقاً من مزاعم حول "تركيا الكبرى"، تلك المزاعم التي باتت في حد ذاتها محركاً للسياسة الخارجية التركية خاصة في محيطها الإقليمي، والذي لا يخلو من مصالح متشابكة مع أطراف أوروبية. ويلاحظ على سبيل المثال، أن هناك ترويحاً لهذه المزاعم لتبرير التدخل العسكري في ليبيا، حيث قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن تدخل بلاده العسكري في الساحة الليبية يأتي لدعم "قضية مُحققة"، و"يهدف إلى مساعدة ليبيا على عدم الفشل"، و"إنقاذ الحكومة الليبية"، وهو ما لا يتسامح مع المعطيات الموجودة على الأرض، التي تشير إلى أن التدخل التركي يمثل أحد أسباب استمرار الأزمة الليبية وعرقلة جهود الوصول إلى تسوية لها.

2- السعي نحو تعزيز المكانة الإقليمية والدولية: حتى لو كان ذلك بعيداً عن توجهات الاتحاد الأوروبي، في ظل مروحة ملف الانضمام للاتحاد الأوروبي مكانه، بعد أن تصاعد الخلافات الأوروبية حوله، حيث عزفت تركيا -على ما يبدو- عن الاستجابة لمتطلبات والتزامات كانت قد وُضعت لها لكي يتم اتخاذ خطوة إيجابية في بحث موعد انضمامها للاتحاد الأوروبي، ومن ذلك التزاماتها في إطار الشراكة المتوسطية، إذ حاولت أن تعزز نفوذها في جوارها الإقليمي، لاسيما في الدول التي تمثل بعض الأطراف التي تتواجد فيها تهديداً أمنياً وفق

الرؤية التركية. فبدأ تدخلها في العراق وسوريا، للسيطرة على نشاط الأكراد فيهما، لتجعل من نفسها رقماً صعباً في استقرار المنطقة، وبصفة خاصة في تلك الدول التي ترتبط مع أطراف غربية بمصالح استراتيجية، فعملت على التدخل العسكري في ليبيا، وهو التدخل الذي اعتبرته دول الاتحاد الأوروبي سبباً لتفجير أزمة أمنية على حدودها المتوسطية. ولا ينفصل ذلك عن اختراق أنقرة لمنطقة شرق المتوسط، للتغيب عن النفط، تارة، وإجراء مناورات عسكرية تارة أخرى. إذ عكس السلوك التركي ابتعاداً صريحاً عن متطلبات الشراكة الأوروبية المتوسطية، على نحو بدا جلياً في المناوشات مع سفينة فرنسية كانت تؤدي مهمة لحلف الناتو في يونيو 2020، وأخرى يونانية في أغسطس 2020، وهو ما أعتبر خطوات تصعيدية غير مسبوقه من جانبها تجاه دول الاتحاد الأوروبي وشركاء الأورومتوسطية على حد سواء، ليُشار إلى هذه السياسة غير المنضبطة في تقرير لمفوضية الاتحاد صدر في أكتوبر 2020، وجاء فيه أن "السياسة الخارجية التركية أصبحت عدوانية بشكل متزايد وأن محاولات أنقرة للانضمام للاتحاد تتلاشى". ولعل ردود الفعل التي أبدتها أوروبا إزاء الإجراءات التي اتخذتها السلطات التركية عقب محاولة الانقلاب العسكري في منتصف عام 2016، بسبب ما تم وصفه بـ "حملات التطهير" وفرض حالة الطوارئ، دفع أنقرة إلى إبداء قدر أكبر من التصعيد تجاه الانتقادات التي تتعرض لها.¹

3- الاستفادة من الأزمات الأوروبية المتتالية: والتي تمثلت في التصويت لصالح خروج بريطانيا من الاتحاد، وأزمة اليورو، والديون المتضخمة لبعض الدول الأوروبية، فضلاً عن جائحة كورونا، وكلها متغيرات قلصت في مجملها من ردود الفعل التصعيدية للاتحاد الأوروبي في مواجهة تركيا، باستثناء التهديد بفرض عقوبات أقسى على الأخيرة لقيامها بنشاطات استكشافية عن الطاقة في منطقة شرق المتوسط، حيث تصدت فرنسا للضغط من أجل توقيع هذه العقوبات على تركيا، وفي المقابل تحفظت عدة دول منها ألمانيا إزاء فرض حظر أو عقوبات على دولة عضو في حلف الناتو. فيما تجدر الإشارة إلى أن شرائها منظومة S400 من روسيا وضعها تحت طائلة العقوبات الأمريكية في ديسمبر 2020، بمقتضى قانون مكافحة أعداء أمريكا "كاتسا".

4- الحرص على امتلاك أوراق ضغط: فإلى جانب سعي تركيا إلى تعزيز نفوذها في مناطق نفوذ أطراف أوروبية، كأحد سبل تحسين فرص وشروط التفاوض مع الدول الأوروبية، فإنها سعت بالفعل إلى استغلال

¹ - بوسقيعة أحسن، الوجيز في القانون الجزائري العام، (الجزائر: دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، 2006)، ص ص : 55-56.

إحدى أهم أوراق الضغط التي تمتلكها في مواجهة الدول الأوروبية، وهى ورقة اللاجئين، التي لوحث باستخدامها في أكثر من مناسبة، مهددة بفتح الحدود التركية أمام اللاجئين للدخول إلى دول الاتحاد حال فرضت عقوبات عليها. وقد تزايدت هذه النبرة التهديدية من قبل تركيا تزامناً مع ما سببته أزمة اللاجئين من صعود دور التيارات الشعبوية، وتصاعد نبرة كراهية الأجانب، في عدد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من أن تدفقات الهجرة الجماعية ومحاولات هروب اللاجئين إلى أوروبا قد شملت عدداً من دول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، فإن لتركيا دور بارز في هذا الملف، ليس لكونها الأكثر استضافة للاجئين -وبصفة خاصة اللاجئين السوريين- فقط، وإنما لكونها الدولة التي استطاعت توظيف وجود هذا الكم من اللاجئين على أراضيها، سواء من خلال المتاجرة بقضيتهم، أو استغلالهم في صراعات انخرطت فيها لتحقيق مصالح خاصة في المنطقة.

وفي هذا السياق، يرى مراقبون أن ثمة تحوفاً أوروبياً حقيقياً من ممارسات تركيا، التي قد تقدم على فتح حدودها أمام مئات الآلاف من اللاجئين لدخول أوروبا، لاسيما في ظل اكتشاف محاولات تجاوز مبادئ الشراكة الأوروبية متوسطة على المستوى الأمني، من خلال عمليات تهريب الأسلحة التي تقوم بها تركيا إلى ليبيا.

وتحاول أنقرة استغلال الانقسام الأوروبي، الذي يقلص من فرص الحسم باتجاه التصعيد معها بسبب زعزعتها لأمن واستقرار شرق المتوسط، بما يعني أنها تدرك حالياً أنها إن لم تستطع تحقيق مكاسب في ملف انضمامها للاتحاد الأوروبي، فإنها لن تخسر مكانها في الحلف، في ظل امتلاكها لأوراق ضغط مهمة.¹

المطلب الثاني: التهدة التكتيكية التركية في الشرق المتوسط

على الرغم من السياسات الاستفزازية التي انتهجتها تركيا في منطقة شرق المتوسط خلال الفترة الماضية في عديد من الملفات، فإنها آثرت أن تنهي العام الماضي 2020 بمحاولات للتهدة مع الدول ذات الصلة في المنطقة، وكذلك دول الاتحاد الأوروبي. وقد تجلت تلك المحاولات من خلال استضافة الرئيس التركي لسفراء الاتحاد الأوروبي، وتأكيد على رغبة تركيا في "إعادة العلاقات إلى مسارها الصحيح". كما بدأت أنقرة في إجراء مباحثات مع اليونان في 25 يناير 2021، حول نزاع المياة الإقليمية بين البلدين.

¹ - الفيلاي فاطمة الزهراء، الجزائر وقضايا الأمن في المتوسط : الواقع والآفاق، (مجلة شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية للبحوث والتوثيق، العدد، 2006، 680)، ص: 89.

وتشير هذه الخطوات التصالحية التركية مع اليونان من ناحية، والاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى، حول قسم من الملفات الخلافية، تساؤلات عدة حول ما إذا كانت تعكس تغيراً حقيقياً في سياسة تركيا تجاه التزاماتها في الشراكة الأورومتوسطية، ومع دول الاتحاد الأوروبي ككل، أم أنها تهدئة تكتيكية، تفرضها عدة تطورات داخلية وخارجية، لاسيما في ظل استمرار باقي الملفات الخلافية عالقة. وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى أهم التطورات التي شكلت في مجملها دافعاً لتبني نهج سياسي مغاير عن سابقه الاستفزازي تجاه الغرب، ويتمثل أبرزها في:

1- **تصاعد الضغوط الدولية:** سعت أنقرة إلى التهدئة في أهم الملفات الخلافية مع الاتحاد الأوروبي وأكثرها تأثيراً على علاقاتها بدول الاتحاد، وهو زعزعة أمن واستقرار منطقة شرق المتوسط، وتصعيد الخلاف مع اليونان التي سعت إلى توقيع عقوبات أقسى عليها من خلال الاتحاد الأوروبي، وذلك استباقاً للقمّة الأوروبية القادمة المزمع عقدها في مارس 2021 والتي من المتوقع أن تناقش فرض عقوبات أشد قسوة على تركيا. فضلاً عن متغير دولي جديد ومهم، وهو تولي إدارة أمريكية جديدة، والتي يتوقع أن يكون لها نهج مغاير للإدارة السابقة مع تركيا، فحسب الخبراء، لن تكون إدارة الرئيس جو بايدن متسامحة مع أنقرة، بل إن احتمالات الصدام قائمة بينهما في ظل وجود العديد من الملفات الشائكة، ومن أجل ذلك سعت تركيا إلى احتواء الانتقادات الأوروبية لتجنب احتمالات الصدام مستقبلاً. ويمكن القول بأن ثمة اتجاهات قوياً يرى بأن فوز بايدن في الانتخابات الأمريكية سيكون له أثر غير مباشر على تحسين الظروف الصعبة التي واجهتها الدول المطلة على البحر المتوسط في إطار عملية برشلونة بعد فترة طويلة من الأزمات، وذلك من خلال تجديد الإدارة الأمريكية الجديدة التزاماتها تجاه حلفائها في أوروبا بدلاً من التنافس والتصادم معهم أو المضى في مشروعات منفردة في المنطقة.¹

2- **ترتيب الأوضاع الداخلية:** تشكل حالة الاقتصاد التركي المضطربة، أحد أهم الضغوط الداخلية التي تواجه الرئيس أردوغان، الذي يمتلك خيوط تحريك السياسات الخارجية والداخلية، وقد سبق وأن أقر بأن الاقتصاد التركي على وشك الانهيار، الأمر الذي استدعى اتخاذ قرارات إصلاحية، والتدخل في عدة أزمات، لعل أهمها استقالة وزير المالية بيرات البيرق (صهر الرئيس) من منصبه، والتي جاءت بعد يوم واحد من إقالة حاكم المصرف المركزي مراد أويصال على خلفية خسارة الليرة 30% من قيمتها مقابل الدولار منذ بداية عام

¹ - الفيلاي فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص ص: 90-91.

2020، وحتى تاريخ الإقالة في نوفمبر الماضي. وعلى الرغم من الترويج داخلياً لعملية التنقيب في منطقة شرق المتوسط عن الغاز على أنه محاولة من الدولة لتحسين كفاءة قطاع الطاقة في البلاد والاستفادة من حقول الغاز في المياه الإقليمية المتنازع عليها مع اليونان، تبدو التهدة التركية مع اليونان، ومن ورائها دول الاتحاد الأوروبي كمحاولة لمنع المزيد من تدهور الأوضاع الاقتصادية الداخلية، في حال فُرضت على تركيا عقوبات أوروبية جديدة. وتعتبر أيضاً محاولة لفرض مناخ مواتٍ للانتخابات الرئاسية القادمة في عام 2023، مع رفض أردوغان دعوات متزايدة لإجراء انتخابات مبكرة، حيث يسعى الأخير إلى استيعاب ومعالجة الإحباط الشعبي المتزايد من الأوضاع السياسية والاقتصادية في الداخل قبل الذهاب إلى الانتخابات.

ويمكن القول، بأن تركيا تتوقع من خلال التهدة في محيطها المتوسطي وخاصةً مع اليونان، تعزيز صورتها دولياً، ومعاودة الظهور مجدداً في اجتماعات الاتحاد الأوروبي، بعيداً عن مشهد التهديد بتوقيع العقوبات عليها وتقارير المفوضية الأوروبية المنتقدة لسياساتها الداخلية والخارجية. في حين يتوقع الاتحاد الأوروبي من تركيا خفض التصعيد في منطقة شرق المتوسط، بهدف منع أي عسكرة محتملة للنزاع البحري بين تركيا وأعضاء الشراكة الأورومتوسطية عموماً واليونان وقبرص وفرنسا على وجه الخصوص. وهي في النهاية أهداف آنية فيما تظل بقية الملفات الخلافية قائمة كعائق حقيقي أمام عودة العلاقات الجيدة بين الطرفين بشكل كامل.¹

المطلب الثالث: التهديدات الأمنية في المتوسط

ارتبط تحول مفهوم الأمن ب بروز تهديدات جديدة للأمن على الساحة الدولية، خاصة بعد نهاية فترة الحرب الباردة، وما تلاها من متغيرات، كأحداث 11 سبتمبر 2001، والتي ساهمت في طرحها أكثر بين الدول و أضفت عليها الصبغة العالمية، فبعد أن كانت هذه التهديدات قطرية، أصبحت عابرة للأوطان (Transnationales) كالهجرة غير الشرعية و الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي، المتاجرة بالأسلحة... إلخ.

غير أن تسمية هذه التهديدات بـ: ” الجديدة ” و ربطها بفترة معينة أمر غير ثابت، فمثل هذه التهديدات الهجرة غير الشرعية و الجريمة المنظمة والإرهاب ظهرت في عقود سابقة، لكن ما يضيف عليها طابع

¹ - بولعراس بوعلام و جبالة فريد، الجريمة المنظمة الوجه الآخر للإرهاب الدولي (مجلة الجيش، الجزائر، مؤسسة المنشورات العسكرية، العدد 417، 2002)، ص ص: 56-57.

الجددة هو مميزاتها التي تعطيها خصوصية مغايرة، تهديدات مشتركة عابرة للأوطان ذات بعد عالمي، وهذا مقارنة بالتهديدات التقليدية ذات الطابع العسكري و القطري.

و في ظل هذه التحولات الجديدة نجد أنها انعكست بشكل كبير على دول حوض المتوسط بصفته، فالمنطقة المتوسطة ليست بمعزل عن هذه التهديدات.

1- الهجرة غير الشرعية:

إن الهجرة هي قضية سياسية حاسمة في القرن 21 م في أوروبا، رغم الأهمية السوسيو - اقتصادية للهجرة بالنسبة لأوروبا إلا أنها صنفت كإحدى المشاكل العليا التي تواجه أوروبا، وذلك بإجماع 82% من أعضاء البرلمان الأوروبي، فقد أصبح ينظر للهجرة كتهديد للهوية الوطنية المحددة ثقافيا ، وحسب “ديدي بيغو” أن ” الهجرة مشكلة أمن كبرى بالنسبة لأوروبا ” وبالتالي تشكل هذه الظاهرة تهديدا لأمن منطقة المتوسط و الأمن داخل القارة الأوروبية. وذلك بالانطلاق من عدة معايير أهمها:

- **معيار سوسيو اقتصادي** : حيث يتم ربط الهجرة بالبطالة و أزمة الدول الحارسة، على اعتبار أن انخفاض أجور المهاجرين غير الشرعيين وكونهم لا يتمتعون بأية حقوق يجعل أرباب العمل يفضلون هذا النوع من الأيدي العاملة، ومن جهة أخرى فقد أصبحت نظم الرعاية الاجتماعية للمهاجرين غير الشرعيين تشكل عبأ على خزينة الدول الأوروبية.
- **معيار أممي** : حيث نجد تزاوج بين مفاهيم السيادة، الحدود (الأمن الداخلي و الخارجي).
- **معيار هوياتي** : يتم التركيز فيه على العلاقات بين الهجرة، الغزو الثقافي، فقدان الهوية.
- **معيار سياسي** : حيث تصبح النقاشات حول العنصرية والتطرف و ربطها بالهجرة عملة للحصول على مكاسب انتخابية¹.

فأكثر ما يتخوف منه الأوروبيون في الجماعات غير الظاهرة (les groupes Souterraines) والتي يكون أفرادها مهاجرين غير شرعيين غير المندمجين في المجتمع الأوروبي لأن نقص الاندماج الاجتماعي و

¹ - سنطوح حسين، الحوار الجزائري الأطلسي : من أين و إلى أين؟، (مجلة دراسات استراتيجية، العدد 2، 2006)، ص: 102.

الاقتصادي في دول الإقامة، يؤدي لإمكانية لجوء هؤلاء لنشاطات إجرامية و العمل في إطار جماعات الجريمة المنظمة، مما يهدد الجماعة الأوروبية في تكاملها واستقرارها.

2- الإرهاب الدولي :

تعتبر ظاهرة الإرهاب أو ما يسمى بالإرهاب الدولي من أكبر التهديدات الجديدة للأمن الدولي، الذي انتشر بصفة كبيرة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، و أدت هذه الأحداث إلى تحول في نمط هذه الظاهرة حيث انتقل الإرهاب من إطاره الضيق أي داخل الدول، إلى نطاق أوسع و أكثر شمولية أي إرهاب عابر للأوطان ، و ما تلاها أيضا من أحداث في أوروبا كتفجيرات مدريد 11 مارس 2004، و تفجيرات لندن 07 جويلية 2005، و باريس 12 جانفي 2015 .

كما يعرف بأنه عبارة عن التهديد باستخدام العنف أو استخدامه لأغراض سياسية بواسطة الأفراد أو الجماعات ضد السلطات الحكومية الرسمية ، فهو يتضمن مجموعات تعمل من أجل الإطاحة بنظم حكومية معينة أو من أجل العمل على عدم استقرار النظام السياسي العالمي كهدف في حد ذاته¹.

و يقصد به أيضا ” الاستخدام المنظم لأعمال العنف عن طريق دولة أو مجموعة سياسية ضد دولة أخرى، أو مجموعة سياسية أخرى، و تتمثل الأساليب الإرهابية في أعمال العنف المستمرة و المتمثلة في القتل و الاغتيالات السياسية و الخطف و استخدام المفرقات و الطرق المماثلة، بغرض إشاعة حالة من الرعب أو التخويف العام من أجل تحقيق أغراض سياسية.

إن تعدد هذه التعريفات، يؤكد ما سبق وأن ذكرناه آنفا، و هو أنه من الصعب إيجاد تعريف جامع محدد مانع لمفهوم الإرهاب، كما أن هذا المفهوم يرتبط ارتباطا وثيقا بمفاهيم عديدة أهمها التطرف و العنف، وهذه العناصر كان لديها من التجربة والخبرة نظرا لاحتكاكها بالكثير من الجماعات أثناء تواجدها في أفغانستان، ما يجعلها تشكل تهديدا حقيقيا للأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط، كما أن هذه الحركات المتطرفة الآتية من

¹ - برد، رتيبة، الحوار الأورومتوسطي من برشلونة الى منتدى 5+5 ، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، غير منشورة، جامعة الجزائر ،كلية العلوم السياسية والإعلام ،قسم العلوم السياسية ،2009، ص ص: 25-26.

المشرق و من المغرب، كان هدفها الأول هو الإطاحة بأنظمة الحكم في بلدانها، وعندما عجزت في تحقيق ذلك غيرت من إستراتيجيتها وأصبحت تستهدف مصالح الدول الغربية بحجة أن هذه الأخيرة تساند وتدعم الأنظمة السياسية الفاسدة في الكثير من دول الجنوب.

و هناك عدة أسباب أدت إلى استفحال ظاهرة الإرهاب في دول حوض المتوسط اقتصادية و اجتماعية خاصة في دول الجنوب من المتوسط التي تعاني شعوبها من الفقر و الحرمان و غياب العدالة الاجتماعية، وعدم احترام حقوق الانسان، ما أدى الى تداخل هذه الأسباب مع الاسباب السياسية (استبداد أنظمة الحكم وغياب الديمقراطية...)، باللجوء الى استخدام العنف ضد أنظمة الحكم لهذه الدول التي لم تستطع الحفاظ على أمنها الوطني.

إضافة إلى استغلال الجماعات المتطرفة لهذه الأوضاع التي تعانيها الدول الجنوبية للمتوسط، لتسويق أفكارها المناهضة للدول الشمالية على أساس ديني، أين وجدت في هذه الدول الأرضية الملائمة لتحقيق أهدافها، وذلك لما شهدته العديد من العواصم الأوروبية اعتداءات وتفجيرات خلفت خسائر بشرية ومادية معتبرة، ويتعلق الأمر بتفجيرات باريس، واشنطن، لندن، مدريد... الخ¹.

3- الجريمة المنظمة:

إن مجابهة الجريمة المنظمة العابرة للحدود من أهم ما يميز القرن الحالي، بحيث تطورت الجريمة المنظمة على المستوى العالمي بإقتحامها ميادين جديدة و ذلك عن طريق اكتسابها تقنيات متطورة، و كذا إنتقالها من التسلسل العصري التقليدي إلى أشكال أخرى من التنظيم أكثر مرونة باستنادها على شبكات تنظيمية واسعة. إن لانتشار الجريمة المنظمة بشكل واسع، أضاف خطورة أخرى إلى المخاطر التي تهدد كيان العالم.

نقصد بالجريمة بوجه عام، كل عمل غير مشروع يقع على الإنسان في نفسه أو ماله أو عرضه أو على المجتمع و مؤسساته و نظمه السياسية و الإقتصادية.

¹ - حمزة حسام، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، منشورة، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011). ص ص: 88-89.

اهتم مجموعة من العلماء بتعريف الجريمة فاختلقت التعاريف باختلاف تخصص العلماء، فنجد أن علماء النفس يرون في الجريمة تعارضا لسلوك الفرد مع سلوك الجماعة، و من ثم الجرم هو كل من يرتكب فعل مخالف للمبادئ السلوكية السائدة في المجتمع الذي ينتمي إليه، في حين يعتبر علماء الاجتماع بأن الجريمة هي التعدي أو الخروج عن السلوك الجماعي، و من هنا يعتبر جريمة كل فعل من شأنه أن يصدّم الضمير الجماعي السائد في المجتمع فيسبب ردة فعل اجتماعية، أما علماء الدين فيرون في الجريمة خروجاً عن طاعة الله و رسوله و عدم الالتزام بأوامره و نواهيه.

وإذا أردنا أن نفصل أكثر في تصنيف الجريمة معتمدين أساساً على معيار طبيعتها، نجد أن الجريمة أنواع: منها الجريمة العادية (مثل السرقة، القتل العمدي، المتاجرة غير الشرعية ... الجريمة السياسية هي الجرائم التي تخل بتنظيم و سير السلطات العمومية أو بمصلحة سياسية للدولة أو حق سياسي للمواطنين)، الجريمة العسكرية (هي الجرائم التي يرتكبها العسكريين و أفراد الجيش مخالفين في ذلك النظام العسكري و قوانينه)، و الجريمة الإرهابية (ظهرت في نهاية القرن العشرين و أصبحت تكتسي طابعاً دولياً معقداً)، و هناك نوع آخر من الجرائم، يطلق عليها تسمية الجرائم العابرة للحدود (المتاجرة بالأسلحة و المخدرات، شبكات تهريب المهاجرين السريين...)، و لعل أكثر ما يميز الجريمة في العصر الحالي هو ارتباطها بعنصر التنظيم، بحيث أنها تعمل بالاشتراك فيما بينها و بكفاءة و انسجام كبيرين، و أكثر من ذلك، نجد أنها تقسم العالم إلى مناطق سيطرة و نفوذ، مما يؤكد فتح المجال على صراعات مستقبلية في العالم.

كما استفادت الجريمة المنظمة العابرة للحدود من التطور التكنولوجي، و الوتيرة المتسارعة للتحويلات العالمية المتتالية و الموازية لحركة العولمة، فهذا الوضع ضاعف من سرعة الحركة و التنقلات التي أصبحت أمراً يصعب التحكم فيه، كما أدى بالمنظمات الإجرامية العابرة للحدود إلى مطابقة طرق نشاطها حسب قطاع التجارة غير الشرعية، فهي تستثمر في تجارة المخدرات و الأشخاص، و الأسلحة أو المواد الخطيرة، و تشجع الهجرة غير الشرعية، بحيث يمثل المهاجر المصدر الأول لتزويد الشبكات الإجرامية¹.

¹ - عطيش يمينة، البعد الأمني في العلاقات الأورو - متوسطة، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2007). ص ص: 66-67.

المبحث الثاني: محددات وأهداف الدور التركي في منطقة الشرق المتوسط

يأتي في طليعته الدور التركي الفاعل الذي ينهض على سياسة خارجية، تحمل ديناميكية كبيرة وتتسم بالمبادرة وليس برد الفعل، الأمر الذي تطلب قراءة للاتجاهات الجديدة للسياسة التركية بشكل يفتقر مع ضيق أفق الأيديولوجيات والأحكام المسبقة وأزمات وعقد الماضي وتحديد سمات السياسة التركية الجديدة في الشرق المتوسط، المهجسة في المبادرة والحضور المبكر والإستباقي لتركيا في كل أزمات ونزاعات المنطقة، وذلك من أجل القيام بدور الوسيط في إطار سياسة احتواء النزاعات وإدارتها وخفض منسوب التوتر فيها والعمل بشكل مباشر أو مع أطراف أخرى بشكل غير مباشر، حيث استند التغيير في السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق المتوسط إلى مقارنة وزير الخارجية التركي السابق أحمد داود أوغلو التي ترى أن تركيا عليها أن تسهم في بناء السلام في المنطقة، وتسعى إلى التقريب بين دول الشرق المتوسط، وذلك بالاعتماد على سياسة خارجية مبنية على ثلاثة مكونات أساسية: سياسية، ثقافية واقتصادية، وعملت تركيا على تطبيق نظرية "تصنيف الخلافات" مع دول الجوار، الأمر الذي استدعى بروز ديناميكية ناشطة تمكنت من صياغة علاقات جديدة ومختلفة مع كل من سوريا، إيران والعراق، وبشكل أحدث قطيعة مع علاقات الماضي التي شابها التوتر والتوجس والعداء، وفتح الباب أمام تأسيس مدخل تعاوني شامل مع دول الجوار بدأ من الأمن ووصل إلى السياسة ثم إلى الاقتصاد.

المطلب الأول: محددات الدور التركي في منطقة الشرق المتوسط

يلقي الدور التركي، وتصاعده المستمر، بأثره على تغييرات القوى في منطقة الشرق الأوسط. طوال السنوات القليلة الماضية، باتت سياسات تركيا محط اهتمام شعوب ودول ومجتمعات المنطقة العربية والإسلامية، بعدما تزايد معدّل المكوّن العربي والإسلامي حضوراً في معادلاتها. وقد تزامن ذلك مع قيامها تجاه دول المنطقة، باستدارة ناعمة حيناً وصلبة (عسكرية) حيناً آخر، بعد رهاؤها على الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، لعقود طويلة.¹

¹ - بولعراس بوعلام و جبالة فريد، مرجع سابق، ص: 95.

أولاً: التحول الاستراتيجي

لقد عازمت تركيا على التحلّي عن المقاربة التقليدية التي اعتمدها في سياستها الخارجية القائمة على التوجّه نحو الغرب، وتكريس جوانبها الدبلوماسية لتوطيد العلاقات مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة فحسب، بهدف الانضمام إلى الاتحاد. فتحوّلت نحو شقّ مسار جديد لها في الشرق المتوسط، بالتوجّه نحو العالمين، العربي والإسلامي، وبقوة، رغم أنّ أنقرة كانت قد اتخذت لنفسها موقف المراقب الحذر أو اللامبالي حيال قضايا المنطقة سابقاً .

ويرى أحمد داود أوغلو، في كتابه «العمق الاستراتيجي - موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية»، أنّ مكانة تركيا دولياً مرتبطة بشكل مباشر بمكانتها في محيطها وأدوارها الإقليمية التي تلعبها، خصوصاً في ثلاث مناطق جغرافية اعتبرها عمق تركيا الاستراتيجي. وهذه المناطق، هي الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز التي أسماها مجتمعة «المناطق القارية القريبة». وقد أشار إلى أنّه كلّما لعبت بلاده أدواراً أكثر فاعليّة في الشرق، كلّما ارتفعت مكانتها في الساحة الغربية - الدولية. كذلك، اعتبر أوغلو أنّه يتوجّب على تركيا أن تعيد النظر في سياستها تجاه الشرق الأوسط، «فقدت تركيا الأحزمة الاستراتيجية الأكثر قوة في منطقة الشرق المتوسط في الربع الأول من القرن العشرين، وعاشت بعيدة بشكل عام في ريعه الثاني والثالث، وطوّرت سلسلة علاقات متأرجحة بين صعود وهبوط، مع دول المنطقة خلال الربع الأخير من القرن نفسه، وهي اليوم مضطربة لأن تعيد تقييم علاقاتها مع المنطقة من جديد بشكل جذري.¹

من الميزات التي تملكها تركيا، موقعها الجغرافي الاستراتيجي الفريد كحلقة وصل بين أوروبا والشرق المتوسط، وكجسر يصل عبره جزء كبير من لاجئي الشرق المتوسط إلى أوروبا . وهو ما يشكّل خوفاً للدول الأوروبية من المزيد من موجات اللاجئين، ويجعلها عرضة للخطر وأهداف ابتزاز محتملة. وهذا الأمر يُضعف قدرتها على المساومة مع تركيا، على الرغم من الانتقادات المتزايدة لسياسات رجب طيب إردوغان . كذلك، تمنح القوة العسكرية تركيا ميزة ضدّ أيّ من جيرانها وفي أيّ مسار عمل، وعلى سبيل المثال، هي لديها ميزة واضحة في الترتيب البحري للمعركة ضدّ اليونان. تركيا تتمتع، أيضاً، بالجرأة السياسية والاستعداد لاستثمار

¹ - عبد النوري بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، (الجزائر: المكتبة العصرية، 2008)، ص 811 .

الأصول العسكرية والاقتصادية، لتعزيز سياساتها ضدّ الدول واللاعبين الآخرين، والعديد منهم مترددون في وضع حدود واضحة على تصرفات أنقرة لأسباب مختلفة¹.

ولكن على الرغم من هذه المزايا الاستراتيجية، إلا أنّ البيانات والإحصائيات على الساحة العالمية والإقليمية، لا تُظهر إنجازات كبيرة، بل بدلاً من ذلك، هي تعكس وزن أنقرة المحدود والدقيق.

من هذا المنطلق، اعتمدت أنقرة سياسة خارجية جديدة لترسيخ نفوذها في المنطقة، عبر تنويع خياراتها السياسية والاستراتيجية، ومن أجل تحويل الشرق إلى طريقٍ إلى الغرب، بدلاً من أن يكون هذا الأخير مقصدها الوحيد. وهي تعوّل في ذلك على عمقها الحضاري والتاريخي والديني الذي يربطها بالعالم الإسلامي، في تجربة سياسية - اقتصادية غنية بالثراء، متكئة أيضاً على الإرث العثماني، والموقع الجغرافي المميّز لها وفي الآونة الأخيرة، كثّفت تركيا جهودها لتعزيز مكانتها كقوة إقليمية، عبر اتباع مسار الإمبراطورية العثمانية، متّخذة إجراءات جريئة في الداخل وفي المنطقة وعلى الصعيد الدولي. تعكس هذه الخطوات نظرة الرئيس رجب طيب إردوغان للعالم، حيث يرى نفسه سلطان إمبراطورية صاعدة، وزعيم دولة تركية حديثة وقوية، وزعيماً إسلامياً، كما يُعتبر ركيزة «الإخوان المسلمين» في المنطقة، وذلك ما تشير إليه دراسة صادرة عن مركز الاتحاد للأبحاث².

ثانياً: جدلية العلاقة مع العرب

تواصل تركيا إبراز قوّتها لجيرانها العرب، وخصوصاً سوريا والعراق، من أجل كبح جماح الأكراد، ولأسباب أخرى. عراقياً، تبرز محاولة السيطرة على منطقة كركوك الغنية بالنفط، كذلك الأمر في سوريا. وبرز تحالف إردوغان مع حكومة الوفاق الوطني الليبية، برئاسة رئيس الوزراء فايز السراج. وهذا وضع إردوغان في مواجهة مع أطراف المعسكر العربي الموالي لخليفة حفتر، برئاسة مصر والإمارات، وبشكل غير مباشر مع روسيا التي تدعم حفتر من الجيش الوطني الليبي.

¹ - أحمد داود أوغلو: العمق الاستراتيجي - موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، (مكتب الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم الناشر، 2011)، ص: 45-47.

² - خالد يوسف، الرؤية الإسرائيلية للدور التركي في الشرق الأوسط الجديد، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2014)، ص: 37-74.

ويأتي تحالف تركيا مع السراج، في وقت يوجد فيه صراع كبير على موارد الطاقة في شرق المتوسط، أطلقه إردوغان ضدّ اليونان وقبرص ومصر، بدعم من فرنسا وإيطاليا والإمارات. وقد أدى اتفاق إردوغان مع السراج بشأن تقسيم المناطق الاقتصادية في البحر بين تركيا وليبيا، ظاهرياً كردّ فعل على اتفاق إسرائيلي يوناني وقبرصي بشأن خط أنابيب غاز من إسرائيل إلى أوروبا، إلى توترات عسكرية متزايدة، حيث احتشدت فرنسا وإيطاليا والإمارات وإسرائيل لمساعدة اليونان.

أما في الخليج العربي، فيتمركز جنوداً أتراك في قطر لمساعدة الدوحة على حماية نفسها وردع خصومها في مجلس التعاون الخليجي، فضلاً عن التواجد في منطقة القرن الأفريقي، في وقت أثارت فيه خطة السلام الأميركية واتفاقية السلام بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة والبحرين - اللتين تضعفان قدرة الفلسطينيين على المساومة - غضباً في أنقرة. وقد واجهت تركيا انتقادات شديدة، على الرغم من أنّها تحافظ على علاقات دبلوماسية وعلاقات مالية واسعة جداً مع إسرائيل، بينما تحاول طوال الوقت تقديم نفسها على أنّها الداعم الأكبر للفلسطينيين.

ثالثاً: في الساحتين الإقليمية والدولية

إقليمياً ينظر إردوغان إلى إسرائيل على أنّها خصم قوي يهدّد المصالح التركية والإسلامية، ويروج لأيديولوجيا معاكسة لأيديولوجيا تركيا، على الرغم من علاقاته الجيدة مع تل أبيب. ويمكن ملاحظة ذلك من بين أمور أخرى، من خلال انضمام إسرائيل إلى المعسكر الخليجي، خصم تركيا اللدود الذي لا يتردد في مواجهتها في كلّ ساحة، بما في ذلك ليبيا وشرق البحر المتوسط وقطر.

في الوقت نفسه، يعترف إردوغان بالقوة العسكرية والسياسية لإسرائيل (خصوصاً علاقاتها مع الولايات المتحدة وأوروبا وروسيا)، ويدرك أنّه من دون علاقات مع إسرائيل، ستتضاءل القدرة على التدخل في فلسطين. كذلك، تدرك تركيا أهمية العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع إسرائيل، ولهذا السبب تجنّب إردوغان التحركات التي لا رجعة فيها، والتي من شأنها الإضرار بالعلاقات الدبلوماسية لبلاده، أمّا الاستفزاز التركي لإسرائيل، فهو غير مقيّد وينعكس في معارضة تركيا لتطبيع العلاقات الإسرائيلية مع العالم العربي، ومحاولاتها لإفشال خطة مد خط أنابيب غاز من إسرائيل إلى أوروبا.

ومن ناحية أخرى، تحتفظ تركيا بعلاقات وثيقة مع إيران بطريقة تقوّض العقوبات الاقتصادية الأميركية. وفي 8 أيلول/ سبتمبر 2020، قاد إردوغان ورئيس الحكومة الإيرانية حسن روحاني، اجتماعاً قيادياً مشتركاً يهدف إلى توسيع العلاقات الاقتصادية بين البلدين، فضلاً عن التواصل الدائم في ما يتعلق بالأزمة السورية¹.

المطلب الثاني: أهداف الدور التركي في منطقة الشرق المتوسط

لا احد يستطيع تجاهل اهمية منطقة الشرق المتوسط بالنسبة للعالم ككل أو لتركيا التي هي جزء منها بشكل خاص، ويأتي ذلك من خلال موقع تركيا المهم حيث قسم من أراضيها بأوروبا، وأيضاً اشرافها على مضائق البوسفور والدرديل اعطى لها عمق استراتيجي جغرافي لم تتمتع به اية دولة بالمنطقة، بالإضافة لكونها صلة الوصل ما بين شرق اسيا و اوربا، ومرور خطوط الطاقة والغاز عن طريق تركيا الى اوربا، جعلها لاعب مهم بالعلاقات الدولية والإقليمية، بالإضافة الى فطنة مؤسسي حزب العدالة والتنمية عبدالله غول ورجب طيب اردوغان و احمد داوود اوغلو بعد تولي حزب العدالة والتنمية مقاليد السلطة بالالتفات الى منطقة الشرق المتوسط، وجعلها مصدر مهم من النواحي السياسية والاقتصادية وبالفترة الأخيرة الناحية العسكرية، وأيضاً الاهتمام بقضايا شعوب المنطقة، والتي تربطهم بها علاقة قوية وارث ديني وثقافي، مع وجود الرغبة لدى بعض الشعوب العربية بالصدقة التركية.

أولاً- نقاط القوة في السياسة الخارجية التركية: تتمتع تركيا بقوة بشرية هائلة وأيضاً عمق تاريخي ومركز قوة عسكري من حيث العدة والعتاد وعضو بحلف شمال الأطلسي وثاني قوة عسكرية بالحلف بعد أمريكا، وبالإضافة الى قوتها الاقتصادية وارثها التاريخي بتزعم العالم الإسلامي لأكثر من أربعة قرون، حيث تصوغ تركيا سياستها الخارجية استناداً الى فهم شامل للاتجاهات التاريخية، وشعور بالقدرة على الفعل، وتركيا ترفض فهم السياسة الخارجية الرجعية وتطور مواقفها إزاء القضايا الإقليمية الدولية، احدة بعين الاعتبار شروطها الخاصة وقبل كل شيء يعكس موقف تركيا عمقها التاريخي وموقعها الجغرافي وارثها الغني في القضايا الدولية، فقد عملت من اجل انشاء نظام إقليمي أكثر سلماً وازدهاراً، زدعم الشعوب التي تطالب بالديمقراطية، وحقوقها

¹ - خالد يوسف، مرجع سابق، ص: 107.

الإنسانية الأساسية، وتقف ضد الأنظمة التي تسعى الى انكار هذه المطالب المشروعة وقمعها، من خلال الاكراه، وتستخدم كل الوسائل الدبلوماسية لمعالجة الحالات الطارئة حلاً عادلاً، دون تدخل عسكري متمرّد.¹

وتتجلى الرؤية الاستراتيجية لتركيا، في انها تمتلك عناصر قوة تمكنها من لعب دور الضامن والاستقرار، او الطرف المقبول من كل الأطراف، وهو ما نجحت فيه حتى الان، الى حد كبير، فوسط التوترات المتدلعة قرب حدودها تحتفظ تركيا بهدونها وحساباتها الواقعية، وتسعى الى ابعاد أجواء التوتر عن داخلها، وتحاول لعب دور الوسيط الدبلوماسي حيث تستطيع، وتقديم نفسها كقوة استقرار محولة، توظيف قدراتها على التحدث الى الجميع.

في الواقع تتبع القدرة السياسية لتركيا، الى اتساق كتلتها الحيوية، القوة البشرية - مساحة الإقليم - مع موقعها الاستراتيجي الفريد، أيضا قوتها الاقتصادية والعسكرية وتوجهها العلماني، ومساحة الديمقراطية، بالإضافة الى كونها عضو بحلف شمال الأطلسي الناتو، مما يؤدي بالنهاية الى تحقيق أهدافها الاستراتيجية ومصالحها العليا.²

ثانيا - مستقبل الاستراتيجية التركية في منطقة الشرق المتوسط: لقد تزايد الاهتمام بالدور التركي في منطقة الشرق المتوسط وقضاياها، لاسيما بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، وحرص قيادات الحكومة الجديدة على تأكيد تبنينهم رؤية مختلفة نوعيا لسياسة تركيا وعلاقتها الخارجية في الدوائر المختلفة، وبخاصة في الدائرة الشرق الأوسطية، وعزز من هذا الاهتمام ما شهدته عناصر القوة التركية من تطورات إيجابية خلال هذه الفترة، لاسيما في أبعادها الاقتصادية حيث نجحت تركيا في احتلال المرتبة الأولى بين اقتصاديات المنطقة والسادسة عشرة على المستوى العالمي، من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي، وصاحب ذلك زيادة حضور الدور التركي ونشاطه في العديد من القضايا المحورية في المنطقة سواء فيما يتعلق بالقضية العراقية أو الصراع العربي الإسرائيلي بمساراته المتعددة أو أزمة البرنامج النووي الإيراني أو طرح تركيا كنموذج في قضايا الإصلاح في المنطقة بأبعاده المختلفة وغيرها من القضايا.

¹ - احمد سليمان سالم الرحاحلة، الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط "الفرص والتحديات"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية قسم العلوم السياسية- كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2014م). ص: 25.

² - المستشار زغنيو بريجينسكي، البعد الجيوستراتيجي للشرق الأوسط الجديد، (نظرية التقاطع التركي، دار الوثائق القومية، 2012)، ص 143

لقد باتت تركيا دولة محورية، حاضرة في أيامنا هذه في كل قضايا ومسائل منطقة الشرق المتوسط بشكل خاص، والمنطقة المحيطة بها بشكل عام، وينهض دورها على سياسة خارجية، تحمل دينامية كبيرة، وتتسم بالمبادرة وليس برد الفعل، الأمر الذي يفتقر مع ضيق أفق الأيديولوجيات والأحكام المسبقة وأزمات وعقد الماضي، ويتجسد في المبادرة والحضور المبكر والاستباقي لتركيا في كل أزمات ونزاعات المنطقة.

إن سياسة تركيا العربية في العقد الأول من القرن الحالي لم تكن انعكاساً لعثمانية جديدة، بل كانت تجسيدا لدبلوماسية القوة الناهضة. فحين سعت تركيا إلى تثبيت موقعها بصفقتها قوة إقليمية، وإلى إنشاء نوع من كومنولث عربي - إسلامي يدور في فلكها، استخدمت الشرق المتوسط نقطة انطلاق للحصول على موقع عالمي متميز. ويبدو أن العمق الإستراتيجي لتركيا هو أعمق في المشرق منه في المغرب العربي ودول الخليج؛ فقد تمكنت من اختراق سورية ولبنان والعراق وفلسطين، وبصورة أقل مصر، على نحو أفضل مما حصل في دول الشرق الأوسط الأخرى، لأن في المشرق العربي أكثر الدول هشاشة من الناحية المؤسسية، وأكثرها تفككا من حيث البناء الوطني. بهذا المعنى، فهناك علاقة بين الضعف الهيكلي للدول العربية وفرص اختراقها من قوى خارجية مثل تركيا.

المطلب الثالث: المكانة التركية في مشروع النظام شرق المتوسط

مع إنطلاق مبادرة الشرق المتوسط الكبير في أعقاب حرب الخليج أرادت تركيا أن تجد لنفسها مكاناً

خاصاً فيه، بما يكفل لها مصلحتها وعودتها إلى الساحة الإقليمية والعربية، كما رحبت بالمشروع، بينما تحفظ العرب عليه، وأصبح هذا المشروع وما فيه من إعادة ترتيب لموازن القوى مدخلاً نظرياً وأساسياً في علاقات تركيا بالدول العربية والشرق الأوسط ككل وتستند الإستراتيجية الأساسية لمشروع الشرق الأوسط الكبير إلى منهج عسكري، رغم وجهته السياسية، وتعتبر حرب الخليج عام 1991 أول ممارسة على أرض الواقع لهذا المشروع لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، وقد هيأت هذه المرحلة أرضية لاحتلال العراق في الوقت الراهن¹.

وقد ارتكز مشروع الشرق الأوسط الكبير على تقرير التنمية البشرية العربية لسنتي 2002-2003،

الذين حددا جملة من المشاكل التي تعانيها الدول العربية، والتي كان أبرزها نقص الحرية والمعرفة وتمكين النساء

¹ - أحمد داوود أوغلو، تركيا والديناميات الأساسية للشرق المتوسط شؤون الأوسط، (عدد: 116، خريف 2004)،

من الحياة السياسية، وهو ما جاء على لسان وزيرة الخارجية الأمريكية في حينها في صحيفة واشنطن بوست ، حيث قالت " : منطقة الشرق المتوسط يؤخرها العجز في الحرية، فيؤمن الشعور باليأس في أنحاء عديدة منها أرضاً خصبة لعقائد الكراهية التي تقنع الناس بالتخلي عن تعلمهم الجامعي ومهمتهم وعائلاتهم، والطموح إلى تفجير أنفسهم.¹

ومشروع الشرق المتوسط الكبير هو نتاج استراتيجيات تم التخطيط لها منذ فترة ، ولكنها برزت في مرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، وت وضحت معالمها عن طريق احتلال أفغانستان العراق، فمع الغزو الأمريكي للعراق اتضحت طبيعة هذا التدخل الذي هو جزء من إستراتيجية للإدارة الأمريكية وفق أسلوب تعاطيها وتواجدها وسعيها نحو وضع يدها على واقع المنطقة ككل، فالعراق يشكل الزاوية الجغرافية السياسية والاقتصادية والاجتماعية كمركز قيادة حقيقي لترتيب أوضاع المنطقة ، على حدود إيران وتركيا والكويت وسوريا والسعودية حتى الخليج العربي عبر إطلالته على شبه القارة ، إضافة إلى الأردن كحجر على إسرائيلي، ومن جهة أخرى شنها الحرب على أفغانستان واستخدام حقوق الانسان والسعي الأمريكي نحو إعادة استعمار العالم ونزع أسلحته الحماة الذاتية ، وهو ما تسعى إليه من خلال متابعة الملف النووي الإيراني ، كما عملت أمريكا على تشديد الرقابة على الدول التي تسعى إلى تطوير قدراتها العسكرية بشكل سري، على اعتبار أن هذا الأمر سيهدد مكانتها في المنطقة، وسيسمح ب بروز قوى إقليمية فيها قد تتطور لتصبح قوة عالمية موازية لها أو تنافسها على قيادة النظام الدولي، وقد أسفرت سياسة رقابتها في المنطقة على اكتشاف السعي التركي واليوناني لاقتناء عدة أنواع من الأسلحة من سوق الاسلحة العسكرية السرية، وذلك عقب إعلان معهد أمريكي بريطاني متخصص في شؤون الدفاع عن بيع بعض الدول الغربية كميات هائلة من الأسلحة لليونان وتركيا أثناء إنشغال الولايات المتحدة الأمريكية بحرب الخليج الثانية وعليه فتفاصيل هذا المشروع تتصف بنوع من الغموض، لذلك نجد أنها لا تكاد تظهر إلا عبر التصريحات الرسمية لبعض المسؤولين الأمريكيين كالرئيس الأمريكي السابق جورج بوش، وقد تأكد ذلك من خلال تصريحات وزيرة الخارجية السابقة خاصة بعد الحرب الإسرائيلية على لبنان خلال صيف 2006 في تلميح لها على أن هذه الحرب ماهي إلا البدايات الصعبة لمشروع الشرق الأوسط الكبير.

¹ - عبد الله رزيق المخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير: الحقائق و الأهداف و التدايات، (الجزائر: ديوان المطبوعات

كذلك لعب الموقع الجغرافي الجيوستراتيجي لتركيا دورا مهما في تبلور سياستها الخارجية عبر عدة قرون وبتغير الأوضاع الدولية، يتمتع موقعها ببعض المميزات التي لعبت ولا تزال تلعب دورا كبيرا في العلاقات الدولية كمضايق البوسفور والدردنيل التي تربط مياه البحر الأسود بمياه البحر المتوسط عبر بحر مرمرة، فهي تقع في منطقة الأناضول بالقارة الآسيوية ويقع جزء من أراضيها في منطقة البلقان الأوروبية، ما اعطاها أهمية استراتيجية بالغة حيث تمثل ملتقى طرق المواصلات البرية والبحرية والجوية في المنطقة و تتحكم في طرق نقل الطاقة سواء الى منطقة الشرق الاوسط او الى قارة أوروبا والولايات المتحدة حيث تحتل المرتبة السابعة والثلاثين من حيث المساحة على مستوى العالم، حيث تقدر بحوالي 783.562 كيلومتراً مربعاً.

تعتمد تركيا في اقتصادها على تطبيق الاقتصاد المختلط، الذي يجمع بين المؤسسات الحكومية والمؤسسات الخاصة، مما ساهم في دعم التنمية الاقتصادية، وأدى إلى تحوّل الاقتصاد من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد معتمد على الصناعة، والخدمات التي تعد أكثر القطاعات تطورا إذ عمل في قطاع الخدمات ما يقارب نصف عدد القوى العاملة في القرن الحادي والعشرين، بينما عمل في كل من قطاعي الصناعة والزراعة ربع نسبة العمالة وقد ساهم التطور السياسي في تركيا إلى زيادة التعاون مع الدول الأجنبية، ولكن في عام 1970م عانى الاقتصاد التركي من ارتفاع نسب البطالة والتضخم، مع عجز في التجارة الخارجية. ظهرت عدة تغيرات في السياسة الاقتصادية التركية في عام 1980 إذ ازداد التشجيع على الاستثمار الأجنبي وإقامة المشروعات، ولكن استمر التأثير السلبي للتضخم في عام 1990م، وظلت حصة الأفراد من الناتج المحلي أقل من أغلب دول أوروبا والشرق المتوسط.¹

المبحث الثالث: الصراع على الغاز وترسيم الحدود في الشرق المتوسط

شهد الربع الأول من العام 2018 تصاعداً كبيراً في التوتر بين دول حوض شرق البحر الأبيض المتوسط، لاسيما بين تركيا وجمهورية قبرص اليونانية من جهة، ولبنان وإسرائيل من جهة أخرى، وذلك نتيجة للتنافس القائم بين هذه الدول على استغلال الموارد الطبيعية الموجودة في هذه المنطقة وعلى رأسها الغاز.

¹ - حسن الرشيدى، النووي الإيراني و الموقف الأمريكي ، (الجزائر :مركز البصيرة للبحوث و الدراسات الانسانية، (2006) ، ص: 316.

ففي يناير/كانون الثاني 2018، علّق وزير الدفاع الإسرائيلي على منح لبنان ثلاث شركات أجنبية رخصاً للتنقيب عن النفط والغاز في المنطقة الاقتصادية اللبنانية الخالصة بأنه تحدّ سافر وعمل استفزازي، وأن قبول الشركات الأجنبية بهذا الأمر هو بمنزلة خطأ فادح. وردّت الحكومة اللبنانية على هذا التصريح بسلسلة من التصريحات التي تدافع فيها عن حقها، كما دخل حزب الله اللبناني على الخط مهدداً إسرائيل ليقدم نفسه حامياً لهذه الحقوق. على الصعيد اليوناني-التركي للنزاع، كلّفت جمهورية قبرص (اليونانية) شركة "إيني" الإيطالية بالتنقيب عن الغاز في إحدى المناطق المتنازع عليها مع تركيا، فقامت البحرية التركية باعتراض السفينة التابعة للشركة الإيطالية ومنعتها من العمل، وبذلك استخدمت تركيا للمرة الأولى في تاريخها الحديث قوتها الصلبة لاعتراض سفينة أوروبية. أدى هذا الأمر إلى ردود أفعال من قبل قبرص اليونانية واليونان ومجلس الاتحاد الأوروبي، وردّ المسؤولون الأتراك ومجلس الأمن القومي بالتعهد بالتعامل بحزم مع هذا الموضوع.

المطلب الأول: أهمية غاز شرق حوض البحر الأبيض المتوسط

قدّرت هيئة المسح الجيولوجي الأميركية في العام 2010 احتمال وجود ما يقرب من 122 تريليون م³ من مصادر الغاز غير المكتشفة في حوض شرق المتوسط قبالة سواحل سوريا ولبنان وإسرائيل وغزة وقبرص، بالإضافة إلى ما يقارب 107 مليارات برميل من النفط القابل للاستخراج. وعلى الرغم من أن هذه الأرقام تبقى في إطار التقديرات ولا تشمل أيضاً الأرقام المتعلقة بحوض دلتا النيل، إلا أنها لم تأت من فراغ، فخلال العقد الماضي، جرى اكتشاف العديد من حقول الغاز في منطقة شرق البحر المتوسط. بدأت عمليات الاستكشاف بالازدياد بعد نجاح الكونسورتيوم الذي تقوده شركة "نوبل إنرجي" الأميركية في اكتشاف حقل تمار في العام 2009 قبالة ساحل إسرائيل، ومع توالي الاكتشافات (انظر الجدول رقم 1) أصبحت دول المنطقة أكثر اهتماماً بتكليف الشركات الأجنبية بالقيام بأعمال الاستكشاف.

ويحظى الغاز في شرق منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط بأهمية خاصة نظراً لعدة عوامل:

1. الأهمية الجيوبوليتيكية للمنطقة الأوسع التي يقع فيها وهي منطقة الشرق الأوسط التي تضم حوالي 47% من احتياطي النفط و41% من احتياطي الغاز في العالم. وزاد من أهميتها انفتاح البحر المتوسط على تقاطع آسيا وأوروبا وإفريقيا، واتصاله بطرق التجارة العالمية عبر مضائق السويس والبوسفور وجبل طارق.

الفصل الثالث: التوجهات الإستراتيجية للسياسة الأمنية التركية شرق المتوسط

2. الآمال الجيو-سياسية والجيو-اقتصادية والجيو-أمنية التي يحملها الغاز في تلك المنطقة بالنسبة إلى دول الجوار والتي راهن البعض على أنها ستغير المعطيات السياسية والاقتصادية لدول المنطقة.
3. الصراع على استغلال ثروات الهيدروكربون والتنافس على طرق تصديرها والتزام على حصص الأسواق الخارجية، بالإضافة إلى تحويل دول المنطقة إلى لاعب دولي صاعد في لعبة الغاز.
4. المنافع السياسية والاقتصادية والأمنية التي افترض كثيرون أن الغاز سيأتي بها لدول المنطقة.¹

جدول رقم (1) يوضح أبرز الاكتشافات المتعلقة بالغاز في شرق البحر المتوسط

اسم الحقل	سنة الاكتشاف	المكان	تقدير الكميات الممكن استخراجها (مليار متر3)
غزة مارين	2000	أراضي السلطة الفلسطينية	30
تمار	2009	إسرائيل	280
ليفياثان	2010	-	620
تائين	2012	-	34
كاريش	2013	-	51
رويي	2014	-	90
أفروديت	2011	قبرص	140
ظهر	2015	مصر	850

المصدر: ECEG

ومع توالي الاكتشافات، رفعت هذه التقديرات آمال دول شرق البحر المتوسط، وفتحت شهية شركات النفط والغاز، وألهمت التنافس الإقليمي على الموارد، وجذبت انتباه القوى الدولية إلى ثروة إضافية وبؤرة صراع محتملة. كما أن اكتشاف الغاز في هذه المنطقة جاء مترافقاً مع مشاكل متعددة، لعل أهمها:

1. معظم دول شرق البحر المتوسط لم تكن جاهزة لناحية البيئة القانونية المناسبة لاستثمار الثروات قبالة سواحلها. ومع بدء الاكتشافات قبل حوالي عقد من الزمان، دخلت دول المنطقة في سباق مع الوقت.

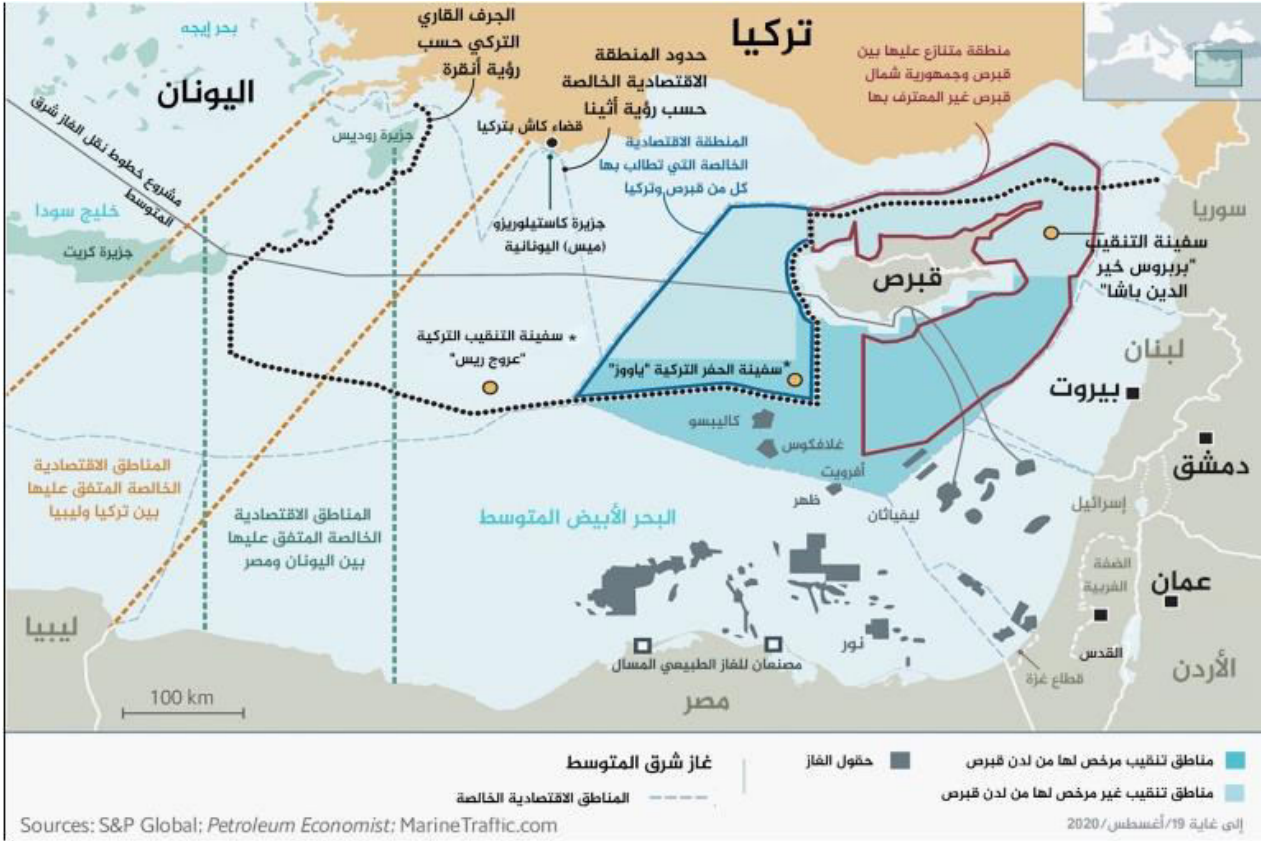
¹ - خليفة، نبيل. الإستراتيجيات السورية والإسرائيلية و الأوروبية حيال لبنان ، (لبنان، 2008، مركز بيبلس للدراسات والأبحاث، ط2)، ص ص: 68-69.

2. غالبًا ما كان الاتفاق على ترسيم الحدود وتحديد الحقول مع الدول المجاورة معلقًا، لكن مع الاكتشافات الضخمة، أصبحت المسألة مهمة للغاية، وباتت موازين القوى أكثر أهمية في المعادلة.
3. لا يضمن اكتشاف الغاز بحد ذاته للدولة صاحبة الحق الاستفادة منه سواء داخليًا أو للتصدير، بل يجب أن يكون الاكتشاف مجديًا، وتدخل عوامل متعددة في هذه المعادلة أهمها وجود سوق للاستهلاك وبنية تحتية مناسبة، يضاف إليها وجود مشتر وطرق نقل إلى الأسواق الخارجية في حال كانت الكميات المكتشفة تفوق حاجة الاستهلاك المحلية.¹

كانت ولا تزال حسابات تركيا السياسية المتعلقة بالغاز في شرق البحر المتوسط ترتبط بآمالها في أن يتحول اكتشافه إلى دافع لإنجاز مصالحه توحد شطري الجزيرة وتتيح لهما الاستفادة من الثروات المكتشفة. لكن سعي قبرص اليونانية إلى إجراءات أحادية تتجاهل مطالب الجانب التركي والقبرصي التركي حول الغاز ما يحول "الملف التصالحي" إلى ملف خلافي يميل إلى المعادلة الصفريّة؛ إذ تعتبر أنقرة أن مثل هذا السلوك كان ولا يزال وراء فشل مفاوضات السلام المتعلقة بالجزيرة في وقت كان من الممكن فيه استغلال ملف الغاز من أجل حشد الدعم اللازم لتوحيد الجزيرة كشرط لاستغلال ثرواتها المشتركة، (أنظر الشكل رقم 01).

¹ - خليل حسين، العلاقات الدولية النظرية والواقع، الأشخاص والقضايا، (بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2011)، ص: 99.

الشكل رقم(01): خريطة تعقيدات وتداخلات الحدود البحرية لدول المنطقة



المطلب الثاني: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة شرق المتوسط

باتت منطقة شرق المتوسط تتمتع بأهمية كبيرة لدى الدول تلك المنقطة و لدى أطراف أخرى مثل روسيا و الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال ، فأهمية تلك المنطقة ازدادت بشكل كبير بعد نشر هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية دراسة في عام 2010م تفيد بأن منطقة شرق المتوسط بها ثروة هائلة من النفط و الغاز الطبيعي تقدر ب122 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي و 1.7 مليار برميل احتياطي من النفط ، و تشير تقديرات التنقيب عن الغاز أن تلك المنطقة بما كميّات أكبر من ذلك بكثير مما يجعل لتلك المنطقة أهمية كبيرة ، و على ذلك أسرعرت الدول المطلّة على تلك المنطقة بتسييم حدودها البحرية حتى تؤمن حصتها من تلك الثروات التي تقع في نطاق حدودها و تعمل على استغلالها و الاستفادة منها مما أدى لنشوب الصراع في تلك المنطقة و بالرغم من أن ثروات تلك المنطقة من الغاز الطبيعي تقدر ب122 تريليون قدم مكعب تقريبا

إلا أن الحقول المكتشفة و التي يتم العمل بها تقدر ب68 تريليون قدم مكعب و من أهم تلك حقول المكتشفة في منطقة شرق المتوسط و التي تتوزع بين دول المنطقة على النحو التالي¹:

1- قطاع غزة:

لغزة نصيب من الثروة المكتشفة في شرق المتوسط و من أهم الحقول التابعة لها هو:
أ/ حقل غزة مارين : و هو حقل تم اكتشافه من قبل الشركة البريطانية (بريتش غاز) عام 2000م و يقدر حجم احتياطي الغاز الطبيعي به بمقدار 1.2 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي و هو يقع في المياه الإقليمية لقطاع غزة و يبعد عن الساحل 35 كم .(2)

2- الإحتلال الإسرائيلي:

تمتلك إسرائيل نصيب من الثروات المكتشفة في تلك المنطقة و يتمثل أهم حقولها في:
أ/ حقل تمار : يقع حقل تمار على مسافة 90 كم من الساحل قبالة حيفا و يقدر المخزون بذلك الحقل ب10 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي ، و تم اكتشافه عام 2009م .
ب/ حقل تانين : يقع هذا الحقل غرب حيفا و يبعد عن الساحل بمقدار 120 كم تقريبا و تشير التقديرات أنه يحتوي على احتياطي من الغاز الطبيعي يقدر ب1.2 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي.
ج/ حقل ليفيathan : يبعد حقل ليفيathan عن الساحل بمقدار 130 كم و الذي تم اكتشافه عام 2010م و تشير التقديرات أنه يحتوي على احتياطي من الغاز الطبيعي يقدر 535 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي أي 18 تريليون قدم مكعب تقريبا.

3- قبرص:

لقبرص نصيب من ثروات شرق المتوسط و من أهم الحقول القبرصية المكتشفة:
أ/ حقل أفروديت : و هو حقل يقع جنوب شرق جزيرة قبرص في المنطقة 12 و مكتشف هذا الحقل شركة

¹ - باكير ،علي حسين وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012)، ص: 68.

(نوبل إينرجي) الأمريكية عام 2011م و يقدر حجم الاحتياطي من الغاز في هذا الحقل ب127.4 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي.

ب/ **حقل كاليبسو** : اكتشف هذا الحقل شركتي (إيني) الإيطالية و توتال الفرنسية و يقدر حجم الاحتياطي في هذا الحقل من 6 إلى 8 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي.

4- مصر

تمتلك مصر العديد من الحقول في تلك المنطقة مما يجعل لها نصيب كبير في ثروات منطقة شرق المتوسط و من أهم الحقول المصرية:

أ/ **حقل ظهر** : يبعد حقل ظهر 150 كم عن السواحل المصرية و يبلغ حجم الاحتياطي به 30 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي كما أنه أكبر اكتشاف للغاز الطبيعي في مصر و البحر المتوسط .
حقل أتول : يقع هذا الحقل في منطقة امتياز شمال دمياط البحرية و يقدر حجم الاحتياطي بهذا الحقل ب1.5 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي.¹

فبسبب اكتشاف الثروات في منطقة شرق المتوسط بكميات هائلة ، و بسبب تداخل الحدود البحرية لدول المنطقة و تنازعهم حول تحديد تلك الحدود لتحديد نصيب كل دولة من تلك الثروة إضافة لوجود صراعات أقدم من الصراع على تلك الثروة في منطقة شرق مثل الصراع التركي اليوناني ، و الصراع العربي الإسرائيلي ، و الصراع التركي القبرصي ، إضافة لوجود بعض الدول لم توقع على قانون البحار مثل تركيا ، كل ذلك أدى لتزايد حدة الصراع في منطقة شرق المتوسط و أدى لزيادة نطاق الصراع في تلك المنطقة الذي ينذر بعواقب وخيمة إن لم يتم الاتفاق بالطرق السلمية حول تحديد الحدود البحرية بين دول تلك المنطقة و ذلك لتحديد ثرواتها بشكل يقبله جميع الأطراف المعنيين بما لا يؤثر على الاستفادة من موارد منطقة شرق المتوسط ، و الاكتشافات السابق ذكرها في منطقة المتوسط لم تكسب المنطقة أهمية لدى الدول المطلة عليها فقط بل أكسبتها أهمية لأطراف دولية أخرى مثل الاتحاد الأوروبي الذي يعتمد بشكل كبير على روسيا لتزويده بالغاز الطبيعي ، فالإتحاد الأوروبي وجد من غاز شرق المتوسط المكتشف حديثا فرصة لتنويع مصادر الغاز الطبيعي

¹ - أية عبدالعزيز ، التنافس التركي اليوناني و الصراع الجيوسياسي على منابع الطاقة في شرق المتوسط و بحر إيجه ، (الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الاستراتيجية، 2011)، ص ص: 19/18.

التي تأتي إليه من الخارج و هو أمر خطير بالنسبة لروسيا التي تعتبر من أكبر مصدري الغاز الطبيعي لأوروبا بما يجعلها تستخدم الغاز الطبيعي كورقة ضغط في مواجهة الاتحاد الأوروبي في بعض الملفات و على ذلك زادت أهمية منطقة شرق المتوسط بالنسبة لكلا من روسيا و التي تسعى للاستثمار في منطقة شرق المتوسط للاستفادة هي الأخرى من غاز شرق المتوسط ، و الاتحاد الأوروبي الذي يسعى لتنويع صادراته من الغاز الطبيعي ليتلافى الضغط الروسي¹.

المطلب الثالث: أطراف الصراع في شرق المتوسط

يتميز الصراع في شرق المتوسط بتداخل وتعدد أبعاد وأطراف الصراع ما بين أطراف مباشرة وأطراف أخرى دولية وقد بدأت وتيرة الصراع في التسارع بعد تقرير هيئة المسح الجيولوجية الأمريكية عام 2010 بوجود 3455 مليار متر مكعب من الغاز و1.7 مليار برميل من النفط وتعد منطقة شرق المتوسط من أكثر المناطق الجيوسياسية حيث تشكل تهديداً لمستقبل الأمن والسلم الدوليين، كما أن هذه الأهمية الجيوسياسية قد تسبب في زيادة معدلات الصراع الإقليمي وزيادة مستوى الخلافات بين دول هذه المنطقة كما أن هذه الأهمية دفعت دول المنطقة الى تقنين أوضاعها بصورة قانونية فيما يتعلق بترسيم الحدود البحرية وفق اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام 1982، ومن ناحية أخرى سعت تركيا إلى التنقيب عن الغاز في المناطق الاقتصادية الخاصة بكل من قبرص واليونان دونما الاعتبار للقوانين الدولية المنظمة لهذه العمليات، ولجأت إلى شرعنة ذلك من خلال توقيع اتفاقيتين لترسيم الحدود البحرية مع ليبيا، ومن ثم تصاعدت التوترات بالدول المعنية وما يتعلق بها من خلافات حول الحدود البحرية لكل دولة.

¹ - احمد جاسم إبراهيم حميد، القضية القبرصية و الصراع التركي اليوناني في ظل الموقف الدولي (1960\1994)، (مجلة جامعة بابل للدراسات الحضارية و الإنسانية مجلد 6 مركز بابل للدراسات الحضارية و التاريخية جامعة بابل)، ص ص: 58-59.

1- محاور الصراع والأطراف المباشرة له:

أ- الصراع بين تركيا و اليونان

شهدت العلاقات التركية اليونانية فترات كثيرة من المد و الجذر و ذلك منذ أن استقلت اليونان عن الإمبراطورية العثمانية عام 1832م ، فالمشاكل بين الدولتين قديمة و ممتدة منذ فترة كبيرة و شهدت العلاقات بين تركيا و اليونان العديد من الحروب مثل:

✓ الحرب التركية اليونانية عام م1897.

✓ حرب البلقان الأولى عام 1912.

✓ الحرب العالمية الأولى (1914/1918).

✓ الحرب اليونانية التركية (1919/1922)

فالعلاقات بين البلدين لا تتسم بالثبات و لا بالسير على وتيرة واحدة ، فكما شهدت العلاقات بين تركيا و اليونان فترات حرب فشهدت العلاقات بينهما فترات من السلم، و العلاقات الحالية بين تركيا و اليونان تشهد العديد من الملفات مثل و ملف جزيرة قبرص و ملف ترسيم الحدود البحرية بين اليونان و تركيا أيضا والصراع بين تركيا و اليونان في شرق المتوسط لا يمكن عرضه و فهمه بمعزل عن الملفين السابقين ، وعليه سنقوم بعرض موجز للملفين السابقين¹:

ب- ملف جزيرة قبرص:

تعد جزيرة قبرص ثالث أكبر جزيرة في البحر المتوسط بعد جزيرتي سردينيا و صقلية و تتمتع تلك الجزيرة بموقع استراتيجي هام بالنسبة لطرفي الصراع سواء تركيا أو اليونان و يعد هذا الصراع عقبة في سبيل تحسن العلاقات بين الطرفين حاليا ، و المشكلة في جزيرة قبرص ترجع بسبب حالة الصراع بين القبارصة الأتراك و القبارصة اليونانيين بسبب الاختلاف في وجهة نظر الطرفين ، و زادت حدة الصراع بسبب مناداة القبارصة اليونانيين بالانضمام لليونان و هو ما تراه تركيا حصار للحدود البحرية التركية و تراه مهددا لمصالحها

¹ - أزغي بشران، ترجمة عماد شيحة، تركيا والنزاع على الشرق الأوسط، (دار الهدى للنشر، بيروت، 2016)، ص 47-48.

وأمنها القومي مما دفع تركيا للتدخل في قبرص و احتلال الثلث الشمالي منها عام 1974م والصدام مع اليونان و الإعلان عن ذلك الجزء دولة مستقلة و هي شمال قبرص (قبرص التركية) و هي دولة لا تحظى بالاعتراف الدولي سوى من دولة تركيا فقط و الجزء الأخر من الجزيرة و الذي يمثل ثلثي الجزيرة هو دولة قبرص و هي دولة تحظى بالاعتراف الدولي ، فالصراع على تلك الجزيرة بين اليونان و تركيا هو أحد أهم نقاط الخلاف بين تركيا و اليونان و هو ما يثير أيضا صراع حول حقوق التنقيب عن الثروات المكتشفة في شرق البحر المتوسط و هو ما سنشير إليه في موضع لاحق.

ج- ملف ترسيم الحدود البحرية بين تركيا و اليونان:

يمثل ذلك الملف أحد النقاط الهامة في فهم الصراع بين تركيا و اليونان في شرق المتوسط فذلك الملف يثير صراع حول حقوق التنقيب عن الثروات في المناطق البحرية المختلفة مثل المنطقة الاقتصادية الخالصة للدولة ، ففي ذلك الملف تتنافس الدولتان على ترسيم الحدود البحرية سواء تحديد المياه الإقليمية أو الجرف القاري ، فأما عن الجرف القاري تقول اليونان أن الجزر الواقعة بالقرب من تركيا هي جزء من السيادة اليونانية مما يعني الجرف القاري لليونان عند أقصى الجزر اليونانية الواقعة في بحر إيجه ، وهو ما ترفضه تركيا حيث يستند الموقف التركي إلى ميثاق قانون البحار الخاص بمنظمة الأمم المتحدة 1982م و الذي لا يسمح لليونان بأن تجمع الجزر التي يمكنها من الاستفادة من نظام الأرخيبيل مع جرفها القطري بمعنى تحديد الجرف القاري من يابس الدولة و ليس من جزرها ، فترى تركيا أنه من غير المعقول أن تحصل بعض الجزر اليونانية على مساحة جرف قاري ومنطقة اقتصادية تعادل أضعاف مساحتها، وتعتمد في مطالبها على توجهات القانون الدولي التي تحدد المناطق الاقتصادية بناء على المسافة من البر لا من الجزر ، و ذلك الملف يثير صراع حول حقوق التنقيب عن الثروات المكتشفة في شرق البحر المتوسط مما يؤدي لتفاقم الصراع بين تركيا و اليونان بشكل خاص و الصراع في شرق البحر المتوسط بشكل عام.¹

¹ - سلطان جاسم، الجغرافيا والحلم العربي القادم جيوبولتيك عندما نتحدث الجغرافيا ، (بيروت، دار تمكين للأبحاث والنشر، 2013)، ص ص: 88-89.

د- الصراع بين مصر وتركيا:

في عام 2015 اكتشفت مصر أكبر احتياطات غاز في شرق المتوسط في حقل "ظهر"، مكن مصر من تلبية الاستهلاك المحلي الذي يتزايد سنويا بنحو 5%، إذ يستعمل الغاز في توليد 85% من الكهرباء في البلاد. ويوفر لها فائضا للتصدير. ويستند ترسيم الحدود البحرية بين الدول إلى المعاهدة الدولية لقانون البحار الموقعة عام 1982 لكن سوريا وإسرائيل وتركيا لم توقع على هذه المعاهدة، وقد تم ترسيم الحدود البحرية بين مصر وقبرص عام 2003 ثم في 2013، كما وقعت إسرائيل على اتفاقية لتصدير الغاز مع مصر في 2017 وتحتج تركيا على حدود المنطقة الاقتصادية المصرية المطللة على المياه القبرصية، وهو ما رفضته القاهرة باعتباره تدخلا في شؤونها السيادية. ولقطع الطريق على الآمال التركية في غاز المتوسط ونقطه وقعت مصر واليونان اتفاقية لترسيم الحدود البحرية بينهما، وقد وصف الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، هذه الاتفاقية بـ "عديمة القيمة"، وذكرت الخارجية التركية أن الاتفاقية تنتهك الجرف القاري التركي وأرسلت تركيا سفنها للتنقيب قرب الجزر اليونانية

2- النصيب السوري من ثروة شرق المتوسط

ولا يمكن فهم النصيب السوري بمعزل عن الدور الروسي في المنطقة وكذلك التواجد على الأرض، فروسيا تسيطر على الساحل السوري وبالتالي سوريا خارج المعادلة حتى الآن، وزمام المبادرة بيد روسيا من هذه الناحية

وقد قدرت الهيئة الجيولوجية الأميركية احتياطيات سوريا من الغاز الطبيعي في البحر المتوسط بـ 700 مليار متر مكعب، في حين أن إجمالي الاحتياطيات السورية من الغاز بعد إضافة العديد من الاكتشافات الجديدة بلغ 28 تريليون متر مكعب، وتوقع مركز فيريل للدراسات في برلين، أن تحتل سوريا المركز الثالث عالمياً في إنتاج الغاز فيما لو تمكنت من رفع قدرتها الإنتاجية إلى حدها الأقصى¹.

وكذلك سوريا لم توقع على القانون الدولي للبحار، وعام 2011 عندما اندلعت الثورة كان الأمر شرق المتوسط يتبلور وبالتالي هي خارج الصراع وخارج ترسيم الحدود، لتبقى المبادرة بيد روسيا، فإذا أرادت

¹ - برد رتيبة، السياسة الإقليمية للاتحاد الأوروبي و تفاعلها مع الوضع الدولي الراهن، فترة ما بعد الحرب الباردة (مذكرة دكتوراه، جامعة- الجزائر 1 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015)، ص 66.

سوريا الترسيم عليها أن تتعامل مع تركيا، وقبرص ولبنان وهناك مشكلات سياسية لبنانية - سورية وتركيا - سورية مع نظام الأسد¹.

المطلب الرابع: رؤية مستقبلية للصراع في شرق المتوسط

تتفق أغلب التقديرات على صعوبة التنبؤ بشكل حاسم بما ستؤول إليه حالة الأمن في منطقة شرق المتوسط، في ظل حالة السيولة الأمنية الراهنة في شرق المتوسط وبالنظر إلى أن أغلب الحالات لا تزال غير مستقرة، ولا يمكن الرهان على احتمالات الاستقرار التي تبدو أقل من احتمالات تفجر مزيد من الصراعات على الأقل في المدى القريب زمنياً وهناك ثلاثة سيناريوهات قد تؤول اليها الصراع في منطقة شرق المتوسط:

1- سيناريو تشكيل وبناء علاقات متعددة الأطراف :

سيناريو يشمل صيغة الاستقرار والتعاون بين بعض القوى في مقابل قوى مضادة نتيجة تعارض مصالح الطرفين ولا يفضل أصحاب هذا الاتجاه أن يُطلق على هذا النمط من العلاقات البينية تحالفات بشكل مطلق، وإنما علاقات متعددة الأطراف، لا سيما وأن هناك تحديات تتعلق بالمتطلبات الاستراتيجية لبناء تحالفات، ومنها عدم وجود تطابق كامل في الرؤى تجاه العديد من القضايا.

ومن هنا تسعى أنقرة لاستدراج الشركاء الغازيين في شرق المتوسط الى طاولة الحوار عبر ضغط ارسال سفن الحفر بمرافقة بواخر حربية قبالة قبرص وبعض الجزر اليونانية، في مهمات استطلاعية وبالتالي من الممكن أن تكون تركيا لا تنوي الدخول في معركة عسكرية خاسرة مع جيرانها بل تلوح بهذة المناوشات من أجل تحسين شروط التفاوض مع دول المنطقة لتكون جزء وشريك في هذا المشروع.

ومن ثم يفترض هذا السيناريو استمرار تركيا في انتهاج سياساتها التصعيدية وخلق تحالفاتها الخاصة، وبالتالي فإنه وفي ظل وجود منتدى شرق المتوسط والذي تسانده الولايات المتحدة الأمريكية والذي يضم كلاً من (مصر، وفلسطين، والأردن، وإسرائيل، وقبرص، واليونان، وإيطاليا) ويُلاحظ عدم دعوة تركيا وروسيا للمشاركة فيه فنستطيع أن نقول أن هذا المنتدى يمثل محور يمكن أن يقابله محور آخر تسعى تركيا لتشكيله

¹ - زيدان، ناصر، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر .حتى فلاديمير بوتين ، (بيروت، الدار العربية للعلوم والنشر 2015)، ص ص: 54-55.

وذلك يجذب لبنان الى هذا المحور خصوصاً أن لبنان لم ينضم للمنتدى كما أنه قد لا يستطيع التوصل الى تسوية ضامنة مع اسرائيل كما أن هناك احتمال بأن تنضم فلسطين الى هذا المحور فالبرغم من وجود فلسطين في منتدى المتوسط الا أنها لا تستطيع حتى الآن استغلال ثروتها فضلاً عن صعوبة ترسيم الحدود البحرية مع اسرائيل على الأقل في الأجل القصير وأخيراً

دولة ايران من الممكن أن تنضم للمحور التركي باعتبارها دولة منتجة للطاقة وبالتالي من مصلحتها الحفاظ على حصتها في الأسواق العالمية كما ان ايران دولة داعمة لحزب الله اللبناني مما يجعلها قد تكون جزء¹ من هذا المحور.

2- سيناريو التوافق :

ويفترض هذا السيناريو إمكانية التوافق بين دول المنطقة حول ترسيم الحدود البحرية وفق قواعد القانون الدولي وفي ضوء اتفاقية الأمم المتحدة للبحار وذلك من خلال أدوار ايجابية لأي من الاتحاد الأوروبي أو الأمم المتحدة أو وساطة أمريكية أو تحكيم دولي. كما أن اعلان أردوغان عن اكتشاف حقل ضخم للغاز في البحر الأسود، ويحتوي على 320 مليار متر مكعب من الغاز.

وبافتراض صحة هذا الاكتشاف ستتغير بشكل طفيف قواعد المعادلة في شرق المتوسط، إذ يطمئن هذا أنقرة أن لديها موارد طبيعية بعيدة عن منطقة شرق المتوسط وبالتالي قد يخفف ذلك من سياساتها العدائية، لكنه من الصعب التحقق من صحة هذا الكشف لأنه تم من قبل شركة النفط الوطنية التركية فقد يكون هناك دور دولي قادر على إقناع تركيا بضرورة الكف عن مساعيها للتملص من الاتفاقيات الدولية التي وقعتها في الماضي، وبالتوقف عن مساعيها لتوسيع نفوذها في المنطقة، من أجل إنهاء حالة التوتر والتوجه إلى التهدئة، بما يساعد على الاستفادة من ثروات المنطقة، خاصة أن جميع الأطراف الدولية في حاجة إلى ذلك؛ فاليونان تحرص على الاستفادة من هذه الثروات للتغلب على مصاعبها الاقتصادية المتواصلة، وتسعى دول مثل مصر إلى تعظيم دورها كمركز إقليمي للغاز، في حين تريد واشنطن حصول شركات أمريكية على حقوق التنقيب في المنطقة. أما أوروبا فتسعى إلى تخفيف الضغط الروسي عليها بورقة الغاز، ومحاولاتها تنويع إمدادات الطاقة، وترى أن وجود

1- عمرو عبد العاطي، الأمة المستغني عنها: السياسة الخارجية الأمريكية في تراجع، (مركز الجزيرة للدراسات، 2013)، ص: 56.

مركز جديد لتصدير الغاز في شرق المتوسط أمراً جذاباً لها، وقد تجد تركيا صيغة تستطيع من خلالها الاستفادة من حالة الهدوء والاستقرار التي ستعم المنطقة.

كما أن تركيا قد واجهت ضغوط اقليمية ودولية كثيرة في الفترة الأخيرة، إلا أن هذا الافتراض يواجه الكثير من التحديات في ظل السياسة التركية الهادفة إلى تجاوز أي قوانين.

3- سيناريو التصعيد والمواجهة العسكرية :

تحول شرق المتوسط إلى ساحة مواجهة جديدة لعدد من الأطراف الدولية والإقليمية بسبب حقول الغاز وبالتالي يفترض هذا السيناريو احتمال حدوث تصعيد ما بين العقوبات الاقتصادية والسياسية والمناوشات العسكرية إلى أن يصل حد المواجهة العسكرية المباشرة بين بعض الدول المطلة على البحر المتوسط، وأحد أهم المواجهات المحتملة ستكون بين تركيا واليونان من جهة، وبين لبنان وإسرائيل من جهة أخرى خصوصاً أن سابقاً كان التنافس الاستعماري على النفط ينحصر بين الدول الكبرى أما الآن وفي ظل اقتصاد السوق ترى الشركات العالمية صاحبة الثروات التي تضاهي ثروات الدول، هي الأخرى لها دور في ميدان التنافس وإن كانت تقف خلف دول باحثة عن النفوذ والسيطرة، وهو موضوع يزيد من تعقيد الصراع.¹

وما قد يزيد من حدة الصراع في شرق المتوسط أنه ليس وحده المؤثر في طبيعة العلاقات المتوترة بين دول المنطقة بل يغذيه جذور للصراع تاريخية كالصراع العربي الاسرائيلي في حالة لبنان واسرائيل ومشكلة جزيرة قبرص أيضاً حاضرة في حالة تركيا واليونان ونجد أن الخلاف المصري التركي حول دعم تركيا لجماعات الاسلام السياسي التي تهدد الأمن القومي المصري له دور ومن ثم فإن الخلافات السياسية القديمة بالأساس تلعب دوراً في زيادة حدة الصراعات.

فضلاً عن ارتفاع مؤشرات العسكرة التواجد العسكري الأمريكي والروسي ”طرطوس وحميميم“ والتسلح المصري والمناورات العسكرية المتكررة بين دول المنطقة واستمرار التحرشات التركية في المياة القبرصية وما يقابله من تصعيد فرنسي.

¹ - عدنان حسن، الحروب على الموارد الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية، (لبنان، دار الكتاب العربي، 2015)، ص: 55.

كما أن ما قد يدفع الى استمرار التصعيد التركي للحد الذي قد يصل للصدام المسلح مع جيرانها، هي حاجة أنقرة الماسة للطاقة فقد بلغت قيمة وارداتها من الهيدروكربونات ما يقرب من 45 مليار دولار عام 2018، الأمر الذي امتدت تأثيراته على الاقتصاد التركي لكونه يمثل ضغطاً على الميزانية بالتزامن مع تراجع قيمة الليرة التركية كما قد يتسمر ذلك التصعيد التركي مع الرغبة المستمرة في أن تكون مركزاً إقليمياً للطاقة ومن الجدير بالذكر أن هذا السيناريو يواجه تحديات أهمها التكلفة العالية لاستخدام القوة المسلحة في البيئة الدولية وهو ما يمثل قيد على دول المنطقة¹.

¹ - عبد المنعم ممدوح، روسيا تنادي بحق العودة على القمة، (القاهرة، الأهرام، للترجمة والنشر، 2018). ص:

الخاتمة

الخلاصة

لقد كانت ومازالت وستظل منطقة شرق المتوسط ساحة تنافس استراتيجي بين مختلف القوى الإقليمية والدولية نظرا لأهميتها الجيوستراتيجية ما جعلها من أكثر مناطق العالم توترا فهي ملتقى مصالح قوى متعددة وبؤرة اهتمامها حيث أصبحت مختلف القوى تتصارع وتتنافس فيما بينها من أجل السيطرة عليها والتحكم في مواردها عن طريق مختلف الإستراتيجيات والخطط، فلسنوات عدة، كانت البلدان المعادية لمصالح تركيا تستعمل البحر المتوسط لإكمال تطويق البلاد. لكن تحرك تركيا لكسر الطوق المفروض عليها بإبرام اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع بعض الجوار مع أن تركيا ولأنها تمتلك أحد أطول السواحل في شرق البحر المتوسط ، فإن هناك محاولة واضحة لحبس تركيا داخل منطقة ضيقة من حيث الجرف القاري.

حيث ركزت هذه الدراسة هدفها على محاولة معالجة و تحليل التنافس الاقتصادي بين القوى الكبرى فلا يمكن حصره في مجال واحد فقط و هو الوصول إلى مصادر الطاقة التي تزخر بها المنطقة و تلعب دور مهم في رفع وتيرة التنافس في بعض الأحيان فنجد التنافس الذي يرقى ليصبح صراعا عندما تحاول الأطراف دعم ركائزها على حساب مراكز الآخرين في ضوء حقائق الجغرافيا و تجارب التاريخ و تواصل العلاقات بين الدول جعل منطقة شرق المتوسط محور إستراتيجيا مركزيا ذات أهمية قصوى في السياسة العالمية في السلم و الحرب على حد سواء، فالأهمية الإستراتيجية الكبيرة التي تكسبها المنطقة على المستويين الجيوسياسي و الجيو اقتصادي باعتباره معبر رئيسي يزخر بالموارد ،بالإضافة إلى الأهمية الجيوحضارية.

حيث بدأ الاهتمام بمنطقة شرق المتوسط باعتبارها منطقة غنية بالنفط والغاز في أواخر القرن العشرين، ويقدر تقرير لهيئة المسح الجيولوجية الأمريكية عام 2010 وجود 3455 مليار متر مكعب من الغاز و1.7 مليار برميل من النفط في هذه المنطقة، تتراوح قيمتها ما بين 700 مليار دولار و3 تريليونات دولار

على حسب أسعار الخام المتغيرة. وبخلاف الثروة الطبيعية تمثل هذه المنطقة أبرز نقاط عبور البترول والغاز من الشرق الأوسط إلى دول الاتحاد الأوروبي، إذ إنها تطل على ثلاث قارات، لذا هناك أربعة أسباب رئيسية تجعل منطقة شرق المتوسط حيوية بالنسبة إلى تركيا:

- تركيا مستورد كبير للطاقة وتعتمد على دول أخرى مثل روسيا وإيران من أجل تلبية احتياجاتها من الطاقة. من الأهمية بمكان لتركيا أن تجد مواردها الطبيعية من أجل تقليل الاعتماد على الأسواق الخارجية. ونظرا لأن منطقة شرق المتوسط تتمتع باحتياطيات ضخمة ومع استمرار الاقتصاد التركي في النمو، ستزداد أيضًا الحاجة إلى الطاقة. ولذلك، فإن موارد الغاز الطبيعي والنفط في شرق البحر الأبيض المتوسط تعد مسألة حيوية لمتطلبات تركيا المتزايدة من الطاقة.

- أما السبب الثاني، فيرجع إلى طموح تركيا في أن تصبح مركزًا رئيسيًا لنقل الطاقة من الشرق إلى الغرب. ومن خلال المشاريع المنجزة في هذا القطاع، ستصبح تركيا طريق عبور رئيسي للموارد الطبيعية من أسواق الشرق الأوسط وآسيا إلى أوروبا. ويرى معظم المحللين أن تركيا هي الخيار الأفضل لنقل موارد النفط والغاز من شرق البحر المتوسط إلى الأسواق الأوروبية، لكن يحاول المنافسين الجيوسياسيين مثل مصر وإسرائيل واليونان، يحاولون تقويض دور تركيا في هذا القطاع.

- وهناك سبب آخر يجعل شرق المتوسط ذا أهمية كبيرة لتركيا يتعلق بمنافسيها السياسيين الإقليميين. تواجه سياسات تركيا في شرق المتوسط مواجهة من طرفين مهمين في المنطقة، هما إسرائيل ومصر. كان البلدان في منافسة سياسية مع تركيا. وتعد منطقة شرق المتوسط من بين الأماكن التي تتمتع فيها تركيا ومنافسوها الإقليميون بحسابات استراتيجية مختلفة.

وخلص القول، تُولي تركيا أهمية استراتيجية لشرق المتوسط، وتعتبر المنطقة خطاً أحمر في سياستها الخارجية. يجب على الأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية أن تتذكر حقيقة أن شرق البحر المتوسط كان بحرًا داخليًا تركيًا لعدة قرون، وستكون هذه الحقيقة التاريخية في قلب استراتيجيات أنقرة المستقبلية تجاه المنطقة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1- الكتب باللغة العربية:

1. أبو هلال فارس أبو هلال، إيران والثورات العربية، الموقف والتداعيات، الدوحة، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011).
2. منير شفيق، الإستراتيجية والتكتيك في فن علم الحرب (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008).
3. عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى الدراسات الإستراتيجية، (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006).
4. ليدل هارت، تر: الهيثم الأيوبي، الإستراتيجية وتاريخها في العالم، (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 2000).
5. بابكر عبد الله الشيخ، نحو استراتيجية عربية لمكافحة القرصنة البحرية رؤية مستقبلية (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011).
6. ريتشاردهاس وميجان أوسوليفان، العسل والخل: الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية، (ترجمة إسماعيل عبد الحكم، القاهرة: مركز الأهرام، للترجمة والنشر، 2002).
7. هاري يارغر، تر: راجح محرز، الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي التفكير الاستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن 21 (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011).
8. خالد محمد طلال، وائل محمد إدريس، الإستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي (الأردن: دار اليازوري العلمية 2007).
9. رياض تقي الدين، نافذة على الفكر العسكري بحث في الثوابت، (بيروت: دار النهار للنشر، 1985).
10. كارل فون كلاوزفيتش، تر: سليم شاکر الإمامي، عن الحرب، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1997).
11. أغلو أحمد داوود، ترجمة: ثلجي محمد جابر وعبد الخليل طارق، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية. (الدوحة: الدار العربية للعلوم والنشر، 2011).
12. أحمد كاتب، خلفيات الشراكة الأوربية المتوسطي، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2001).

13. أحمد منصور، الإستراتيجية الأمريكية العالمية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي المشروع الإمبراطوري، (مركز الكاشف للدراسات الإستراتيجية، 2004).
14. سعيد الحاج، مجددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا ، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، (2006).
15. علي حسين باكير وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010).
16. رانية طاهر، الدور الإقليمي التركي في ظل توارث الربيع العربي، (مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2004).
17. العربية والشركات الدولية (الخرطوم، كلية العلوم الإستراتيجية والأمنية والدراسات المستقبلية، 2013).
18. بوسقيعة أحسن، الوجيز في القانون الجزائري العام، (الجزائر: دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، 2006).
19. بولعراس بوعلام و جبابلة فريد، الجريمة المنظمة الوجه الآخر للإرهاب الدولي (مجلة الجيش، الجزائر، مؤسسة المنشورات العسكرية، العدد 417، 2002).
20. أزغي بشران، ترجمة عماد شيحة، تركيا والنزاع على الشرق الأوسط، (دار الهدى للنشر، بيروت، 2016).
21. سلطان جاسم، الجغرافيا والحلم العربي القادم جيوبولتيك عندما تتحدث الجغرافيا ، (بيروت، دار تمكين للأبحاث والنشر، 2013).
22. زيدان، ناصر، دور روسيا في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا من بطرس الأكبر . حتى فلاديمير بوتين ، (بيروت، الدار العربية للعلوم والنشر 2015).
23. عمرو عبد العاطي، الأمة المستغني عنها: السياسة الخارجية الأمريكية في تراجع، (مركز الجزيرة للدراسات، 2013).
24. عدنان حسن، الحروب على الموارد الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية، (لبنان، دار الكتاب العربي، 2015).

25. عبد المنعم ممدوح، روسيا تنادي بحق العودة على القمة، (القاهرة، الأهرام، للترجمة والنشر، 2018).
26. عبد النوري بن عنتر، البعد المتوسطي للآمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، (الجزائر: المكتبة العصرية، 2008).
27. أحمد داود أوغلو: العمق الاستراتيجي - موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، (مكتب الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم الناشر، 2011).
28. خالد يوسف، الرؤية الإسرائيلية للدور التركي في الشرق الأوسط الجديد، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2014).
29. المستشار زغبو بريجنسكي، البعد الجيوستراتيجي للشرق الأوسط الجديد، (نظرية التقاطع التركي، دار الوثائق القومية، 2012).
30. عبد الله رزيق المخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير: الحقائق و الأهداف و التداعيات، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005).
31. حسن الرشدي، النووي الإيراني و الموقف الأمريكي ، (الجزائر: مركز البصيرة للبحوث و الدراسات الانسانية، 2006).
32. خليفة، نبيل. الإستراتيجيات السورية والإسرائيلية و الأوروبية حيال لبنان ، (لبنان، مركز بيلوس للدراسات والأبحاث، ط2، 2008).
33. خليل حسين، العلاقات الدولية النظرية والواقع، الأشخاص والقضايا، (بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2011).
34. باكير، علي حسين وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012).
35. أية عبدالعزيز، التنافس التركي اليوناني و الصراع الجيوسياسي على منابع الطاقة في شرق المتوسط وبحر إيجة، (الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2011).
36. حسن درويش عبد الحميد، الإستراتيجية الأمنية والتحديات المعاصرة، (القاهرة: دار الكتاب المصري، 1999).

37. جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، (ط 1 ، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، 2004).
38. شوقي، عابدين وهدى متيكس، قضايا الأمن في آسيا، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2004).
39. خديجة عرفة: تحولات مفهوم الأمن، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، مصر، 2003).
40. حسن درويش عبد الحميد، الإستراتيجية الأمنية والتحديات المعاصرة، (القاهرة: دار الكتاب المصري، 1999).
41. جاكلين ديفس، مواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل وتخطيط السياسة الأمنية، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2000).
42. جوزيف ناي، مفارقة القوة الأمريكية، (ترجمة محمد توفيق البجيرمي، د-ت، مكتبة مدبولي، 2002).
43. عبد الستار قاسم، الإستراتيجية الأمريكية الجديدة وإنعكاساتها على العرب، (البيرة : مركز البراق للبحوث والثقافة، 2004).
44. عبد المنعم ممدوح، روسيا تنادي بحق العودة على القمة، (القاهرة، الأهرام، للترجمة والنشر، 2018). ص: 101.
45. الفيلاي فاطمة الزهراء، الجزائر وقضايا الأمن في المتوسط : الواقع والآفاق، (مجلة شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية للبحوث والتوثيق، العدد، 2006، 680).
46. بول ماري دولاغورس، الإمبراطورية الأخيرة ، هل يكون قرن 21 أمريكيا؟، (ترجمة: هيثم سرية، سورية، دار علاء الدين، 2007).
47. حسين خليل، العلاقات الدولية النظرية والواقع، الأشخاص والقضايا، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2011).
48. عدنان صافي، الجيوبولتيكا الجغرافيا السياسية من النشأة إلى الحداثة، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2010).
49. جاسم سلطان، الجغرافيا والحلم العربي القادم جيوبولتيك عندما تتحدث الجغرافيا، (بيروت، دار تمكين للأبحاث والنشر 2013).

50. عمرو عبد العاطي، الأمة المستغني عنها: السياسة الخارجية الأمريكية في تراجع، (مركز الجزيرة للدراسات، 2013).
51. الأنباري حسن وآخرون، الخريطة السياسية للوطن العربي ما بعد الثورات العربية، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012).
52. عدنان حسن، الحروب على الموارد الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية، (لبنان، دار الكتاب العربي، 2015).
53. دانيال دي كيزا، التنين الأكبر: الصين في القرن 23، (ترجمة: شوقي جلال، الكويت، مطابع الوطن، 2001).
54. محمد أزهر السماك، الجغرافيا السياسية بمنظور القرن الواحد والعشرين بين المنهجية والتطبيق، (الأردن: دار ، البازوري للنشر والتوزيع، 2011).
55. ألكسندر دوغين، أسس الجيوبوليتيكا مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، (دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004).
56. موسى الزغبى، الجيوسياسية، الجيوسياسية والعلاقات الدولية وأبحاث في الجيوسياسية، وفي الشؤون والعلاقات الدولية المتنوعة، (دمشق: وزارة الثقافة، 2004).
57. منظمة الشفافية الدولية، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، الفساد في العالم العربي: (21 دولة سقطت في اختبار مؤشر الشفافية الدولية، 2014).
58. دانيال بورشناين وأرنى دي كيزا، التنين الأكبر: الصين في القرن 23، (ترجمة: شوقي جلال، الكويت: مطابع الوطن، 2001).
59. صلاح نيوف، مدخل إلى الفكر الإستراتيجي، (الأكاديمية العربية المقترحة، الدانمارك 2008).

2- الكتب باللغة الأجنبية:

1. Dario, Battistella. **theories des relations internationale**, (Paris : presses de la fondation internationale, 2003).
2. **Military Tutelage in Egypt**”, (OrtadoguAnaliz (Middle East Analysis), August, Vol. 5, No. 56.)

3. plan bleu, **les transports maritimes de marchandises en méditerranée** : (perspective 2025, paris : centre d'activité régionales du PNUE/PAM ,Valbonne ,2010).
4. commission des communautés : **la communautés européenne méditerranée et le moyen orient** (Bruxelles :commission des communautés européennes,1989).
5. Richard, K, Hermon. **Linking theory in international relation**, (Hand book of intentional relations, in Google recherche de livres).
6. Kenneth, waltz, **realist thinking and new realist theory** , (in journal of international affairs, 1990.)
7. Wang, Jisi ; **china's changing role in Asia in the Atlantic council**, N° 21, (January 2004).

3- المقالات في المجلات المحكمة:

1. حجازي محمد السعيد، الإستراتيجية الأمنية في الدراسات الدولية إطار نظري ومفاهيمي"، مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية، المجلد 02، العدد 07، (جوان 2020).
2. صالح زباني، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، مجلة المفكر، العدد5، (2012).
3. أحمد داوود أوغلو، تركيا والديناميات الأساسية للشرق المتوسط شؤون الأوسط، (عدد: 116، خريف 2004).
4. احمد جاسم إبراهيم حميد، القضية القبرصية و الصراع التركي اليوناني في ظل الموقف الدولي (1960\1994)، (مجلة جامعة بابل للدراسات الحضارية و الإنسانية مجلد 6 مركز بابل للدراسات الحضارية و التاريخية جامعة بابل).

5. سنطوح حسين، الحوار الجزائري الأطلسي : من أين و إلى أين؟ ، (مجلة دراسات استراتيجية، العدد 2، 2006)، ص
6. عبد المنعم طلعت، ترتيبات الأمن الإقليمية في النظام العالمي، (في السياسة الدولية، العدد 129 ، يوليو 1997).
7. محمد سعد أبو عامود، السياسة الأمريكية في آسيا، (في السياسة الدولية، العدد 127 يوليو 1997).
8. إبتسام محمد العامري، الموقف الإقليمي من الحراك السياسي في الدول العربية تركيا وإيران أنموذجا، (سلسلة الملف السياسي، العدد:1).
9. إسماعيل صبري ، موضوع الإستراتيجية السوفيتية، (في مجلة السياسة الدولية، العدد7 ، يناير، 1967).

3- المذكرات والأطروحات

1. وسام شكلاط، الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتن ، رسالة ماجستير، جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016.
2. لزهري وناسي، الإستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى وانعكاساتها الإقليمية بعد أحداث 2001/09/11، (رسالة ماجستير جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2009).
3. عز الدين عبد الله أبو سمهدانة، الإستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط 2000، 2008 ، رسالة ماجستير (جامعة غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، برنامج العلوم السياسية، 2012) .
4. برد، رتيبة، الحوار الأورومتوسطي من برشلونة الى منتدى 5+5 ، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، غير منشورة، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2009).
5. حمزة حسام، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، منشورة، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، 2011).
6. عطيش يمينة، البعد الأمني في العلاقات الأورو-متوسطية، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2007).

7. احمد سليمان سالم الرحاحلة، الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط "الفرص والتحديات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية قسم العلوم السياسية- كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2014م).
8. برد رتيبة، السياسة الإقليمية للاتحاد الأوروبي و تفاعلها مع الوضع الدولي الراهن، فترة ما بعد الحرب الباردة(مذكرة دكتوراه، جامعة- الجزائر1 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015).
9. حجار عمار، السياسة المتوسطة الجديدة للاتحاد الأوربي إستراتيجية جديدة لاحتواء ج هوي شامل، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2002).
- 4- التقارير والوثائق الرسمية:
1. عصام فاعور ملكاوي، تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة، بحث مقدم في " الملتنقى العلمي"، الرؤى المستقبلية.

الملخص:

تكتسي منطقة المتوسط موقعا استراتيجيا هاما خاصة بإشرافها على المضائق المائية، المساهمة في تنشيط الملاحة الدولية من مواصلات تجارية طاقوية كانت أو مختلف السلع الأمر الذي جعل منها جسرا للتنافس الأوروبي الأمريكي التركي المحتدم بأصول اقتصادية، لدعم مراكزها على حساب الدول الأخرى، خاصة بعد الحرب الباردة وتحرير التجارة الدولية ما جعل من المتوسط منطقة ذات أهمية واسعة.

حيث ساهمت ظهور التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة المتوسط، المتجلية أساسا في (الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة)، في إيجاد سياسات وآليات دفاعية أمنية أوروبية وأمريكية مختلفة إلى حد تبني تعاون مشترك بين هذه الأطراف.

ونظرا لأهمية هذا الموضوع حاولت الدراسة التعرض لتساؤل أساسي حول محاور الإستراتيجية الأمنية في المنطقة ومحاوله الإجابة عنه من خلال تقسيم البحث إلى قسمين هما:

-القسم الأول: القسم النظري الخاص بالتحديد المفاهيمي وتوضيح الأطر النظرية للدراسة.

-القسم الثاني: الإطار التطبيقي بالتعرض لتوجهات التفكير الإستراتيجي التركي في منطقة شمال المتوسط، بالإضافة إلى توضيح طبيعة العلاقات الأمنية مع دولها، وهذا من خلال فصلين متكاملين.

Résumé:

La région méditerranéenne a une position stratégique importante, notamment par sa surveillance des détroits, contribuant à la revitalisation de la navigation internationale, qu'il s'agisse de transport commercial d'énergie ou de marchandises diverses, ce qui en a fait un pont pour la concurrence euro-américano-turque avec des atouts économiques, soutenir ses positions aux dépens des autres pays, surtout après la guerre froide et la libéralisation du commerce international a fait de la Méditerranée une région de grande importance.

L'émergence de menaces sécuritaires asymétriques dans la région méditerranéenne, qui se manifeste principalement dans (le terrorisme, l'immigration illégale, le crime organisé), a contribué à la création de différentes politiques et mécanismes de sécurité de défense européens et américains dans la mesure de l'adoption d'une coopération conjointe entre ces parties. Compte tenu de l'importance de ce sujet, l'étude a tenté de répondre à une question fondamentale sur les axes de la stratégie de sécurité dans la région et de tenter d'y répondre en divisant la recherche en deux parties:

- **La première section:** la section théorique sur la définition conceptuelle et la clarification des cadres théoriques de l'étude.

- **La deuxième partie:** le cadre d'application, en examinant les tendances de la réflexion stratégique turque dans la région nord de la Méditerranée, en plus de clarifier la nature des relations de sécurité avec leurs pays, et ce à travers deux chapitres complémentaires.